

التمويل والتنمية

ديسمبر ٢٠١٢ - السعر ٨ دولارات

العمل الخيري ينثر بذور التغيير

بيل كلينتون يتحدث عن قوة التعاون

لمحة عن شخصية جيفري ساكس

معنى ليبور

رئيس التحرير
جيريمي كليفت

مدير التحرير
مارينا بريموراك

محررون أوائل

كاميلا أندرسن
هيون-سونغ-كانغ
ناتالي راميريز-جومينا

محرر النشر الإلكتروني
غلين غوتسليغ

محررون مساعدون

خالد عبد القادر
مورين بيرك

اختصاصي الإنتاج الطباعي والإلكتروني
ليجون لي

مدير وسائط التواصل الاجتماعي
سارة حداد

مساعد أول رئيس التحرير
نيكول برانين كيماني

محرر مساعد

حارث قرشي

مدير الإبداع

لويزا منجيفار

المحررون الفنيون

كينيث غروبي

سيمين هاشم

مستشارو رئيس التحرير

باس باكر

نيكوليتا باتيني

هيلج برغر

تيم كالن

بول كاشين

أدريين شيبستي

ألفريدو كوفاس

مارسيلو استيفاو

دومينيكو فانينزا

جيمس غوردن

© ٢٠١٢ الناشر صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق

محفوظة. للحصول على إذن بإعادة طبع أو استنساخ

أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب

عن طريق الإنترنت على استمارة متوافرة في الموقع

الإلكتروني (www.imf.org/external/terms.htm) أو

بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن

أيضا الحصول على إذن لأغراض تجارية من مركز

الترخيص بحقوق الطبع Copyright Clearance Center

(www.copyright.com) مقابل رسم رمزي.

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبر

عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن سياسة صندوق

النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير

العنوان والإعلان:

IMF Publication Services

Finance & Development

PO Box 92780

Washington, DC, 20090, USA

Telephone: (202) 623-7430

Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

مدير البريد: ترسل الخطابات بشأن تغيير العناوين

على العنوان التالي:

Finance & Development, International Monetary

Fund, PO Box 92780, Washington, DC, 20090

تدفع الرسوم البريدية للدوريات في واشنطن

العاصمة وفي مكاتب البريد الإضافية.

طبعت النسخة الإنجليزية في مطبعة

Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

تحقيقات

محفزات التغيير

٨ أعمال الخير

هل يحل العمل الخيري وتنظيم المشاريع الاجتماعية حيثما ترتحل
المعونة الرسمية؟
مارينا بريموراك

١٠ كل الوسائل الممكنة

تزداد أهمية العمل الخيري والاستثمار الخاص في الصراع العالمي
ضد الفقر
دين كارلان

١٤ مختبر التعلم

تنظيم المشاريع الاجتماعية يطرح حلولاً إنمائية تتسم بالابتكار
وفعالية التكاليف
غريغوري ديس

١٨ وجهة نظر: قوة التعاون

شبكات التعاون الخلاق يمكن أن تحول حياة الأشخاص
الرئيس بيل كلينتون

وفي هذا العدد أيضا

٢٢ الصين تحفز الابتكار في الغرب

شركات تصدير المصنوعات الصينية ترصد الإنتاج القائم على المهارات المنخفضة ولكنها
تدفع الابتكار القائم على المهارات المرتفعة في الغرب
نيك بلوم، ميركو دراكا، جون فان رينز

٢٥ عندما ترتفع أسعار السلع الأولية

يُرجح أن يكون لارتفاع الأسعار الحاد تأثير أكبر على البلدان التي لديها بالفعل مستويات
مرتفعة من التضخم ومؤسسات ضعيفة
غاستون جيلوس، يوليا أوستيوغوفا

٢٨ الإنفاق أم التوزيع

البلدان النامية يمكن أن تنفق الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية على الاستثمار المادي،
ولكن قد يكون من الأفضل على المدى القريب توزيع جزء منها على مواطنيها
رابح أرزقي، أرنو دويوي، ألن غيلب

٣٤ حصة عادلة

اتسمت مكافحة تفاوت الدخل عن طريق إعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي بفعالية أكبر في
الاقتصادات المتقدمة منها في الاقتصادات النامية
فرانشيسكا باستالي، ديفيد كودي، سانجيف غوبتا

٣٨ كلام صريح: نظرة جديدة إلى التنمية القابلة للاستمرار

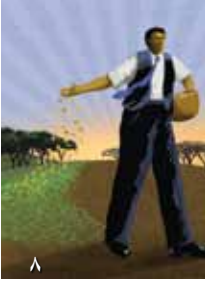
جدول أعمال التنمية الجديد يتعين أن يكون
عالمياً بحق، ومهما من منظور الجميع،
واقعيًا في توزيع المسؤوليات
نعمت شفيق

٤٠ سؤال نسبي

العالم النامي يُعيد تقييم ما يعنيه أن يُعتبر
المرء فقيراً
مارتن رافاليون

٤٤ في مأمن من العاصفة

ظلت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية إلى حد كبير بمنأى عن الأزمة الجارية في
منطقة اليورو، إلا أن ذلك قد يتغير بسرعة
باس باكر، كريستوف كلينغن



مسيرة المليارديرات: فن العطاء

يمكن أن تحسن طريقة إنجاز الأعمال لحل المشكلات الأكثر إلحاحا في العالم.

وفي هذا العدد أيضا، يصور لنا براكاش لونغانى جوانب في شخصية الاقتصادي البارز جيفري ساكس الذي ساعد على شن حملة لتخفيف أعباء الدين عن البلدان النامية وناصر الأهداف الإنمائية للألفية. وننظر إلى كيف أنه يشار في بعض الأحيان، بصورة مناسبة، على حكومات البلدان الفقيرة بأن تقوم بتحويل جزء من الدخل إلى مواطنيها، بدلا من إنفاق الإيرادات غير المتوقعة من أسعار السلع الأولية على الاستثمارات المادية، والتي غالبا ما تكون مصدرا للفساد. وبتناول تحركات البنوك المركزية الكبرى لتيسير خروجنا من الأزمة التي تكتنف الاقتصادات المتقدمة في باب بيانات تحت المجهر، وبتناول أيضا الطريقة التي يؤدي بها نمو الصين إلى حفز روح الإبداع في الغرب.

عقب عقد من العمل في أدوار مختلفة في مجلة التمويل والتنمية، يكون هذا هو عددي الأخير كرئيس للتحليل. إذ أتي بصدد الانتقال إلى وظيفة ناشر الصندوق. وسيحمل الشعلة من بعدي جيف هيدن كرئيس للتحليل، يدعمه باقتدار فريق التحرير الذي تقوده مديرة التحرير مارينا بريمرورك وفريق التصميم، الذي ترأسه منذ فترة طويلة لويزا مينجيفار. وتقترب مجلة التمويل والتنمية من إتمام نصف قرن سلطت فيه الأضواء على قضايا التنمية ولم تكن في يوم أفضل حالا من اليوم.

جيريمي كليفت
رئيس التحرير

من خلال مكافحة الملايا باستخدام ناموسيات أو ببناء مدارس وتوفير خدمات صرف صحي أساسي، يساعد العمل الخيري على تحول العالم النامي. ويقوم المتبرعون الأثرياء بتكريس ثروات - اكتسب عدد كبير منها من خلال برمجيات الكمبيوتر والترفيه ورأسمالية المشاريع - للقضاء على الفقر وتحسين حياة الأشخاص، بصورة تكمل قنوات المعونة الرسمية، وتتجاوزها في بعض الحالات.

وبدءا بالمليارديرات بيل وميليندا غيتس ووارين بافيت وانتهاء بأليكو دانغوتي وجورج سوروس، يؤيد عمالقة الرأسمالية القضايا الخيرية بنقودهم. وسواء كان المحسنون يمولون لقاحات جديدة أو يبنون مكتبات أو يشتررون غابة مطيرة في الأمازون لحماية البيئة، فإنهم يدعمون الابتكارات والمناهج الجديدة التي تغير حياة الأشخاص وتبني الأمل.

وفي هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية، ننظر إلى عالم العطاء الموجه وتنظيم المشاريع الاجتماعية.

ويقول بيل غيتس أحد مؤسسي شركة مايكروسوفت، وأكثر المتبرعين سخاء على مستوى العالم، «إن الدور الذي يضطلع به العمل الخيري هو تحفيز البدايات». ويرد قائلاً: «إننا استخدمنا أموال المؤسسة لإنشاء نظام يجعل قوى السوق تعمل لصالح الفقراء». ويضيف أن العمل الخيري الحفاز يمكن أن يصنع فرقا كبيرا». ويقول «إن الأفكار الجيدة تحتاج إلى مبدئين. والمجتمعات المنسية بحاجة إلى مناصرين».

ويخبرنا الرئيس السابق بيل كلينتون أن شبكات التعاون الخلاق بين الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني

٤٣

بيانات تحت المجهر

الميزانيات العمومية المتضخمة

البنوك المركزية الكبرى ظلت تضخ السيولة لاحتواء آثار الأزمة المالية العالمية

ريكاردو دافيكو، برايان جون غولدسميث

٥٤

استعراض الكتب

أرض المغالاة: وفرة الموارد في أمريكا ومعضلة الفقر، مونيك براساد

بناء الاتحاد النقدي الأوروبي، هارولد جيمس

٥٧ فهرس مقالات عام ٢٠١٢

٤٨

إعادة تشكيل نمط النمو

لحفز النمو، يجب على منطقة اليورو الجمع بين الإصلاح الهيكلي القوي وسياسات تعزيز الطلب برغليوت باركيو وجسمين رحمن

٥٢

الشباب الياباني يتحدث بصراحة

طلاب الجامعة اليابانيون الفائزون في مسابقة كتابة المقال توموكو كايدا، دايوكي غاتاناغا، كينجي ناكادا:

أبواب ثابتة

٢

باختصار

٤

شخصيات اقتصادية

مشروع في كل بلد

براكاش لونغانى يقدم لمحة عن شخصية جيفري ساكس، اقتصادي التنمية المتجول

٢٠

تأمل معي

الاستثمار في الموارد البشرية

دراسة حديثة تقول إن الركود العالمي عزز أهمية التعليم ديرك فان دام، وكورين هيكممان، وإيزابيث فيلوتره

٣٢

عودة إلى الأسس

ما هو ليبور؟

هو سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ويستخدم كمقياس مرجعي على نطاق واسع ولكنه أصبح موضع انتقاد جون كيف

الرسوم التوضيحية: Cover, pp. 8-9, Michael Gibbs; pp. 20-21, Seemeen Hashem. الصور الفوتوغرافية: p. 2, Jane Sweeney/JAI/Corbis; Latin Stock Collection/Corbis; Nic Bothma/EPA/Corbis; p. 3, Gideon Mendel/Corbis; Craig Lovell/Corbis; Ric Ergenbright/Corbis; p. 4, Ted Aljibe/AFP/Getty Images; p. 10, Jay Directo/AFP/Getty Images; p. 14, Pawan Kumar/Reuters/Corbis; p. 18, Bryan Bedder/EPA/Newscom; p. 22, Bo Zauanders/Corbis; p. 25, Peter & Georgina Bowater Stock Connection Worldwide/Newscom; p. 30, Yaw Bibini/Reuters/Corbis; p. 34, Margie Politzer/Lonely Planet; p. 38, IMF photo; p. 40, Rene Mattes/Hemis/Corbis; p. 44, Tibor Bogнар/Corbis; p. 48, Paul White/AP/Corbis; pp. 52-53, Yuko Ide/IMF; pp. 54-55, Michael Spiloto/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

النمو الذكي

ستترتب على التوسع الحضري انعكاسات مهمة على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية إذا استمرت الاتجاهات العامة الراهنة، طبقاً لتقييم جديد أعدته اتفاقية التنوع البيولوجي للأمم المتحدة. ويقول تقرير المدن وأفاق التنوع البيولوجي، الذي أعد بمساهمات من أكثر من ١٢٣ عالماً على مستوى العالم، إن أكثر من ٦٠٪ من الأرض التي يتوقع أن تدخل في حيز التوسع العمراني بحلول عام ٢٠٣٠ لم تطوّر بعد. ويضيف التقرير أن ذلك يمثل فرصة كبيرة لتحسين قابلية الاستثمار على الصعيد العالمي بتشجيع التطوير الحضري القائم على خفض انبعاثات الكربون وعلى كفاءة الموارد والذي يمكن أن يحد من الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي ويحسن نوعية الحياة. ويتوقع أن تزيد المساحة الحضرية الكلية في العالم بثلاثة أضعاف في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠، مع توقع تضاعف عدد سكان المناطق الحضرية ليصل إلى نحو ٤,٩ مليار شخص في نفس الفترة. ويعتمد هذا التوسع بدرجة كبيرة على توافر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية وسيستهلك أراض زراعية فائقة الجودة.

ويسلط التقرير الجديد الضوء على طائفة واسعة من المبادرات الناجحة المنفذة على مختلف مستويات الحكومة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ففي بوغوتا، كولومبيا، على سبيل المثال، أسفرت تدابير من قبيل إغلاق الطرق في عطلات نهاية الأسبوع وتحسين نظام الانتقال بالحافلات وإنشاء مسارات للدراجات الهوائية عن زيادة النشاط البدني للمقيمين وخفض انبعاثات غازات الدفيئة.



الارتقاء في الرتب

ارتفعت التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٦٪ في عام ٢٠١١ لتتجاوز مستوى ما قبل الأزمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وفقاً لما ورد في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويتنبأ تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ الصادر عن الأونكتاد أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر تباطأ في عام ٢٠١٢ برغم ذلك مع استقرار التدفقات عند مستوى قريب من ١,٦ تريليون دولار أمريكي.



برج البيطرق في استانا، كازاخستان.

ويضع مؤشر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في التقرير، والذي يقيس نجاح الاقتصادات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عدداً أكبر من الاقتصادات النامية واقتصادات في طور التحول ضمن أعلى عشرة بلدان من الأعوام السابقة. وتشمل البلدان الجدد في الصفوف العليا في عام ٢٠١١ أيرلندا ومنغوليا. وتدخل في القائمة أيضاً شيلي وكازاخستان وتركمانستان وجمهورية الكونغو الغنية بالموارد. وهناك بلدان تكاد تقترب من قائمة العشرة، من بينها غانا وبيرو، أبدت تحسناً مستمراً في تصنيفها، حيث تحسن ترتيب كل من هذين البلدين في القائمة في كل سنة من السنوات الست السابقة.

تعليم أفضل وأجور أقل

على الرغم من ضيق الفجوة بين أجور الرجال وأجور النساء مؤخرًا، فلا تزال هذه الفجوة موجودة في أمريكا اللاتينية، طبقاً لدراسة جديدة أجراها بنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي.

وترد في تقرير «قرن جديد، وتفاوت قديم: فجوات الدخل على مستوى النوع الجنساني والعرقية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي» مقارنة لمسوح الأسر معيشية التمثيلية في ١٨ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويخلص التقرير إلى حصول الرجال على أجور تزيد بنسبة ١٧٪ على أجور النساء المساويات لهم في العمر والمستوى التعليمي. ويقول التقرير إن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً مستمراً لهذه الفجوة، إلا أن التراجع يحدث بوتيرة بطيئة غير مقبولة. وتذكر الدراسة أنه على



طلاب في مدينة بوينس آيرس، الأرجنتين.

الرغم من أن تعليم النساء أفضل بصورة طفيفة في المتوسط من تعليم الرجال، فلا تزال النساء يعملن بصورة غالبية في المهن ذات الأجور الأدنى مثل التدريس والرعاية الصحية وقطاع الخدمات. وتشير مسح الأسر المعيشية إلى أن حصة النساء في الوظائف المهنية الأعلى أجراً في المنطقة لا تزيد على ٣٣٪، ويشمل ذلك وظائف في قطاعات الهندسة المعمارية والقانون والهندسة. وتزيد في هذه المهن فجوة الأجور بصورة كبيرة بين الرجال والنساء، حيث تصل إلى ٥٨٪ في المتوسط. وتنتهي الدراسة إلى أنه لا غنى عن حدوث تغيير في الأدوار والنماذج النمطية داخل الأسر المعيشية كشرط لتحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

مناسبات في عام ٢٠١٣

- ١٥-١٧ يناير، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
القمة العالمية لطاقة المستقبل
- ٢٣-٢٧ يناير، دافوس كلوسترس، سويسرا
الاجتماع السنوي للمحفل الاقتصادي العالمي
- ١٤-١٨ مارس، بنما سيتي، بنما
الاجتماع السنوي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية
- ١٩-٢١ إبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- ٢-٥ مايو، نيودلهي، الهند
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي
- ١٠-١١ مايو، إسطنبول، تركيا
الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
- ٣٠-٣١ مايو، مراكش، المغرب
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الإفريقي

عام ٢٠١٣: سنة التعاون في مجال المياه

عينت الأمم المتحدة عام ٢٠١٣ ليكون السنة الدولية للتعاون في مجال المياه.

ويهدف ذلك إلى التوعية بالإمكانيات التي ينطوي عليها تكثيف التعاون وبالتحديات الماثلة في مجال إدارة المياه في ضوء زيادة الطلب على المياه، من حيث الحصول عليها وتخصيصها والخدمات المتعلقة بها. وستضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالدور القيادي في جهود تقديم المساعدة.

وستقوم منظمة اليونسكو، في حملة التوعية التي تقوم بها، بتسليط الضوء على تاريخ المبادرات الناجحة المعنية بالتعاون في مجال المياه وتحديد أهم القضايا في التثقيف بشؤون المياه، ودبلوماسية المياه، وإدارة المياه عبر الحدود، والتعاون التمويلي، والأطر القانونية الوطنية والدولية، والصلات مع الأهداف الإنمائية للألفية.



شلالات أنيساكان في مدينة بين بو وين، ميانمار.



أطفال يعانون من سوء التغذية في زمبابوي يصطفون للحصول على الطعام.

من كل ثمانية أشخاص يوجد شخص جائع

عانى ما يقرب من ٨٧٠ مليون شخص، أي بنسبة ١ إلى ٨، من سوء التغذية المزمن في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وفقا لتقرير أعدته الأمم المتحدة عن الجوع.

ويخلص تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٢»، الذي تشترك في نشره منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي - على تراجع عدد الجائعين على مستوى العالم ١٣٢ مليون شخص منذ عام ١٩٩٠.

إلا أن معدل الفقر ازداد في إفريقيا والشرق الأدنى، وتوقف التقدم الكلي المحرز في مجال الحد من الجوع منذ عام ٢٠٠٧، وفقا لما ورد في التقرير.

وإذا ما اتخذت الإجراءات المناسبة، يلاحظ التقرير أنه لا يزال من الممكن تحقيق الهدف المتعلق بخفض عدد الجائعين في العالم النامي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، من الأهداف الإنمائية للألفية.

معالجة تغير المناخ في أفغانستان

أطلقت الحكومة الأفغانستانية مبادرة لتغير المناخ قيمتها ٦ مليون دولار أمريكي، وهي الأولى من نوعها في تاريخ البلاد.

ويهدف هذا الجهد التاريخي - الذي سيقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة - إلى مساعدة المجتمعات التي تتعرض للتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ مثل الجفاف، كما تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات الأفغانية للتأقلم والتكيف مع خطر تغير المناخ.

وقد وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن أفغانستان واحدة من البلدان الأكثر تعرضا لتغير المناخ في العالم، نظرا لأنها أكثر عرضة لآثار المناخ وأقل قدرة على التصدي لها.

ويعتمد الكثير من الأنشطة الزراعية في أفغانستان على الأنهار المتدفقة التي تنبع من منطقة المرتفعات المركزية. غير أن النظم البيئية الطبيعية هشّة للغاية في سائر أنحاء البلاد. وقد تفاقمت آثار التدهور الناتجة عن النشاط البشري المتزايد في العديد من المناطق بفعل التغير المناخي الحالي، ويرجع ذلك أساسا إلى كثرة الجفاف والأحوال الجوية المتطرفة الناجمة عن الفيضانات والتآكل.

وتشمل المبادرة خططا لإدارة المياه واستخدامها بكفاءة أكبر، وإدارة تجمعات الأمطار على أساس المجتمع، وتحسن المصطبات، والحراثة الزراعية، والبحوث حول المناخ، وأنظمة الإنذار المبكر، وتحسين الأمن الغذائي، وإدارة المراعي. وتوفر الزراعة سبل العيش لأكثر من ٦٠٪ من السكان الأفغان.



حقول مروية في محافظة باميان، أفغانستان.

براكاش لونغانى يقدم لمحة عن
شخصية جيفري ساكس،
اقتصادي التنمية المتجول

مشروع في كل بلد



ساكس في جامعة هارفارد في ذلك الوقت أن الخبير الاقتصادي روبرت بارو يتذكر أن ساكس دعاه ذات مرة لتناول الغداء مع بونو لمناقشة الحملة. ويقول بارو أنه "كان يميل إلى رفض الدعوة" لكنه خضع لابنته المراهقة التي قالت له: "هذا أروع شيء يمكن تصوره يا أبي ... عليك أن تذهب بالطبع."

والعمل الذي يقوم به ساكس يثير الانتقادات أيضا نظرا لأن السياسات التي يدافع عنها غالبا ما يكون لها آثار جانبية مؤلمة. وهي تهمة ينفجها بشدة قائلا: "في بوليفيا وبولندا وروسيا كنت أعمل كطبيب غرفة الطوارئ. فالمرضى كان بالفعل يعاني من صدمة: تضخم مفرط، وجوانب نقص على جميع الأصعدة، وعدم استقرار سياسي، وانهيار للعملة، وانتشار للخوف. والنقاد عديمي الخبرة تكون فكرتهم محدودة عن طبيعة هذه الاضطرابات، وللتحديات التي ينطوي عليها وضع السياسات في مثل هذا الوضع الملتبس. فلا تلمون الطبيب على حالة المريض الذي يأتي إلى غرفة الطوارئ."

ساكس وصلته بجامعة هارفارد

وُلد ساكس في ديترويت عام ١٩٥٤. وتعود جذور عائلته إلى غرودنو، التي كانت ذات يوم جزءا من بولندا ثم أصبحت جزءا من الاتحاد السوفييتي. وكان والده محاميا عماليا بارزا وناشطا سياسيا في الحزب الديمقراطي الأمريكي. وتتذكر أخته، أندريا، أن والدهما ذكروهم

من الصعب أن نتصور مهنة أكثر نجاحا - وأكثر تنوعا - من مهنة جيف ساكس. فقد أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في جامعة هارفارد في عام ١٩٨٢ حينما كان عمره لا يتجاوز الثامنة والعشرين. وفي أوائل الثلاثينات من عمره، ساعد بوليفيا على وضع حد للتضخم المفرط بها وإعادة هيكلة ديونها. ولم تمض سوى بضع سنوات حتى قام بصياغة خطة الحكومة البولندية للتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. وبعد ذلك عمل فترات كمستشار لحكومات روسيا وإستونيا وبوركينا فاصو والهند وبلدان كثيرة أخرى. وقاد ساكس حملة لتخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة، وقام، بصفته مستشارا للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بوضع خطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ٢٠٠٢، تطلع ساكس، أثناء عمله كمدير لمعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، إلى تحقيق مزيد من الإنجازات. فقد تصدى المعهد، وهو مجموعة تتألف من ٨٥٠ فرد متعددي التخصصات، لبعض المشكلات الأكثر صعوبة في العالم، من القضاء على الأمراض إلى ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد منح كل ذلك ساكس شهرة فائقة لا يتمتع بها سوى عدد قليل من الاقتصاديين. وفي عام ٢٠٠٥، بثت قناة «إم تي في» التليفزيونية فيلما وثائقيا عن جولة ساكس في إفريقيا مع الممثلة أنجيلينا جولي. وفي وقت سابق، قام بجولة مع بونو، المغني الرئيسي لفرقة "يو تو يو" (U2)، وذلك في إطار حملة لتخفيف أعباء الديون. وذكر أحد زملاء

قد تم إرساؤه بعد في المحافل الدولية». وقاد ساكس المفاوضات للبوليفيين، وفي النهاية تم إلغاء ٩٠٪ من الديون الخارجية في الدفاتر. وفي أوائل عام ١٩٨٦، توقف التضخم المفرط، «وكانت بوليفيا واحدة من البلدان التي تشهد أقل معدلات التضخم في جميع أنحاء الأمريكتين». غير أن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا، وهو ما أثار قلق ساكس ودفعه لاحقا إلى إجراء دراسة مهمة حول الحواجز التي تعيق النمو.

مشكلات فاليسا

أدى نجاح ساكس في بوليفيا إلى فرص للعمل في العديد من العواصم الأخرى. فقد طلبت منه الحكومة البولندية في أوائل عام ١٩٨٩ مساعدها على التحول إلى الرأسمالية. وأجرى ساكس مناقشات مطولة مع زعماء حركة التضامن العمالية «حول اقتصاد السوق وما يمكن عمله». وكان الزعماء متشائمين بشأن فرص التحول الاقتصادي في بولندا.

وقد أكد لهم ساكس أنه يمكن القيام بذلك، حيث يمكن أن تحقق الأسواق نجاحا إذا تم تحريرها - أي إذا تم تحديد الأسعار عن طريق قوي الطلب والعرض وليس عن طريق التدخل الرسمي. وبمجرد أن تبدأ الأسواق في العمل، فإن الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من بقية البلدان الأوروبية سوف ينعش الصناعة البولندية. وقال ساكس لزعماء حركة التضامن، مرددا النصيحة التي أعطاهها للبوليفيين: «انسوا الدين الخارجي - فسوف يتم إلغاؤه».

وبعد بضع شهور، بدأ زعماء حركة التضامن في التجاوب مع آراء ساكس. وفي إحدى الليالي، ذهب ساكس وليبتون - صديقه في جامعة هارفارد - إلى شقة أحد الزعماء، وهو جاسيك كورون. ورسم ساكس وليبتون الملامح العامة لخطة التحول. وفي النهاية قال كورون، «واضح - اكتب الخطة». فقال ساكس إنه سيقوم هو وليبتون بتسجيلها بمجرد عودتهما إلى الولايات المتحدة وإرسالها في أقرب وقت ممكن. فقال كورون، «لا، إنني أريد الخطة صباح الغد».

الدراما الآسيوية

ظل ساكس ناقدا لصندوق النقد الدولي لفترة طويلة، ولم يتغير موقفه هذا أثناء الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي عمل مشترك مع ستيف رادليت، كتب ساكس أن «التفسيرات التي تعزى الانكماش إلى جوانب الضعف العميقة في الاقتصادات الآسيوية، مثل رأسمالية المقربين في آسيا، تبدو لنا مبالغيا فيها إلى حد كبير». وبدلا من ذلك، أعزى رادليت وساكس الأزمة إلى «مزيج الذعر المالي، وأخطاء السياسات التي اقترفتها الحكومات الآسيوية في بداية الأزمة، وسوء تصميم برامج الإنقاذ الدولية»، وهو ما زاد من عمق الأزمة أكثر مما كان «ضروريا أو محتوما».

ورغم اتفاقهم على ضرورة رفع أسعار الفائدة عقب سحب رؤوس الأموال الأجنبية، شكك رادليت وساكس في «إصرار صندوق النقد الدولي على رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك والمطالبة بتحقيق فائض في المالية العامة بينما كانت السحوبات الضخمة للأموال تجري بالفعل». واستندت مشورة صندوق النقد الدولي إلى افتراض أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى «استقرار أو ارتفاع قيمة العملة وأن مزايا تثبيت العملة من حيث انخفاض تكاليف خدمة الدين الخارجي ستفوق تكاليف الإنتاج على المدى القصير نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة».

وتساءل رادليت وساكس، مثل كثير من المراقبين الآخرين، كجوزيف ستيفليتز الحائز على جائزة نوبل، عما إذا كان الحصول على هذه المزايا يستحق تحمل هذه التكاليف.

دائما بأن «يقرونوا عملهم بخدمة مجتمعهم». وبعد أن فكر في أن يصبح محاميا مثل والده، تحول عن الدراسة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد واتجه إلى قسم الاقتصاد. وقد أصبح هذا القسم بيتا له لمدة ٣٠ عاما. وأثناء دراسته الجامعية، أكمل جميع المتطلبات الدراسية اللازمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٢، نشر دراسة في المجلة المتخصصة الرائدة في مجال الاقتصاد، «يكونوميتريك، بعنوان "Multiple Shooting in Two-Point Boundary Value Problems"». وفي واقع الأمر أنه تلقى قدرا من المساعدة في إعداد هذه الدراسة؛ فقد شاركه في التأليف ديفيد ليبتون، الذي يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي؛ وجيم بوتريا، الذي يشغل الآن منصب رئيس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (المؤسسة البارزة للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة)؛ ولاري سامرز، وزير الخزانة الأمريكي السابق والرئيس السابق لجامعة هارفارد. وكان ساكس بارزا حتى وسط هذا الجمع من الموهوبين في جامعة هارفارد، وهو ما اعترفت به الجامعة حيث أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين بها وهو في الثامنة والعشرين من عمره.

غير أن اختيار ساكس لم يكن لتفوقه من الناحية الفنية فحسب بل أيضا لاهتمامه بالتصدي للقضايا الاقتصادية الملحة في الوقت الحاضر، ووضع الطول لها، والضغط من أجل اعتماد هذه الحلول. وذات مرة، كتب بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن «ما يميز جيف هو أنه وازع نظريات من الدرجة الأولى وذو نفوذ سياسي كبير أيضا. وهو مزيج عجيب جدا».

العلاج السحري

كان مشروع ساكس الرئيسي الأول هو عمله كمستشار اقتصادي لبوليفيا عام ١٩٨٥. فقد كانت البلاد تسعى جاهدا للتغلب على مشكلة معدل التضخم السنوي البالغ ٦٠.٠٠٠٪. ويقول ساكس إن معدلات التضخم المرتفعة تعني أنه «إذا تركت (الأموال) عن طريق الصدفة في حافظة نقودك لمدة أسبوع أو اثنين، فقدت ربع قيمتها».

وبالطبع، في مثل هذه الحالة لا يترك الناس عموما أموالهم في حوافظهم. ففي واقع الأمر، يتقاضى الناس نقودا طائلة ويندفعون فوراً إلى السوق لمحاولة تحويل النقود الورقية التي على وشك أن تفقد قيمتها إلى سلع تحتفظ بقيمتها. ويقول ساكس: «تشعر حقا بأنك في موقف طارئ، وترهق عقلك في محاولة التوصل إلى أي حل».

ويقول ساكس إن الحل في النهاية كان «بسيطا جدا جدا». فالتضخم المفرط ينشأ عندما تواجه الحكومات عجزا في الموازنة وتحاول سد العجز عن طريق طباعة النقود. وبالتالي فإن العنصر الرئيسي للحد من التضخم المفرط هو منح الحكومات مصدر للإيرادات الحقيقية. ففي بوليفيا، استلزم ذلك زيادة حادة في سعر النفط المملوك للحكومة والمدعوم من الدولة بشكل كبير. وقد ضمن رفع سعر النفط إلى مستوى واقعي أن «تحصل الحكومة على الأموال الكافية لسداد رواتب المعلمين» عند بيعها للنفط. وهو ما سد عجز الموازنة بما يكفي للحد من التضخم المفرط.

ويقول ساكس إن إلغاء دعم أسعار النفط كان «خطوة إلى الأمام»، كما يقول إن الفقراء تحملوا عبء التضخم المفرط نتيجة تآكل قيمة أموالهم في حين أن «الأغنياء استفادوا من الانخفاض الشديد في أسعار البنزين. وكان أكبر «المستفيدين في واقع الأمر هم المهربون الذين اشتروا المنتجات النفطية في بوليفيا وقاموا بتهربها إلى بيرو».

وإلى جانب زيادة أسعار النفط، ناضل ساكس أيضا في سبيل تخفيف أعباء الديون عن بوليفيا - التي بلغ دينها العام ١١٠٪ من دخلها في عام ١٩٨٤. وقد وضعه ذلك في خلاف، لم يكن الأخير، مع صندوق النقد الدولي (راجع الإطارات). ويقول ساكس «كانت هذه معركة كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنوك، إذ لم يكن مبدأ تخفيض الديون

لذلك، توجه ساكس وليبتون إلى مكتبهما، وقال ساكس إنهما وضعا «ألواحاً من الخشب على الأحواض حتى يتمكننا من وضع جهاز الكمبيوتر عليها». وكتبا خطة في تلك الليلة، «حيث بدأ العمل من حوالي العاشرة مساءً حتى الثالثة أو الرابعة صباحاً لا أعرف». وبحث زعماء حركة التضامن هذه الخطة وقالوا لساكس، «يمكنك استقلال طائرة والتوجه إلى غدانسك. فقد حان وقت ذهابك لمقابلة السيد فاليسا».

الفخر البولندي

استمر العمل على العناصر الأساسية لدراسة ساكس وليبتون طوال عام ١٩٨٩، حيث قام وزير مالية بولندا، ليزيك بالسيروفيتش بدور أساسي. وفي النهاية، تم الإعلان عن الخطة الاقتصادية لحركة التضامن في الأول من يناير ١٩٩٠. ويقول ساكس: كانت تلك اللحظة «مرعبة (لأننا) في بلد يعاني من تضخم مفرط، وحالة فوضى، ويأس، وإفلاس مالي، ومتاجر فارغة، وبداية تجربة، كما كانت بالفعل، لم تحدث من قبل مطلقاً».

ويقول أندرو بيرغ، الذي يعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، وكان في ذلك الوقت طالب دكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويعمل في بولندا: «يمكن القول إنني كنت الممثل المقيم في بولندا للزميلين ساكس وليبتون». ويتذكر أن العمل مع ساكس كان «يقوم على تمكين العاملين معه: فالتسلسل الهرمي المهم هو التسلسل الهرمي للأفكار الجيدة». وغالباً ما كان يتضح لنا أن أفكار ساكس هي الأفضل. ويقول بيرغ، «كان في استطاعة جيف معرفة أسباب الأمور المعقدة من أقصر الطرق»، ويعرف تماماً أي «رسم بياني ثنائي الأبعاد يلخص الحالة بالفعل».

وكما دعا ساكس وليبتون، أدت الخطة الاقتصادية إلى التحرير السريع للأسعار وفتح الاقتصاد على الفور أمام التجارة لتخفيف العجز في السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الرئيسية. ويقول ساكس: إن الخطة أجلت خصخصة الصناعات الرئيسية الخاضعة لسيطرة الدولة، حيث «لم يكن لديه خطط تفصيلية وهو الأمر الذي يستغرق سنوات للانتهاء منه».

لكن الخطة الاقتصادية أدت أيضاً إلى ارتفاع حاد في الأسعار، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم المفرط. فقد تضاعفت أسعار الغذاء خلال شهر، وزادت أسعار الفحم، ذو الأهمية البالغة لإنتاج الطاقة في بولندا، بمقدار ستة أضعاف. وتوقف نمو الأجور. ويقول ساكس: «تخوض هذه التجربة وأنت تعلم أن الأجور لن ترتفع بنفس سرعة ارتفاع الأسعار. وتلك هي الفكرة الأساسية».

وقام ساكس بالضغظ أيضاً للحصول على دعم مالي لبولندا من الحكومات الغربية والوكالات الدولية. ويتذكر بيرغ استخدام بطاقة اتصال هاتفه التابع لشبكة «اي تي أند تي» حتى يتمكن وزير المالية البولندي، بالسيروفيتش، من الاتصال بالمدير العام لصندوق النقد الدولي، ميشيل كامديسو، لطلب المساعدة.

وقد واجه ساكس منذ ذلك الحين انتقادات بسبب المشكلات الناجمة عن الخطة في البداية، لكن قد يكون هناك شكوك طفيفة حول المكاسب في الأمد الأطول.

التحدي الأكبر

عندما بدأت بولندا تشهد تحسناً، أصبحت تجربتها مثار اهتمام روسيا. ففي ١٩٩٠-١٩٩١، بدأ ساكس العمل مع الخبير الاقتصادي السوفييتي غريغوري يافلينسكي لتصميم خطة للتحويل الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي، بمساعدة فنية ودعم مالي من الغرب بلغ ١٥٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات. وقد حملت الخطة اسم «الصفقة الكبرى».

وفي نهاية عام ١٩٩١، تم تعيين ساكس رسمياً كمستشار اقتصادي لبوريس يلتسين. وكان زميلاه الأساسيان هما ليبتون وأندرس أسلوند، الذي يشغل الآن منصب كبير زملاء معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. ويقول أسلوند إنه «باستثناء فريق غايدار الذي يضم خيرة شباب الإصلاحيين الروس، كانت الخبرات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها محدودة». لذلك، ضم الفريق شباب من الخبراء الاقتصاديين الروس المدربين في الغرب والخبراء الاقتصاديين المعينين من الغرب، ومنهم بيرغ وأندرو وارنر، الذي كان حينها حديث التخرج من جامعة هارفارد ويعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

ويقول ساكس إنهم «نالوا أقصى قدر من الثقة في تلك الأيام: حيث تم منح تصاريح دخول دائمة لمبنى مجلس الوزراء وبضعة مكاتب بالداخل لموظفينا المقيمين في موسكو بشكل دائم». ويتذكر بيرغ أنه عندما هبطت طائرته في مطار موسكو، تم اصطحابه سريعاً عن طريق مكتب الهجرة إلى سيارة ليموزين كانت في انتظاره، وكانت هناك ممرات منفصلة لسيارات الليموزين. «غير أن بيرغ يقول: بدأ أن هناك حالة من التشتت: «فقد كانت هناك رائحة بنزين في الهواء، حيث قيل لي إنها بسبب تخزينه في حقائب الليموزين والسيارات». وقد تأثرت الدعامة الأساسية للاقتصاد الروسي، وهي إنتاج النفط والغاز، نتيجة تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

وتفتقر المنطقة إلى تاريخ وممارسة اقتصاد السوق. ويقول وارنر إن الكثير مما فعله ساكس وفريقه كان استخداماً «للاقتصاد المنطقي» القائم على تفسير الأساسيات. «كنا نحاول الحيلولة دون نمو الائتمان بنسبة ٢٥٪ شهرياً وإصلاح الموازنة الأساسية». ويقول وارنر: كان لدى ساكس «أمانة فكرية، وكان يحاول دائماً الحصول على الأرقام الصحيحة وتعزيز التحليل الجيد».

انعكاس المسار في روسيا

من ناحية أخرى، لم يتمكن ساكس وفريقه من أن يحققوا في روسيا النجاح الذي حققوه في بولندا. وفي دفاعه الطويل عن سجل إنجازاته بعنوان «ما فعلته في روسيا»، يقول ساكس إن النتائج كانت مخيبة للآمال لأن الفريق الروسي تجاهل نصيحته إلى حد كبير، كما تجاهلها الغرب كلية تقريباً. ورغم اقتراح ساكس إلغاء الضوابط السعرية التي تم فرضها في بداية عام ١٩٩٢، فقد تم تجاهل نصيحته بتقييد المعروض النقدي وإلغاء الدعم الموجه للشركات. ونتيجة لذلك، «واصلت معدلات التضخم ارتفاعها دون هوادة لعدة سنوات»، مما أعطى الإصلاحات سمعة سيئة.

ويقول أسلوند إن ساكس وفريقه أيضاً «لم يتمكنوا من تحرير أسعار الطاقة والتجارة الخارجية». وهذا يعني أن «بعض الناس تمكنوا من شراء النفط مقابل دولار وبيعه مقابل ١٠٠ دولار في الأسواق العالمية وبالتالي لم يكن لديهم أي حافز للإصلاح». ويقول أسلوند: «تم تجاهل نصيحة ساكس بأن تبقى شركات الموارد الطبيعية الكبرى في يد الدولة؛ وبدلاً من ذلك تمت خصخصة القطاع بطريقة فاسدة، مما أدى إلى حكم القلة».

لكن أسلوند يقول إن السبب الأكبر في الفشل هو أنه خلافاً لنصيحة ساكس، «لم يحرك الغرب ساكناً لروسيا». فبلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) لم تقدم بنفسها مساعدة مالية تذكر، وإنما أقت، بدلاً من ذلك، بمسؤولية تقديم المساعدات على عاتق المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد كتب جون أودلينغ - سمي، الذي كان يشغل حينها منصب مدير إدارة صندوق النقد الدولي للإشراف على الأنشطة في روسيا، أن «عدم قيام مجموعة السبعة بتقديم الدعم المالي على نطاق واسع بنفسها» قد جعل صندوق النقد

الإحصائي أن «الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد غالبا ما يفوق نموها الاقتصادي إلى حد كبير الاقتصادات الغنية بالموارد».

نهاية للفقر

على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، تركز اهتمام ساكس على إفريقيا وعلى وضع حد للفقر هناك. وقد كان له دور فعال في نجاح حملة يوبيل العام ٢٠٠٠ لتخفيف أعباء الديون من خلال إقناع البلدان الدائنة بإلغاء الديون الضخمة المستحقة على البلدان النامية. وقام ساكس وبنو بالضغط على الرؤساء ورؤساء الوزارات - وعلى البابا يوحنا بولس الثاني. وقد نجحت هذه الجهود. ففي عام ١٩٩٩، تعهدت بلدان مجموعة الثمانية (مجموعة السبعة بالإضافة إلى روسيا) بإلغاء ديون قيمتها ١٠٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وكتب بنو عن ساكس معبرا عن إعجاب به: «عندما يبدأ هذا الرجل في التحرك، يكون أقرب إلى مبشري هارلم منه إلى مثقفي بوسطن».

وفي عام ٢٠٠٢، ترك ساكس جامعة هارفارد بعد أكثر من ٢٠ عاما من العمل كأستاذ ليصبح مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا. وهناك أطلق مشروعه الأكثر طموحا حتى الآن. ويعد المشروع، الذي أطلق عليه اسم «مشروع قرى الألفية» محاولة من ساكس، بدعم من الأمم المتحدة، لمساعدة المناطق الريفية في إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف العالمية لتحسين التنمية البشرية، بحلول عام ٢٠١٥. ويقدم المشروع مساعدات على نطاق واسع إلى ما مجموعه ١٥ قرية في ١٠ بلدان لمساعدتها في مكافحة الفقر والمرض. وتحصل القرى على بذور عالية الإنتاجية، وأسمدة، وآبار للشرب، ومواد لبناء المدارس والعيادات، والشبكات المعالجة بالمبيدات الحشرية، والعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية.

وقد تحققت العوائد الأولية من المشروع، حيث تحسنت مؤشرات التنمية البشرية في معظم الجوانب في قرى الألفية. لكن حدوث هذه التحسينات كان ممكنا حتى دون مساعدة من مشروع ساكس. وهناك جدل كبير حول إثبات أن المشروع حقق أثرا كبيرا - من خلال، مثلا، مقارنة نتائجه بنتائج القرى التي لم تكن جزءا من المشروع.

في الطريق إلى الوطن؟

في رحلة إلى واشنطن العاصمة عام ١٩٧٢ عندما كان طالبا في السنة النهائية في المدرسة الثانوية، أرسل ساكس لصديقه بطاقة بريدية تحمل صورة البيت الأبيض وكتب على ظهرها «العودة للوطن أخيرا». وبعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن. فكتابه الأخير يحمل عنوان "The Price of Civilization: Reawakening" وتقول صحيفة فاينانشيال "American Virtue and Prosperity". وتقول صحيفة فاينانشيال تايمز أن ساكس «يبدو كالرحالة العالمي الذي يعود إلى وطنه ليجد بلده أسوأ بكثير مما كان يتذكر». ويعرب ساكس عن أسفه تجاه مشكلات الولايات المتحدة مثل عدم توفير فرص العمل، وتهاك البنية التحتية، وانخفاض مستويات التعليم، وزيادة عدم المساواة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، والفساد السافر في الشركات.

ويشعر ساكس بتفاؤل غير عادي بشأن الولايات المتحدة على الرغم من هذه القائمة التفصيلية من الشكاوى. ويقول: «إذا كانت بولندا قد تمكنت من التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية، فبالتأكيد يمكننا أن نتحول من أحد أشكال الرأسمالية إلى شكل أفضل.» ■

يشغل براكاش لونغاني منصب مستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

الدولي يقوم بأدوار "متناقضة أحيانا". فمن جهة، كان من المتوقع أن يُقرض الصندوق روسيا استنادا إلى سياسات تفي "بالمعايير العادية" للصندوق. ومن جهة أخرى، كان من المتوقع أن يخفف الصندوق هذه المعايير عندما أرادت مجموعة السبعة أن تظهر دعمها السياسي للحكومة الروسية.

ويقول أولدينغ - سمي إنه نتيجة لهذه الأدوار المزدوجة "في بعض الأحيان، على سبيل المثال، كما حدث في نهاية عام ١٩٩٣.... واجه الصندوق ظروفًا شعر خلالها أنه ينبغي أن يكون أكثر حرصًا على دعم السياسات الضعيفة بدلا من تعطيل "تدفق القروض لروسيا. وقد واصل ساكس تقديم النصح للحكومة الروسية طوال عام ١٩٩٣، لكن عندما

بعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن.

تبين أن الأمور في هذه السنة "أكثر سوءا [من حيث إجراءات السياسة] مما كان عليه الحال في ١٩٩٢"، أعلن هو وأسلوند استقالتهما في يناير ١٩٩٤. ويقول بيرغ إن روسيا تحولت إلى "تجربة مفيدة تشهد على حدود قدرة الكفاءات والأفكار الذكية على إحداث تغيير نحو الأفضل".

لعنة الموارد

في منتصف التسعينات، حول ساكس اهتمامه إلى السؤال عن السبب الذي يجعل بعض البلدان غنية والبعض الآخر فقيرة. وكانت تجربته في بوليفيا وروسيا عاملا محفزا على ذلك. فقد تغلبت بوليفيا على مشكلة التضخم المفرط في الثمانينات لكن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا. ويرى ساكس أن ذلك يرجع إلى «اعتماد البلاد الهش على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية»، إلى جانب «موقعها الجغرافي الاستثنائي كأحد بلدان الأنديز غير الساحلية المقسمة بين المرتفعات الشاهقة ومنخفضات الغابات الاستوائية».

وربما يبدو للوهلة الأولى أن الصادرات السلعية تمنح البلد المعني ثروات سهلة. لكن ساكس ووارنر لاحظا انتظامية المشاهدات التجريبية التي تشير إلى تباطؤ النمو في العديد من البلدان الغنية بالموارد، واستفادا من دراسات سابقة تزعم أن «الثروات السهلة تؤدي إلى الكسل». وقد كتب الفيلسوف الفرنسي جان بودان في عام ١٥٧٦ أن «الرجال الذين يملكون تربة غنية وخصبة غالبا ما يكونون مختنون وجبناء»، في حين أن البلدان القاحلة تجعل الرجال «حذرين، ويقظين، وكادحين».

وأشار ساكس ووارنر إلى أن العديد من الأمثلة التاريخية على ما يبدو تثبت صحة اعتقاد بودان. فقد كانت هولندا أفضل من إسبانيا الغنية بالذهب في القرن السابع عشر. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، تفوقت سويسرا واليابان اللتان تفتقران إلى الموارد على روسيا. وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تقدمت عدة بلدان آسيوية، مثل كوريا وسنغافورة، على بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية الغنية بالموارد.

وأكد ساكس ووارنر التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو من خلال إجراء دراسة مقارنة على مستوى العالم. وقد أثبت التحليل

هل يحل العمل الخيري وتنظيم
المشاريع الاجتماعية حيثما ترحل
المعونة الرسمية؟



أعمال الخير

مارينا بريموراك

العمل

الخيرى وتنظيم المشاريع الاجتماعية ليسا بالشئ الجديد. فقد ساعد أندرو كارنيغي وجون روكفلر وأسرة فاندربيلت على تأسيس البنية التحتية الثقافية للولايات المتحدة. أما ماريا مونتيسوري وجون موير وفلورانس نايتينجيل، فكانوا من أوائل منظمي المشاريع الاجتماعية في مجالات التعليم والحفظ والصحة العامة.

وأصبح العمل الخيري الآن جزءاً متزايد الأهمية من نسيج الاقتصاد العالمي. وفي حين تفكر حكومات كثيرة في التراجع عن المساعدات، يصبح الأثرياء أكثر إبداعاً واستراتيجية بشأن عطائهم، - وإذا كان لبيل غيتس طريقته - تتسم بقدر أكبر من السخاء والروح الاستباقية. وقد أنشأ وارين بافيت وبييل وميليندا غيتس في يونيو ٢٠١٠ تعهد العطاء: وهو التزام عام من جانب بعض أثرياء العالم للتبرع بنصف ثروتهم على الأقل، مما يؤدي بدوره إلى إلهام الآخرين لتقديم مزيد من العطاء. وقد بلغ عدد المشاركين حتى الآن ٨١ مليارديرا، مع تعهد بافيت وحده بمبلغ ٣٧ مليار دولار أمريكي.

ويقدم محبو الخير لنظراتهم دوافع ليفعلوا نفس الشيء وأكثر. وقد أصبح اليوم التبرع بالثروات وحل المشكلات الاجتماعية أكثر قبولا من توريث تركة ضخمة أو إنشاء تبرعات نقدية بعد الوفاة.

وقد أنشأت الجامعات الأمريكية، من ستانفورد إلى جورج تاون، ومن ديوك إلى ميتشيغان، دورات دراسية وحتى مراكز لدراسة العمل الخيري. ويتمثل أحد المناهج في دراسة كيفية تكثيف العمل الخيري، لتزويد المشاريع بمزيد من الأموال. ويتمثل منهج آخر في كيفية قياس أثر العمل الخيري، أي تأثيره، لتحقيق مزيد من المكاسب من العطاء. غير أن هناك ثغرات تشوب البحث: إذ لا تتوافر سوى بيانات محدودة عن العطاء الخاص في بلدان غير الولايات المتحدة، وإن كانت الشواهد الواقعية تبين لنا تزايد أهمية ذلك. وعلى سبيل المثال، قام لي كا-شينغ، وهو رجل أعمال وملياردير مقيم في هونغ كونغ، بالتبرع بأكثر من ١,٥ مليار دولار أمريكي وتعهد بالتبرع بثلث ثروته - التي تقدر بنحو ٩ مليارات دولار أمريكي - للقضايا الخيرية.

غير أن المقدار الذي يعطيه الشخص الواحد شئ. ومقدار التغيير الناتج عنه شئ آخر. ولذلك يركز المتبرعون لأعمال الخير والأكاديميون في الوقت الحالي على تأثير التبرع - الفرق الحاصل نتيجة له - وأفضل وسيلة لقياس ذلك التأثير.

ويقول غيتس إن القطاع الخاص لا يستثمر بالقدر الكافي في الابتكارات لأن المستثمرين - أي الذين يقدمون على مخاطر - لا يحصلون إلا على حصة ضئيلة من العائد. وقد درج العرف في تدخل الدولة لتلبية الاحتياجات التي تقع بين الشقوق، إلا أن غيتس يقول إن الحكومات - على الأقل الحكومات المنتخبة ديمقراطياً - لا تعتمد الرؤية الطويلة وتعزف عن المخاطر.

وذلك هو المجال الذي يملأ فيه المحسنون الثغرة، وهو ما يطلق عليه غيتس «العمل الخيري المحفز». فالحكومات تبرع في إيجاد بضعة أشخاص يرجح نجاحهم، أما العمل الخيري فيبرع في دعم عدد كبير من

الأشخاص الذين يحتمل نجاحهم، مما يزيد فرص توصل شخص ما إلى حلول جيدة لأي مشكلة اجتماعية معينة.

وتخضع الحكومات لضغوط متزايدة للمساهمة في المجتمع، أو على الأقل يبدو أنها تفعل ذلك. ويقول النقاد المتصيدون للأخطاء إن عالم الشركات يفعل ما يلزم لزيادة صافي الأرباح. وتقوم الشركات الكبرى في الوقت الراهن بإنشاء أقسام معنية بالمسؤولية الاجتماعية

العمل الخيري أصبح الآن جزءاً متزايد الأهمية من نسيج الاقتصاد العالمي

للشركات وإعطاء أبعاد كبيرة للجانب الخيري لمنتجاتها في مجالات البيئة والتعليم والصحة والثقافة. وعندما تطرح شركات الدواء أدوية تنقذ الأرواح مثل أدوية الإيدز والسل بأسعار مخفضة في البلدان الفقيرة أو تحرر براءات إنتاجها دون علامة تجارية لاستخدام الشركات، فهل هي تفعل ذلك لتحسين حظوظ المرضى والفقراء أم أنها تفعل ذلك نتيجة لضغوط قانونية أو سياسية؟

وقد استضافت مجلة فوربز، المعنية بشؤون الأثرياء في العالم، مؤتمر قمة حول العمل الخيري في يونيو من هذا العام، دعت إليه ١٦١ مليارديرا أو من اقتربوا من وضع المليارديرات، للاستماع إلى كلمات رئيسية القاها بافيت، وستيفن كيس، وغيتس، وأوبرا وينفري، وتحدثوا فيها عن الكيفية التي غيروا بها العالم. ويعقد المحفل الاقتصادي العالمي الآن دورة عن تنظيم المشاريع الاجتماعية - التي يعرفها غريغوري ديس بأنها «تقسي لحل مبتكر لمشكلة اجتماعية».

وتجرب مدينة نيويورك في الوقت الراهن مناهج جديدة في مجال التمويل المبتكر لحل مشكلات اجتماعية - بتقديم تمويل لا يقتصر على قياس النتائج بل يعتمد عليها في الواقع. فقد استثمر غولدمان ساكس في سند من «سندات التأثير الاجتماعي» لتمويل شركة غير هادفة للربح في وضع وتشغيل برنامج يهدف إلى الحد من العودة إلى الجريمة في المدينة بمقدار مستهدف. وإذا حقق المشروع الهدف المقرر، فإن ساكس يسترجع ماله؛ وإذا تجاوز هذا الهدف، فستحقق الشركة الاستثمارية أرباحاً. أما إذا مني المشروع بخسارة، فإنها ستقتصر على ربع الاستثمار الأولي البالغ ٩,٦ مليارات دولار، وهو ما يرجع الفضل فيه إلى دعم مقدم من المؤسسة الخيرية المملوكة لعمدة نيويورك بلومبرغ - مما يبين مرة أخرى أهمية الإقدام على المخاطر في مجال الأعمال الخيرية.

وفي هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية، ننظر إلى نقطة التقاطع بين العمل الخيري والاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع الاجتماعية: كيف يجد الأشخاص طرقاً أفضل لحل المشكلات الأكثر إلحاحاً في المجتمع. ■

مارينا بريموراك هي مدير تحرير مجلة التمويل والتنمية.



دين كارلان

كل الوسائل الممكنة

تزداد أهمية العمل الخيري والاستثمار الخاص في الصراع العالمي ضد الفقر

مدار الخمسين عاما الماضية (وإن كانت ليست الأكبر تقريبا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). ويعزى قدر كبير من هذا الانخفاض إلى انخفاض المساعدات خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ - بينما ارتفعت النسبة المئوية للمساعدات بالفعل خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠.

وتسهم الحكومة الأمريكية الآن بنحو ٠,٢٪ من إجمالي دخلها القومي في المساعدات الخارجية؛ أما البلدان الاسكندنافية، وهي

نطاق المساعدات

تشمل التدفقات المالية للاقتصادات النامية بغرض الحد من الفقر كافة أشكال المساعدات من المنح إلى استثمارات القطاع الخاص. والمنح، بالطبع، تكون بالكامل في شكل دعم للحكومات أو المنظمات غير الحكومية بغرض تقديم خدمات أو تحويلات. وفي منتصف نطاق المساعدات تأتي الاستثمارات التي تهدف إلى توليد عائدات اجتماعية تفوق عائداتها الخاصة - في شكل قروض للحكومات أو حصص ملكية أو قروض للشركات الخاصة. وقد تنشأ هذه المنافع الاجتماعية الصافية عن طريق مؤثرات خارجية إيجابية مثل خفض البصمة الكربونية أو الحد من الأمراض المعدية. وفي الطرف الآخر من نطاق المساعدات تأتي الاستثمارات الخاصة التي تولد عائدات خاصة فقط، يستفيد منها المستثمر، والشركة، وعملاء الشركة. ولا يشمل نطاق المساعدات على استثمارات تنشأ عنها مؤثرات خارجية سلبية، أي تقل عائداتها الاجتماعية عن عائداتها الخاصة.

الحد من الفقر العالمي فيما مضى معركة تمولها البلدان الغنية بدعم من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي. لكن الزمن يتغير. فالمساهمات الخيرية التي تقدمها جهات مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة المجتمع المفتوح التابعة لجورج سوروس، والمؤسسات الاجتماعية مثل بنك غرامين، والتدفقات المتزايدة من أموال الاستثمار للبلدان النامية تحظى حاليا بقدر أكبر من الاهتمام في الصراع ضد الفقر. ورغم أن الاقتصادات النامية تجذب الآن مزيدا من الاستثمار المباشر، فإنها لا تزال بحاجة إلى مساعدات رسمية وأموال من الجهات المانحة الخاصة لمساعدتها على تصحيح إخفاقات السوق وإيجاد حلول للفقر (راجع الإطراء).

اتجاهات المساعدات

لا يزال إجمالي تدفقات الموارد المالية للاقتصادات النامية في ارتفاع مستمر. فمنذ عام ١٩٦٠، زاد الحجم المطلق للمساعدات الخارجية العالمية (والمعروفة كذلك بالمساعدات الإنمائية الرسمية). والاستثمار الخاص، والمنح الخيرية للاقتصادات النامية مجتمعة (راجع الرسم البياني ١). غير أن إجمالي المساعدات الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف انخفض كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي على مدار الخمسين عاما الماضية. وتماشيا مع الاتجاهات العالمية، انخفضت المساعدات الخارجية المقدمة من الولايات المتحدة، التي تعد أكبر مساهم منفرد على مستوى العالم بالقيمة الاسمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي على

برامج مثل برنامج اكفل طفل. ومناهج جديدة، مثل "GiveDirectly"، تقوم على فكرة الارتباط المباشر بالمستوى الثاني وتسمح بتدفق تبرعات الأفراد مباشرة للمستفيدين بدون وسيط.

التفكير في الاستمرارية

هناك قضية رئيسية تهم نشطاء العمل الخيري اليوم وهي التي تتعلق بمصطلح «الاستمرارية» الجذاب برغم تعريفه غير الواضح. وغالبا ما تقوم التبرعات الخيرية بدور مهم في دعم الفئات الضعيفة في أوقات الحاجة في حالة عدم قيام أو تعذر قيام الأسواق أو الحكومات بذلك. لكن اعتماد المؤسسات غير الهادفة للربح على التبرعات يجعلها عرضة للتقلبات في التمويل، مما قد يهدد قدرتها على تحقيق أهدافها. وبعبارة أخرى، لا تكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية. ونظرا لعيوب المنهج غير الهادف للربح، تحولت بعض الجهات المانحة الخيرية المحتملة من الطرف القائم على المنح في نطاق المساعدات إلى منتصف نطاق المساعدات - الاستثمارات التي تزيد عائدها الاجتماعية عن عائداتها الخاصة - بل وخارج نطاق المساعدات، إلى الاستثمارات التي لا تتجاوز منافعها الاجتماعية الخاصة.

والميزة الأساسية التي تتفوق بها الشركات الهادفة للربح على الشركات غير الهادفة للربح هي ارتباط إيراداتها ارتباطا مباشرا

الدانمرك والنرويج والسويد، فتسهم جميعها بنحو ١٪ تقريبا (قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة). وبالقيم المطلقة، ساهمت الولايات المتحدة بمقدار ٣١ مليار دولار في ٢٠١١، بينما ساهمت بلدان فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعة - إلى جانب ثلثي السكان في الولايات المتحدة - بمقدار ٥٨ مليار دولار. وساهمت الولايات المتحدة بمقدار ٩٩ دولارا للفرد في المساعدات الرسمية، بينما ساهمت هذه البلدان الأوروبية الثلاثة بمقدار ٢٨٠ دولارا للفرد.

غير أن بعض المساعدات عبارة عن دعم مباشر للموازنة، فيما تتخذ مساعدات أخرى أشكالا معينة، كمساعدات فنية (مثل اليابان) أو استثمارات في البنية التحتية والصناعة (مثل الصين). وتهدف كل هذه المناهج في نهاية الأمر إلى تحسين نوعية الحياة في البلدان النامية، وتخدم في الغالب أيضا مصالح البلدان المانحة.

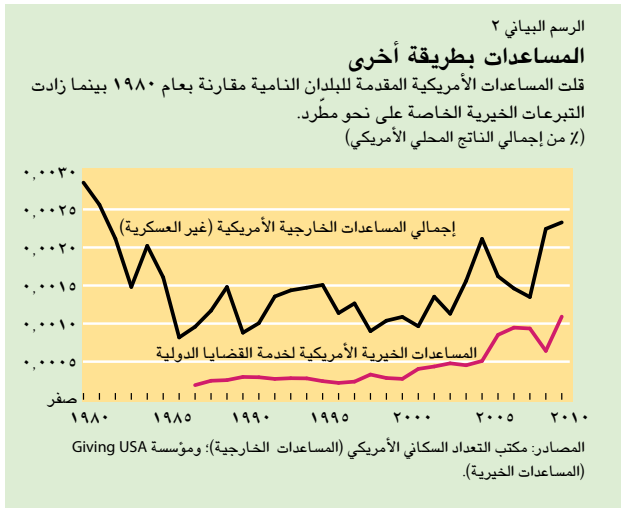
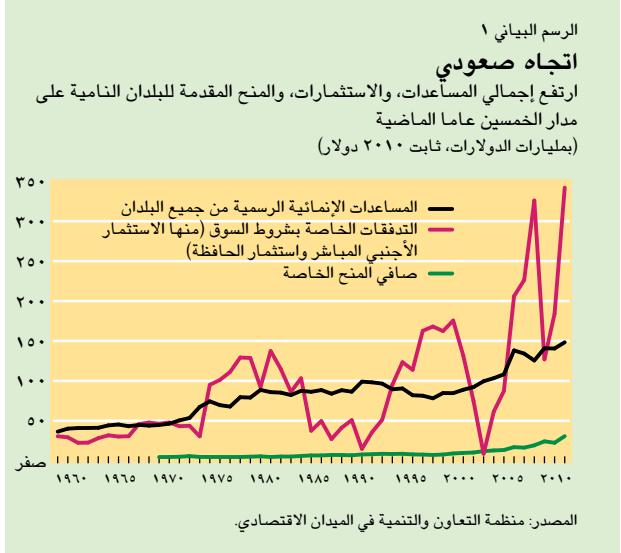
التحول في الرأي العام

قد تبدو آراء الأمريكيين بشأن المساعدات الخارجية متناقضة. فقد أظهر مسح أجري في عام ٢٠١٠ أن معظم الناس في الولايات المتحدة يبالغون إلى حد كبير في تقدير النفقات الفيدرالية التي توجه إلى المساعدات الخارجية، ويحددونها بنسبة ٢٥٪ في المتوسط. غير أن النسبة الفعلية تقل عن ١٪. والمفارقة هنا هي أن معظم الأمريكيين يرغبون في «خفض» موازنة المساعدات الخارجية إلى ١٠٪ من النفقات الإجمالية - وهو مبلغ يمثل بالفعل زيادة في المساعدات بمقدار عشرة أضعاف. (WorldPublicOpinion.org, 2010).

غير أن المواقف تجاه المساعدات تتغير. ففي الولايات المتحدة، نجد أن نسبة الأشخاص الذين يرغبون في خفض المساعدات قد انخفضت باطراد على مدار الأربعين عاما الماضية، من ٧٩٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٦٠٪ في عام ٢٠١٠، في حين حدثت زيادة مماثلة في نسبة أولئك الذين يعتبرون أن مستويات المساعدات ملائمة نوعا ما أو حتى منخفضة للغاية (المسح الاجتماعي العام، ٢٠١٠). لكن رغم اعتقاد الأمريكيين الخاطئ بأن المساعدات مرتفعة جدا، فإنهم في المتوسط أكثر ميلا إلى الاعتقاد بأنه ينبغي زيادتها عن ذلك. وتزداد احتمالات قيامهم أيضا بتخصيص أموالهم للأغراض الخيرية في الخارج: فقد بدأت التبرعات الخاصة لخدمة القضايا الدولية في الارتفاع باطراد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بداية من أوائل الثمانينات من القرن الماضي (راجع الرسم البياني ٢).

وقد يكون نمو الأعمال الخيرية الخاصة مدفوعا بتصور الأمريكيين أن المساعدات غير الحكومية أكثر فعالية من المساعدات الحكومية في تعزيز التنمية (KFF, 2012). وهناك جدل حول دقة هذا التصور، لكن المناهج الجديدة، مثل القروض الصغيرة، التي تقودها المنظمات غير الحكومية تجد بالقطع اهتماما أكبر من وسائل الإعلام مقارنة باتفاقات الاستعداد الائتماني الموثوقة رغم روتينيتها مثل دعم الموازنة.

وتعد القروض الصغيرة في واقع الأمر مثالا مناسباً بوجه خاص على هذه الظاهرة. فقد ارتفعت مكانة قطاع القروض الصغيرة بوصفه أحد مجالات العمل الخيري والاستثمار الخاص نتيجة الجلبة الهائلة المصاحبة له، بما في ذلك منح جائزة نوبل للسلام لبنك غرامين ومحمد يونس في عام ٢٠٠٦. وقد ساعدت خدمات ويب ٢,٠ مثل "كيفا" على اجتذاب عدد كبير من العملاء الأفراد نحو منهج يحظى بالفعل بشعبية كبيرة، عن طريق تشجيع الارتباط الشخصي بمتلقي المساعدات. فخدمات كيفا تتيح للجهات المانحة قراءة قصص العملاء الأفراد وتتبع سدادهم للقروض، كما تمنح الجهات المانحة التقدير الاجتماعي من خلال عرض قصصها وسجلات مساعداتها على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وتمثل هذه الخدمات المساهمة لجيل الفيسبوك



العوائد الهامشية المتوقعة على رأس المال أكبر، وهو ما يمكن أن يجذب الاستثمار.

زيادة الاستثمار

اتخذ الاستثمار في البلدان النامية مسارا متغيرا وإن كان صعوديا بوجه عام في الخمسين عاما الماضية. فقد شهدت هذه البلدان زيادة كبيرة في الاستثمار أثناء الفترة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم انخفاضا أكبر أثناء

عند إخفاق السوق، يمكن أن تسهم الابتكارات في معالجة هذا الإخفاق.

الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الثمانينات، ثم انتعاشا منذ تسعينات القرن الماضي حتى اليوم (باستثناء انخفاض مؤقت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ٢٠١١، في الولايات المتحدة والأزمة المالية في ٢٠٠٨).

وهناك تحولان في السياسات والبيئة الاقتصادية في الاقتصادات النامية يعود إليهما الفضل في زيادة الاستثمار: تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين المعلومات - وهما مفهومان مشتقان من مبادئ الاقتصاد ١٠١. فكفاءة السوق تتطلب معلومات كاملة ومعاملات بدون تكاليف. والعالم قد لا يعمل بهذه الطريقة، لكنها نقطة انطلاق جيدة للتحليل وطريقة لمعرفة من أين ساءت الأمور.

أولا، نتناول «المعلومات» التي لها معنى خاص بالنسبة لخبراء الاقتصاد. وإذا تجاوزنا مجرد البيانات، فإن المعلومات تعني القدرة على إجراء المعاملات، والثقة في الوفاء ببنود العقد، وضمان أن يتوافر لجميع الأطراف نفس المعلومات المتعلقة بمخاطر ومزايا المعاملة. وتحسين جودة المؤسسات هي كل ما يتعلق بالقضاء على أوجه التباين في المعلومات وفقا لما يراه دوغلاس نورث، وفي الأونة الأخيرة، دارون أسيموغلو، وسايمون جونسون، وجيمس روبنسون.

ويمكن أن يؤدي تحسين المعلومات إلى إنشاء وتحسين الأسواق الفعلية. فعلى سبيل المثال، توصلت الدراسة المهمة التي قام بها روبرت ينسن حول المعلومات والأسواق في ولاية كيرلا بالهند إلى أن استحداث أبراج الهاتف المحمول أتاح للصيادين الاتصال أو إرسال رسائل نصية لزملائهم على الشاطئ بشأن أسعار السوق قبل اختيار أحد الموانئ. وقد أدى الحصول على هذه المعلومات إلى انخفاض حاد في فروق الأسعار بين القرى، وارتفاع الدخل، وزيادة المعاملات، وانخفاض كمية الأسماك المهترئة (دراسة Jensen، ٢٠٠٧).

وقد تراجعت تكاليف المعاملات إلى حد كبير على مدار الخمسين عاما الماضية. ففي أعقاب الحرب الباردة، عندما بات واضحا أن إدارة الدولة للاقتصاد أضرت بالنمو، اعتمدت العديد من الاقتصادات النامية سياسات اقتصادية تسترشد بأليات السوق بغرض القضاء على أوجه التباين في المعلومات المتاحة للمستثمرين وخفض تكاليف المعاملات.

ولتعزيز الاستثمار المحلي، رأت الاقتصادات النامية أن هناك ضرورة متزايدة للتنافس على الأموال الدولية في السوق المفتوحة، وهو ما كان سببا في إجراء جولات إضافية لإصلاح القوانين واللوائح الضريبية القديمة لحماية المستثمر. وساعد على تخفيض التكلفة

بمنتجاتها وخدماتها، مما يوفر رد الفعل المالي عند رفض السوق للسلع المعروضة ويضمن الاستثمارية المالية عند طلب هذه السلع.

وبالنسبة للشركات المانحة التي يساورها القلق بشأن الاستثمارية المالية، فإن الاستثمار في البلدان النامية يتيح الفرصة لتحسين تواؤم الإيرادات مع نتائج المستفيدين وإنشاء منظمات أكثر قابلية للاستمرار ماليا في العملية، حيث يحافظ الطلب من المستفيدين على استمرار نشاط البرامج الناجحة دون تعثر. وقد كان قطاع القروض الصغيرة أحد أوائل قطاعات التنمية الرئيسية التي تحولت من نموذج يعتمد على التبرعات إلى نموذج يقدم الخدمات بأسعار السوق للملاء ذوي الدخل المنخفض.

وفي الواقع، تطلب الأمر قدرا من الإبداع لمعرفة كيفية خفض أسعار السوق من مستويات أسعار مقرضي الأموال إلى أسعار أقرب إلى تلك التي تقدمها البنوك التجارية للأفراد الأكثر ثراء. وقد كانت البنوك الهادفة للربح التي تقدم القروض الصغيرة موضع انتقاد بسبب تفضيل الإيرادات على تخفيف الفقر، لكن غالبا ما يكون المنتج المقدم للعميل واحد تقريبا، والتجارب العشوائية القليلة التي أجريت حتى الآن تظهر أن الأثر على الفقر أكبر مقارنة بالنموذج غير الهادف للربح. وقد خضع عدد قليل من البرامج لاختبارات دقيقة، لكن عبء الإثبات يتغير، وعلى أنصار النموذج غير الهادف للربح إثبات مدى فعاليته بالنسبة للنموذج القائم على الربح.

وبالطبع، هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر أيضا على مستويات الاستثمار. فربما حولت الجهات المانحة اهتمامها إلى تحقيق الاستثمارية المالية لأنها أصيبت بخيبة أمل إزاء قدرة المساعدات التقليدية على إحداث تغيير دائم في الاقتصادات النامية. ورغم أن أثر خيبة أمل الجهات المانحة يصعب قياسه وربما يكون دوره أقل من العوامل الأخرى، فمن غير المحتمل أن يكون أقل أهمية. ومن بين المؤثرات الأخرى على التدفقات الاستثمارية الابتكارات التكنولوجية، والحوافز التجارية، والسياسة الضريبية الدولية، والسياسة النقدية الأمريكية، وبيئة السياسات في البلد المتلقي.

ورغم الأسباب الوجيهة للحماس للاستثمار، لا تزال المشكلة الأساسية قائمة: فهناك أفكار كثيرة تستلزم وتستحق دعما بالفعل للتغويض عن إخفاق السوق. ويعد إجراء قدر من إعادة التوزيع منطقيا من منظور السياسات لأسباب إيجابية (زيادة الرعاية المقدمة للفقراء تساعد المجتمع على أداء وظائفه بصورة أفضل) ومياري (فالمعايير الأخلاقية تقتضي مستوى معين من الإيثار والإحسان إلى أولئك الأقل حظا). ولا يمكننا الاعتماد على المستثمرين في حل كل مشكلات العالم. غير أن فهم التحولات الهيكلية من المساعدة والعمل الخيري إلى الاستثمار واستيعاب الأدوات الملائمة لحل مشكلات معينة يتطلب نظرة فاحصة للأسواق ومعرفة متى ولماذا تنجح أو تفشل. وعند إخفاق السوق، يمكن أن تسهم الابتكارات في معالجة هذا الإخفاق. ويمكن الحل أحيانا في التكنولوجيا، كالهواتف المحمولة، أو الناموسيات الأعلى جودة للوقاية من البعوض الحامل للأمراض، أو في مجال الطب. وأحيانا يتعلق الأمر بعملية تجارية، كالقروض الصغيرة. وعندما تكون المشكلة قابلة للحل بدون دعم، فإن قوى السوق تجذب الاستثمار.

والاعتقاد بأن قابلية حل مشكلات العالم النامي تزداد بدون دعم يدفع الكثيرين إلى التركيز على الاستثمار. فالقروض الصغيرة، مثلا، بدأت كفكرة غير هادفة للربح، ثم ازدهرت، والآن يهيمن عليها المستثمرون الساعون إلى الربح الذين ينتهزون فرص تحقيق الأرباح. وهذا بمثابة دعم لنظرية النمو الأساسية: حيث ينبغي على البلدان منخفضة الدخل أن تنمو بمعدل أسرع من نظيراتها مرتفعة الدخل لأن

اليومية لممارسة أنشطة الأعمال تحسين الطرق، وتخفيف القيود على أسواق رأس المال، وتقليل الحواجز التجارية وزيادة سرعة وموثوقية الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض مطرد في تكلفة بدء النشاط التجاري. وعندما تم لأول مرة جمع بيانات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، أظهرت هذه البيانات أن هناك انخفاضا مطردا في عدد الأيام التي تستغرقها عملية بدء النشاط التجاري أو تسجيل الملكية في البلدان منخفضة الدخل في المتوسط منذ عام ٢٠٠٥. وكلما تحسنت المؤسسات، تدفقت الاستثمارات.

إحداث أثر

ما أثر الاستثمار على الحد من الفقر في العالم النامي؟ وأين يقع نوع معين من الاستثمارات في نطاق المساعدات الخيرية؟ وهل هذا مهم بالفعل؟

يستخدم الكثيرون مصطلح «استثمار الأثر» لوصف الاستثمار في الاقتصادات النامية الذي يحمل منافع اجتماعية كبيرة، مما يعني أن المواطنين في هذه البلدان يكونون أفضل حالا عند الحصول على أموال «استثمار الأثر»، مقارنة بالحصول على مجرد أموال الاستثمار. لكن كل الاستثمارات ينبغي أن تجعل الناس أفضل حالا مما كانوا عليه من قبل، حتى في الاقتصادات النامية، إذا لم يكن لها نتائج سلبية - «مؤثرات خارجية» (وبافتراض الابتعاد عن السلوك غير العقلاني الذي يقود الناس إلى إدمان التبغ أو الكحول، مثلا، الذي يفضلون عدم الحصول عليه). ويشير استثمار الأثر إلى علاقة سببية، لكن نادرا ما يعد المستثمرون أو الشركات بوحنا دقيقة توضح بشكل مقنع أن هناك برنامجا أو استثمارا أحدث تغييرا في حياة الناس لم يكن ليحدث بطريقة أخرى.

ويتفق خبراء الاقتصاد على عدم تساوي الاستثمارات جميعها. فالاستثمارات التي ينشأ عنها مؤثرات خارجية سلبية - كالتلوث مثلا - قد تجعل الناس أسوأ حالا من قبل. وفي بعض الحالات، قد لا يقوم الاستثمار سوى بتحويل الثروة من مكان إلى آخر. فوضع الفقراء لا يتحسن نتيجة الاستثمار في شركة تقدم منتجات متوافرة بالفعل في مجتمع ما لكن إعلاناتها أكثر إقناعا؛ لأن هذا الاستثمار لا يقوم سوى بتحويل الأرباح من شركة إلى أخرى. لكن في المجمل، قد تتحسن أحوال الناس نتيجة أي استثمار يعمل على تحسين المنافسة والكفاءة دون أن تنشأ عنه مؤثرات خارجية سلبية.

وإذا كان ينبغي لاستثمار الأثر ألا يكون مجرد شعار تسويقي، يجب ألا يكون مجرد معاملة عادية مفيدة في السوق.

والسؤال المطروح هو هل يستفيد الغير من تحسن الرعاية الاجتماعية؟ وبعبارة أخرى، هل تزيد العائدات الاجتماعية عن العائدات الخاصة؟ فعلى سبيل المثال، قد تبتكر شركة ما تكنولوجيا موافد الطهي النظيفة التي تستخدم قدرا أقل من الحطب مقارنة بالموافد العادية. وفي هذه الحالة، يوفر العملاء الوقت والمال عند الحاجة إلى الحصول على قدر أقل من الحطب، ويتمتع أفراد الأسرة الآخرين بتحسين نوعية الهواء في الأماكن المغلقة، ويستفيد كل السكان من انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وللأسف فإن الأدلة الدقيقة التي لدينا لا تدعم هذه الرواية المثالية عن موافد الطهي.

وبالمثل، فإن إنتاج الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية لا يقي فقط العملاء من الملاريا، بل يحد أيضا من انتشار المرض في الحي. ويمكن للمستثمرين الذين يختارون مشاريع تحقق أرباحا وتحدث مؤثرات خارجية إيجابية الإدعاء بأنهم أكثر توجها نحو الأثر من المستثمرين التقليديين.

ومع ذلك، فإن الاعتقاد بأن استثمار ما سينشأ عنه مؤثرات خارجية إيجابية لا يعفي الشركات من المسؤولية الأخلاقية والحاجة العملية لتقييم المنافع الفعلية، حيث يتعين على الجمعيات الخيرية النظر بواقعية في الآثار الناجمة عن برامجها.

ويمكن لمستثمري الأثر الإشارة إلى الأرباح باعتبارها مؤشرا على وجود طلب على الناموسيات أو موافد الطهي، لكن لا يمكن للمبيعات ونسب المشاركة وحدها إثبات أن الاستثمار قد أدى إلى تحسين حياة العملاء. وعلى أي حال، فإن بعض المنتجات الأكثر ربحية التي تباع في العالم النامي هي الكحول والتبغ (أو البدائل المحلية مثل القات)، وهي غير معروفة بمنافعها الاجتماعية على نطاق واسع.

وتعد مايكروسوفت مثلا على ذلك. فعلى مدار عقود، أدلى الممارسون لنشاط القروض الصغيرة بمزاعم كبرى حول الحد من الفقر استنادا إلى افتراضات وليس أدلة، وقاسوا نجاحهم المزعوم ببساطة عن طريق حصر عدد المشاركين. لكن القصص التي ظهرت في وسائل الإعلام حذرت من المديونية المفرطة، وبدأ الناس يشعرون بالقلق لأن القروض الصغيرة كانت بالفعل تضر بالمشاركين فيها. وما يجعل الأمور أكثر تعقيدا أن القصص السلبية شابتها قلة التحليلات والبيانات مثلها مثل القصص الإيجابية. وهناك ست تجارب خضعت للرقابة العشوائية مؤخرا علمتنا أنه رغم الأثر الإيجابي الناشئ عن الحصول على القروض الصغيرة، فإنها لا تنتشل الملايين من الفقر.

ويبدأ المستثمرون في مجال العمل الخيري برغبة في توليد منافع اجتماعية واسعة النطاق، معتقدين أن الاستثمار هو السبيل للوصول إلى هذا الهدف. لكن التحليل الجيد للتكلفة والعائد باهظ الثمن، ومن السذاجة توقع أن يسدهه المستثمرون الساعون إلى الربح إذا لم ينتج عنه زيادة أرباحهم. وعلى ذلك، من ينبغي عليه السداد؟ يجب أن يكون ناشطا في مجال العمل الخيري يرغب في قياس ما إذا كانت العائدات الاجتماعية تتجاوز العائدات الخاصة. وقد يكون هذا الناشط هو المستثمر أيضا. ولا تخضع جميع الاستثمارات (أو مشاريع المساعدات في هذا الشأن) لتقييم دقيق؛ وهذا يجعل مقدار الموارد المخصصة للبحوث كبيرا على نحو غير أخلاقي. لكننا في حاجة إلى أدلة أكثر مما لدينا الآن.

وسوف يستمر تدفق الأموال عن طريق المساعدات الخارجية، والأعمال الخيرية الخاصة، والاستثمارات. ولكل منها غرضه، ومزاياه، وعيوبه. لكن إذا كان هدفنا هو تقليل المشكلات الاجتماعية، فنحن مدينون لأنفسنا في المستقبل وللأجيال المقبلة بتخصيص الوقت والجهد اللازمين لفرز ما هو جيد عما يبدو فقط أنه جيد. ■

يشغل دين كارلان منصب أستاذ الاقتصاد بجامعة ييل ورئيس ومؤسس مؤسسة ابتكارات من أجل مكافحة الفقر.

المراجع:

- General Social Survey, 2010 (May). www3.norc.org/GSS+Website
- Jensen, Robert, 2007, "The Digital Divide: Information (Technology), Market Performance, and Welfare in the South Indian Fisheries Sector," Quarterly Journal of Economics, Vol. 122, No. 3, pp. 879-924.
- Kaiser Family Foundation (KFF), 2012, "2012 Survey of Americans on the U.S. Role in Global Health." www.kff.org/kaiserpolls/8304.cfm.
- WorldPublicOpinion.org, 2010, "American Public Vastly Overestimates Amount of U.S. Foreign Aid." www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/brunitedstatescanadara/670.php?lb=bt&e&pnt=670&nid=&id

مختبر التعلم

تنظيم المشاريع الاجتماعية
يطرح حلولاً إنمائية تتسم
بالابتكار وفعالية التكاليف



غريغوري ديس

أطفال يستذكرون على ضوء مصباح كيروسين في لوكنو، الهند.

الصحي، والإنتاجية الزراعية، وتوظيف النساء، والتعليم، والرعاية الصحية (بدءاً من تطوير الأدوية والتكنولوجيا وانتهاءً بتسليم التوريدات وبيع المنتجات وتوفير الرعاية)، وأكثر من ذلك بكثير. وفي بعض الأحيان يكون عملهم فعالاً؛ وفي أحيان أخرى يفتقر إلى الفعالية. وفي كثير من الحالات، يعتمد النجاح على المصداقية والعلاقات مع الأطراف المؤثرة الرئيسية، كالهيئات الحكومية والمؤسسات البارزة ومنظمات التنمية متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الراسخة والكبيرة والشركات. ويكون المردود كبيراً إذا استطاعت تلك الأطراف الانتقال من مرحلة تجاوز الصخب الإعلاني والقصص المؤثرة إلى استخلاص وتطبيق دروس صعبة عن فعالية الحلول وقابلية اتساعها. ويقوم منظمو المشاريع الاجتماعية بحشد الموارد الخاصة والإبداع ومهارات العمل، وفي بعض الحالات المعارف المحلية الدقيقة، لمعالجة المشكلات التي تحول دون تقدم المجتمعات. وفي سبيل ذلك يقومون بابتكار مناهج جديدة واختبارها وتنقيحها. ويمثل نجاحهم وإخفاقهم، لدى تعريفه، مصدراً للمعلومات المهمة عما يصلح وما لا يصلح. وتمثل هذه المساعي الاجتماعية مختبراً حياً، قلما يستفاد منه، لتعلم الابتكار في مجال التنمية. ولا يزال أمامنا شوط طويل قبل أن تستفيد الحكومات ومؤسسات التنمية على الوجه الأكمل من هذه الأنشطة الخلاقة التي تضع حلولاً للمشكلات. ولكن مع تزايد شيوخ التقييم الدقيق، يمكننا أن نبدأ في تحديد الحلول التي تتسم بالفعالية وتنطوي على إمكانات الاتساع وأن نتعلم قدر جهدنا من تلك الأفكار التي بدت واعدة ولكن لم

جنوب إفريقيا، أم حامل تشخص بأنها مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ينتابها الخوف ولا تعرف ما تفعل. تعاودها الطمأنينة عندما تقابل «أما مرشدة» من منظمة «من الأمهات إلى الأمهات» (mothers2mothers)، مصابة أيضاً بفيروس نقص المناعة البشرية؛ تحصل على مشورة من مرشدها، تساعد على رفع فرصها في النجاة وخفض احتمالات إصابة جنينها بالفيروس.

وشابة كمبودية تواجه مستقبلاً مظلماً من الفقر وسوقاً متأزماً للوظائف إلى أن تسنح لها فرصة تعلم تحويل البيانات الرقمية وتحصل على وظيفة في هذا المجال مع مؤسسة «ديجيتال ديفايد داتا» (DDD) الاجتماعية مع الحصول على منحة دراسية لمواصلة التعليم العالي.

وفي الهند، أب يحصل على كاشك في السوق يبيع فيه مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية، تصنعها شركة دي لايت الربحية. بيته يخلو من الكهرباء. فيستبدل مصباح الكيروسين لديه بمصباح دي لايت، ليوفر الكيروسين ويوفر ضوءاً أفضل لأبنائه لكي يستذكروا دروسهم في المساء.

ليست هذه سوى ثلاثة من آلاف الأمثلة على الطريقة التي يعمل بها منظمو المشاريع الاجتماعية للتصدي لمشكلات التنمية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبطالة الشباب، وعدم وجود طاقة كهربائية موثوقة. ومجال أنشطتهم يكاد أن يكون بلا حدود، إذ يغطي مجالات التمويل الأصغر، والغابات المستدامة، وتنقية المياه، والصرف

تثمر نتائج فعالة التكاليف. (راجع مقال «كل الوسائل الممكنة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية)

مفهوم يساء فهمه

يخلط كثير من الناس مفهوم تنظيم المشاريع الاجتماعية بفكرة أضيق عن «العمل التجاري الاجتماعي» أي المشاريع التجارية الربحية التي تحقق أيضا خيرا اجتماعيا. وقد يكون الجمع بين الابتكار الاجتماعي القوي ونموذج العمل التجاري الربحي بالكامل هو الكأس المقدسة لكثير من منظمي المشاريع الاجتماعية، ولكنه ليس سمة أساسية. ويظهر ذلك في التعاريف التي تضعها كبرى المؤسسات المؤيدة لهذا المفهوم (راجع الإطار). أما السمة الأساسية فهي تقصي سبل جديدة لمعالجة إحدى المشكلات الاجتماعية. وتتراوح نماذج العمل التجاري من مؤسسات غير ربحية تعتمد على المنح إلى مؤسسات ربحية تمتلك مقومات النجاح التجاري.

وأيا كان النموذج المتبع، فإن منظمي المشاريع الاجتماعية يستخدمون أدوات العمل بطرق خلاقية في محاولاتهم وضع حلول فعالة للتكاليف وقابلة للاستمرار والتطبيق على نطاقات واسعة. وغالبا ما يستند هؤلاء إلى نماذج خلاقية للعمل التجاري لتوليد عائد اجتماعي أفضل على الاستثمار. ورغم أنه لا يلزمهم أن يظهر ربحا، فالمرجح أنهم ذوو دراية حين يتعلق الأمر بهياكل التكاليف وتيارات الإيرادات وروؤس الأموال الإلزامية. وإذا أرادوا تغيير العالم، فيتعين عليهم أن يجدوا مسارا تتوفر له مقومات النجاح الاقتصادي لتحقيق ما يريدون. وتوضح الأمثلة الثلاثة التي سقناها طائفة من نماذج العمل التجاري.

ومنظمة «من الأمهات إلى الأمهات» (mothers2mothers)، أو اختصاراً m2m، هي منظمة غير حكومية مقرها جنوب إفريقيا، توظف لديها أمهات مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية للعمل كمرشدات للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل منع انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل. وقد أثبتت هذه المنظمة غير الحكومية أنه في مرافق الرعاية الصحية التي تتوافر فيها أمهات مرشدات، يزيد عدد النساء اللاتي يحصلن على الرعاية قبل الولادة ويواصلن الاستفادة منها ويقل عدد الرضع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ودون علاج، تصبح نسبة الأطفال المولودين لنساء مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، الذين يصابون بالفيروس، بين ٢٠ و ٤٥٪ (نحو ٣٩٠.٠٠٠ طفل سنويا على مستوى العالم حسب الوضع في عام ٢٠٠٨). ودون توفر العلاج، يتوفى نصفهم تقريبا قبل

من هم منظمو المشاريع الاجتماعية؟

تعرفهم المنظمات الكبرى بطرق مختلفة.

أشوكا: مبتكرون للجمهور - «منظمو المشاريع الاجتماعية هم أفراد لديهم حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحا في المجتمع. وهم يتسمون بالطموح والإصرار، بتصديهم لقضايا اجتماعية كبرى وعرضهم لأفكار جديدة من أجل إحداث تغيير واسع النطاق.» راجع الموقع الإلكتروني www.ashoka.org/social_entrepreneur

مؤسسة سكول - «منظمو المشاريع الاجتماعية هم عوامل التغيير في المجتمع، وهم منشئو الابتكارات التي تريك الوضع الراهن وتحول عالمنا إلى عالم أفضل.» راجع الموقع الإلكتروني www.skollfounda-tion.org/about

مؤسسة شواب لتنظيم المشاريع الاجتماعية، إحدى الشركات المنتسبة للمحلل الاقتصادي العالمي - «منظمو المشاريع الاجتماعية يقودون الابتكار والتحول الاجتماعيين في مختلف المجالات بما في ذلك التعليم والصحة والبيئة وتطوير المشاريع. وهم يسعون إلى تحقيق غايات تخفيف وطأة الفقر بحماس منظمي الأعمال، وبطرق العمل التجاري وبشجاعة الابتكار وتجاوز الممارسات التقليدية.» راجع الموقع الإلكتروني: www.schwabfound.org/sf/SocialEntrepreneurs/Whatisasocialentrepreneur/index.htm

عامهم الثاني. ولكن بالعلاج، يمكن الحد من العدوى بنحو ١ إلى ٢٪ في حالات عدم الرضاعة الطبيعية وأقل من ٥٪ حيثما تكون الرضاعة الطبيعية هي العرف.

وقد تأسست هذه المنظمة في عام ٢٠٠١، وتعمل الآن في أكثر من ٦٠٠ موقع في سبعة بلدان في إفريقيا جنوب الصحراء وتوظف لديها ما يقرب من ١٥٠٠ أم مرشدة لخدمة أمهات ينتظرن أن يضعن أحمالهن، يزيد عددهن على ٢٤٠.٠٠٠ امرأة مقيدة في برامجها في عام ٢٠١١. وتقوم الأمهات المرشدات بتثقيف الأمهات الأخريات وتمكينهن، كما يشكلن موردا أكثر فعالية وأقل تكلفة من الممرضات ومقدمي خدمات الرعاية الصحية المتخصصة.

وتحصل منظمة m2m على تمويلها بدرجة كبيرة من هيئات المعونة ومن المنح الحكومية الأجنبية وتبرعات الشركات وما شابه، غير أن نموذجها يوفر على النظم الصحية مصروفات كبيرة لعلاج جيل من الأطفال المولودين بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد عملت المنظمة على ترسيخ نموذجها التشغيلي: فبالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات مباشرة، فإنها تقوم حاليا بتقديم مشورة للحكومات، ومساعدتها على دمج برامج الأمهات المرشدات ضمن نظمها الصحية الوطنية - وهو منهج أطلق في كينيا في عام ٢٠١٠ بمساعدة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١١ صادق برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على منهج الأمهات المرشدات باعتباره ممارسة فضلى.

أما مؤسسة DDD فهي مؤسسة اجتماعية توفر خدمات قيد البيانات وتحويلها وخدمات الحفظ الرقمي لطائفة واسعة من العملاء. وهي تقوم بتدريب وتوظيف الشباب المحرومين في كمبوديا وكينيا ولاوس وتقديم المنح الدراسية لهم للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لتمكينهم من تنمية مهارات قابلة للتسويق للخروج من دائرة الفقر. وقد أسست المؤسسة في عام ٢٠٠١ في كمبوديا، ثم انتقلت في عام ٢٠٠٣ إلى لاوس، ثم إلى كينيا في عام ٢٠١١. وقامت على مدى ١١ عاما بتدريب أكثر من ٢.٥٠٠ شخص، يعمل ٩٠٠ منهم حاليا في مكاتبها الثلاثة. وقد تبدو هذه الأعداد صغيرة بالنظر إلى ضخامة المشكلة في كل من هذه البلدان، إلا أن هناك إقرارا بمؤسسة DDD باعتبارها رائدا ونموذجا في مجال «التعهد الخارجي ذي التأثير الإيجابي» (أي إسناد عمليات تجارية إلى جهات خارجية يراعي أيضا أن يحقق تأثيرا اجتماعيا إيجابيا من خلال توظيف الفقراء والفئات المعرضة لمخاطر) الذي أصبح الآن كبيرا ومتناميا. وقد صدر مؤخرا تقرير عن شركة أبحاث الاستشارية كلفتها مؤسسة روكفلر بإعداده، يشير إلى تجاوز عدد العمالة المستخدمة في إطار التعهد الخارجي ذي التأثير الإيجابي ٥٦٠.٠٠٠ مع احتمال نموه إلى ٢.٩ مليون بحلول عام ٢٠٢٠.

ومن الصعب التنبؤ بالأثر بعيد الأجل لهذه الوظائف، إلا أن تقييم الأثر الذي أعدته مؤسسة DDD مؤخرا يشير إلى أن خريجها يكسبون دخولا تزيد بأربعة أضعاف على دخول خريجي المدارس الثانوية المماثلين. وفي حين توجد أعمال مزدهرة للمؤسسة، ولدت إيرادات تزيد على ٢,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١١، فإن الصفة القانونية التي أنشئت بها هي أنها مؤسسة غير ربحية وقد جمعت مبلغا إضافيا قدره ٢ مليون دولار أمريكي في صورة مساهمات لدعم برامجها الواسعة في مجالي التدريب والمنح الدراسية. وذلك ليس نموذج العمل الذي تعتمد عليه جميع المنظمات المصنفة في مجموعة «مقدمي خدمات التعهد الخارجي ذي التأثير الإيجابي» - بما يشير إلى أنها توظف الفقراء أو غيرهم من الفئات الضعيفة. وقد لا تحقق المنظمات التي لا توفر نفس مستوى التدريب أو المنح الدراسية نفس النتائج، إلا أن هذا الاستنتاج لم يخضع حتى الآن لدراسة أكبر من التقييم المقارن.

وشركة ديلايت ديزاين (d.light design, Inc.) هي مؤسسة اجتماعية ربحية أنشئت في عام ٢٠٠٧ لتوفير إضاءة بتكاليف ميسورة للفقراء الذين لا توجد لديهم كهرباء موثوقة. وتتمثل المنتجات الأولية لهذه الشركة في مصابيح إضاءة رخيصة تعمل بالطاقة الشمسية، تتراوح من مصابيح الاستنكار الصغيرة إلى مصابيح الأسر

التأثير والمساعدة على تعزيز الأموال العامة بالدخل المكتسب والأعمال الخيرية الخاصة. وفي بعض الحالات تؤدي هذه الابتكارات إلى انتفاء الحاجة إلى الدعم كله مع وضع نماذج سوقية تصبح قابلة للاستمرار ولتوسيع نطاقها ذاتيا.

تعزيز القدرة على التكيف: يساعد منظمو المشاريع الاجتماعية المجتمعات على التكيف. وقد يكون الأفضل هو النظر إلى التنمية

منظمو المشاريع الاجتماعية يطرحون مجموعة من الحلول المحتملة لمعالجة مشكلات التنمية.

باعتبارها بناء قدرات المجتمع على التكيف. كيف؟ يقول دوغلاس نورث، الحاصل على جائزة نوبل، إن «كفاءة التكيف» تتعزز بواسطة «العمليات اللامركزية لصنع القرار التي تتيح للمجتمعات تعظيم الجهود اللازمة لتقضي طرق بديلة لحل المشكلات» (North, 1990، صفحة ٨١). فأصحاب المشاريع الاجتماعية هم أشخاص يقدمون حلولاً للامركزية المشكلات ويعنون بصياغة واختبار تلك الحلول البديلة.

بناء مختبر أفضل

يذهب نورث إلى أن القدرة على التكيف «تتعلق بإرادة المجتمع لاكتساب المعرفة والتعلم، وحفز ملكة الابتكار، والإقدام على المخاطر، والاضطلاع بأنشطة خلاقة من كل نوع، فضلا عن حل مشكلات المجتمع واختناقاته بمرور الوقت.» وكلما زاد عدد المحاولات في المجتمع، كان ذلك أفضل، ولكن فقط إذا كان ذلك جزءاً من عملية التعلم. وذلك هو بيت القصيد.

فلا يكفي أن يعمل مقدمو الحلول اللامركزية وحدهم. وما لم يتوفر الدعم المناسب والانضباط، يمكن أن تكون عملية الحل اللامركزي للمشكلات مجزأة ومزدوجة وهامشية - مع تحقق نجاح استثنائي عرضي، وحالات كثيرة من خيبة الرجاء، وحالات إخفاق لا يستفاد منها شيء يذكر، وجهود لا تعرف بدرجة كبيرة فعاليتها. ومن حسن الحظ أن عددا كبيرا من الأطراف الفاعلة قد بدأ في تعزيز هذا المختبر.

وتقوم مؤسسة سكول، ومؤسسة شواب، وأشوكا وإيكوبنغ غرين، وصندوق أكيومن، وشبكة أوميديار، وغيرها حاليا بتحديد المبتكرين الواعدين ودعمهم. وتقوم مؤسسة HUB، ومقرها فيينا، النمسا، بإعداد شبكة حاضنات للمبتكرين في مجال العمل الاجتماعي في مدن العالم: ويوجد في الوقت الحالي ٢٥ مبتكرا في خمس قارات مع توقع زيادة العدد. وتقوم مؤسسة الابتكارات من أجل مكافحة الفقر ومعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر بتطبيق أساليب تقييم دقيقة على كثير من الابتكارات. وأنشأت مؤسسة الابتكارات من أجل مكافحة الفقر صندوق التأثير المثبت لدعم المبادرات التي تثمر نتائج إيجابية. وتعمل بورصة الاستثمار التأثيري في آسيا حاليا في سوق الأسهم للمشاريع الاجتماعية. وتقوم بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، باستحداث أنواع جديدة من الكيانات الاعتبارية على سبيل التجربة. وتعد شركات مصالح المجتمعات المحلية وشركات النفع أمثلة على هذا الصنف الجديد من الشركات، الذي يسمح بالجمع بين الغرض الاجتماعي وهيكل العمل التجاري. ولا تسد الحكومة الأدوات المالية المبتكرة، مثل سندات التأثير الاجتماعي، إلا إذا استوفيت معايير محددة للأداء. وقد قامت كولومبيا والولايات المتحدة بإنشاء مكاتب وطنية في مجال الابتكار في العمل الاجتماعي. وقامت جامعات كثيرة حول العالم بإطلاق برامج بحثية وتعليمية في هذا المجال. ويظل كل ذلك تجريبيًا وفي مرحلة النشوء.

كيف يقوم المعنيون بالعمل الإنمائي - عناصر القطاعين العام والخاص، بصورة منفردة أو متعددة الأطراف - بدمج هذا النشاط في عملهم؟

بالتوازي مع المنافع الثلاثة التي ينطوي عليها تنظيم المشاريع الاجتماعية، يمكن للأطراف المعنية بالتنمية اتخاذ الخطوات التالية:

- تشجيع الابتكارات الاجتماعية الذكية: تيسير تطوير الابتكار في العمل الاجتماعي، ودعم التقييم الدقيق، وتشجيع اعتماد الأفكار التي ثبت تأثيرها.

- دعم المناهج القائمة على موارد كثيرة: تشجيع وضع نماذج عمل تتسم بكفاءة الموارد وتوفير حوافز لذلك، لا سيما النماذج التي لا تستخدم الموارد العامة الشحيحة - أو تستخدمها بكفاءة.

- تعزيز القدرة على التكيف للعناصر المحلية: الاستثمار في الآليات المحلية التي تعزز الحلول اللامركزية للمشكلات وحصاد المنافع، مثل تنظيم منافسات لتوفير حلول للمشكلات الملحة، وربط التمويل بالأداء، والتقييم الدقيق، وحاضنات لأصحاب المشاريع الاجتماعية.

وتقوم هيئات كثيرة باتخاذ الخطوة الأولى، مثلما فعلت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مع شركة m2m في كينيا. وفي إطار دعم المناهج القائمة على الموارد، الخطوة الثانية الواردة أعلاه، يمكن للمؤسسات والمستثمرين المعنيين بالتعهد ذي التأثير الإيجابي وغيرهم من المشاركين في تهيئة بيئة تدعم المناهج الموفرة للتكاليف، القائمة على السوق والحكومة، من خلال مشاريع اجتماعية مختلطة أو ربحية. ويعد العمل الذي تقوم به مؤسسة روكفلر بشأن التعميد الخارجي ذي التأثير الإيجابي، مثل شركة DDD، مثالا واحدا لهذا النوع من الدعم.

وتتطلب الخطوة الثالثة مساعدة العناصر الفاعلة المحلية (مثل الحكومات والهيئات الخيرية المحلية والمستثمرين والجامعات) على تأسيس بنية تحتية لحفز تنظيم المشاريع الاجتماعية والاستفادة منها. ويمكن أن يعني ذلك عقد مؤتمر للقادة وتبادل الدروس المستفادة في موضوعات مثل الكيانات الاعتبارية الجديدة، وآليات التمويل الجديدة، والمكاتب الوطنية للابتكار الاجتماعي، وما إلى ذلك. ويمكن أن يعني ذلك حتى حفز وضع برامج جامعية بشأن التصميم لتحقيق أقصى درجات القدرة على تحمل التكلفة، مثل البرنامج الموضوع في جامعة ستانفورد الذي أسفر عن مشروع ديلايت.

غير أن تنظيم المشاريع الاجتماعية، باعتباره مختبر تعلم حي لحل المشكلات، هو أساس بناء قدرة المجتمعات على التكيف. إلا أن نجاحه لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أقر القادة الوطنيون بقيمته وساعدوا في بناء المؤسسات والثقافات التي توفر المزيج السليم من الانضباط والدعم. ■

غريغوري ديس أستاذ إكلينيكي لتنظيم المشاريع الاجتماعية ومؤسس مشارك لمركز النهوض بتنظيم العمل الاجتماعي بكلية فوكوا للأعمال بجامعة ديوك. وهو في الوقت الحالي أستاذ زائر بكلية الدراسات العليا للأعمال في جامعة ستانفورد.

المراجع:

Anand, Rahul, Adil Mohammad, James P. Walsh, David Coady, and Vimal Thakoor, forthcoming, "India's Fuel Subsidies: Incidence and Reforms," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

North, Douglass C., 1990, Institutions, Institutional Change and Economic Performance (Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).

Terjesen, Siri, Jan Lepoutre, Rachida Justo, Niels Bosma, and Global Entrepreneurship Research Association (GERA), 2012, Global Entrepreneurship Monitor, 2009 Report on Social Entrepreneurship.

قوة التعاون

شبكات التعاون الخلاق يمكن أن تحول حياة الأشخاص

الرئيس بيل كلينتون

يتوزع

الذكاء والعمل الدؤوب والقدرة بصورة متساوية حول العالم، أما الاستثمار والفرص فتوزعها غير متساو. وحتى يتسنى لنا تحقيق وعود القرن الحادي والعشرين، يتعين أن نجد سبلا

جديدة لتوسيع دائرة الفرص بحيث تكون لدى كل شخص - في كل بلد - فرصة للنجاح، بنظم وبنية تحتية وشبكات تتيح النمو. وعندما تكون لدى الأشخاص القدرة على التحكم في مصائرهم، فإن ذلك يعطي لهم شيئاً يتطلعون إلى تحقيقه كل يوم ويوسع فهم كل شخص لما هو ممكن. وهو يعزز استقرار المجتمعات، وبنفس القدر من الأهمية، يحول عمل مجتمع المعونة الدولية من العمل الخيري إلى الشراكات.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم أكثر تكافلاً من أي يوم مضى، وتقاس فعاليتنا كمواطنين عالميين بقدر ما نفعله لهيئة بيئية تسمح لكل شخص بتحسين أدائه والنهوض بنفسه.

والخبر السار أنه بمقدورنا جميعاً أن نفعل شيئاً كبيراً كان أم صغيراً، لتحقيق الفرص. وقد أثبتت سياسات الحكومات المستنيرة، مثل برنامج *Bolsa Família* في البرازيل، الذي يدفع أموالاً للأسر لإرسال أبنائها إلى المدرسة وإجراء

فحوص طبية سنوية، أن بمقدور البلدان خفض تفاوت الدخل مع تحقيق نمو الاقتصاد الوطني في الوقت ذاته. وقد تخطت الشركات الآن إلى أن المبيعات تزداد عندما تكون المجتمعات والأسواق قوية، ومن ثم فإنها تقوم الآن بصورة متزايدة بدمج السلعة العامة في نماذج أعمالها. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة هائلة في عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في جميع أنحاء العالم، وتتيح التكنولوجيا اليوم لملايين الأشخاص التبرع بمبالغ صغيرة من خلال الرسائل النصية أو عبر الإنترنت، مما يشجع الإحسان على وجه غير مسبوق ويحول عمل المنظمات غير الحكومية في الميدان.

ونحن نحرز أكبر قدر من التقدم في الأماكن التي كرون فيها الأشخاص شبكات من التعاون الخلاق - حيث تتضافر جهود المعنيين من حكومات ومؤسسات تجارية ومنظمات للمجتمع المدني للقيام بأشياء بصورة أفضل وأسرع وتكلفة أقل مما لو كان كل سيقوم به على حدة. وذلك هو ما يدفع مبادرة كلينتون العالمية، وهي اجتماع يعقد في نيويورك في شهر سبتمبر من كل عام منذ عام ٢٠٠٥ قرابة افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويشارك في هذا الاجتماع أشخاص من جميع أرجاء العالم: رؤساء دول وقادة في مجال العمل التجاري ومحبو الخير ورواد غير حكوميين - نطلب إليهم أن يعلنوا التزاماً محددًا بحل واحدة من المشكلات الأكثر إلحاحاً في العالم.

ومن خلال المناقشات النشيطة، يقوم قادة القطاعات المختلفة بصياغة شراكات ووضع حلول مبتكرة للتحديات العصرية التي تواجهها. فعلى سبيل المثال، قامت شركة كوكاكولا على مدى العامين الماضيين بإتاحة خبرتها في مجال إدارة سلسلة الإمدادات إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ومن خلال التعاون، توصلنا معاً إلى سبل أفضل لإيصال أدوية وإمدادات طبية بالغة الأهمية إلى من هم بأشد الحاجة إليها، وخلال اجتماعنا في شهر سبتمبر هذا أعلنت الشركة والصندوق توسع نطاق المشروع. وتعمل شركة غاب (Gap, Inc.) حالياً مع فريق من المنظمات غير الحكومية لبدء برنامج الإنجاز الشخصي وتحسين المسار المهني (P.A.C.E.) - لتمكين العاملات في مجال الملابس من خلال التدريب لتحسين المهارات. وقد بدأ هذا البرنامج في الهند وحقق نجاحاً إلى درجة أن الشركاء بدأوا تنفيذه في بنغلاديش وكمبوديا وفيتنام.



الرئيس بيل كلينتون هو الذي أنشأ مؤسسة ويليام كلينتون وهو الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة.

وعلى مدى الأعوام الثمانية لاجتماعات المبادرة، أعلن أعضاؤنا أكثر من ٢٣٠٠ التزام عبر طائفة واسعة من القضايا، كالحد من الفقر وخلق فرص تعليمية وحل الصراعات وزيادة التكنولوجيات الخضراء، على سبيل المثال لا الحصر. وقد أدت التزاماتهم إلى تحسين حياة أكثر من ٤٠٠ مليون شخص في أكثر من ١٨٠ بلداً، وبمجرد أن تمول وتنفذ بالكامل سيزيد مجموعها على ٧٣,١ مليار دولار أمريكي. ولا يزال أعضاؤنا يثبتون مقدار ما يمكن أن ننجزه إذا تكاتفنا، ويساعدون في الإجابة على السؤال المتعلق «بالكيف» - كيف يمكن أن نحول النوايا الطيبة إلى تحسين حقيقي في حياة الأشخاص؟

وقد وجدت على مدى الأعوام أنه في إطار شبكات التعاون الخلاق، تتبوأ المنظمات غير الحكومية موقعا فريدا للإجابة على هذا السؤال. وغالبا ما تقيس المنظمات غير الحكومية أداءها بالمنافع الإنسانية طويلة الأجل التي تولدها - وهو ما يتيح لها الإقدام على المخاطر وتصور الحلول المناسبة. ثم أنها تستطيع العمل على تطبيق هذه الحلول على نطاق أوسع مع الشركاء في الحكومة والقطاع الخاص. وأفضل المنظمات غير الحكومية هي التي تتحمل أعباء المشاريع من اليوم الأول بغرض واضح هو الانسلاخ منه بعد فترة عن طريق تمكين المواطنين تولي المسؤولية دون الاعتماد على تبرعات خارجية.

وقد تعلمت بصورة مباشرة عن قدرة السؤال المتعلق «بالكيف» بعد فترة قصيرة من ترك منصبى. وخلال السنوات الثلاثين التي قضيتها في السياسة، كان جدلنا يتركز في أغلب الأحوال على مسألتين: كيف ستنجز العمل، وكم من المال ستنفقه عليه؛ وعندما طلب من مؤسستي المساعدة على حل أزمة الإيدز في عام ٢٠٠٢، أدركت بسرعة المرونة التي تمتلكها المنظمات غير الحكومية في التصدي للمشكلات العالمية.

وفي ذلك الوقت، لم يكن عدد الذين يتلقون علاجاً لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يزيد على ٢٣٠,٠٠٠ شخص في العالم النامي لأن أسعار الدواء المضاد للفيروسات القهقرية كانت باهظة. ولم تكن تكاليف الإنتاج هي السبب الوحيد في ارتفاع ثمنه - وإنما أيضاً هامش الربح المرتفع الذي كان على شركات تصنيع الدواء تحديده على سبيل التحوط إزاء عدم اليقين المرتبط بقدرة البلدان منخفضة الدخل على دفع ثمنه. وفي ذلك الوقت، كانت تلك هي الطريقة الوحيدة للاستمرار في سوق العمل.

وفكرت في أنه لو تمكنا من حشد قدر كافٍ من المانحين لضمان سرعة الدفع، لأمكنا إقناع شركات تصنيع الدواء بالتحول إلى نموذج عمل يقوم على ارتفاع الحجم وانخفاض الهامش. ومن ثم توجهت مؤسستي إلى الحكومات الأكثر ثراءً لتساعد على شراء الأدوية التي لا تحمل اسماً تجارياً للبلدان النامية التي طلبت مساعدتي، وتمكنا من إقناع عدد من البلدان - على رأسها أيرلندا وكندا - بالالتزام.

وجلس فريقنا بقيادة إيرا ماغازاينر مع أصحاب شركات التصنيع وطرح الرأي بأنهم سيحققون أرباحاً أعلى إذا خفضوا الأسعار. ووعدت بأنه إذا كنا على خطأ فسنعيد كتابة العقود بحيث لا يتحملون خسارة. ووافقوا، والنتيجة الآن هي حصول أكثر من ٨ ملايين شخص في البلدان النامية

على علاج يحفظ لهم الحياة بتكلفة أقل بكثير - أكثر من نصف التكلفة المنصوص عليها في العقود التي تفاوضنا بشأنها. وتسجل شركات الدواء أرباحاً أفضل مما كانت تسجله وفقاً للنموذج القديم. وقد استطاعت توفير مبالغ مالية بمصالحنا الاجتماعية، وكان كلانا من الفائزين.

وقد علمتني هذه التجربة قدرة المنظمات غير الحكومية - العمل مع المؤسسات التجارية والحكومات - على توسيع الأسواق وتنظيمها بطريقة تتيح للأشخاص مساعدة أنفسهم. وقد وضعت مؤسستي هذه الفكرة موضع التنفيذ في أفقر مناطق الزراعة في إفريقيا، حيث تتوافر للأشخاص المهارات وإرادة النجاح ولكن لا تتوافر لهم الأدوات التي ينجحون بها.

وفي مشروع (Anchor Farm) الذي ننفذه في ملاوي، نقوم بتشغيل مزرعة كبيرة لها شراكات مع الآلاف من أصحاب الحيازات الصغيرة القريبة بحيث يمكنهم شراء البذور والسماد بأسعار الجملة. ونقوم أيضاً بتوفير الوصول المباشر إلى السوق - فمعظم المزارعين لا يمتلكون شاحنة، دع عنك أن يمتلكوا سيارة، ومن ثم يتعين عليهم في كثير من الحالات دفع ما يقرب من نصف دخلهم السنوي لأحد الوسطاء لكي يقوم فقط بنقل محاصيلهم.

وقد كانت النتائج ملحوظة. فالمهوبون من أصحاب المزارع الصغيرة الذين عملوا معنا يحصدون الآن غلة أفضل وزادت دخولهم في المتوسط بخمسة أضعاف. وهم يخطون الآن مسارات تخرجهم من الفقر بنظام يحدث تحولات في الحياة ويتسم بقابلية الاستمرار.

ويمتلك هذا النموذج، إذا وسع نطاقه، إمكانات لإحداث تحسينات هائلة في نوعية الحياة في البلدان القائمة على الزراعة في العالم النامي. فهو يمكن أن يساعد الحكومات على استخدام ما لديها من أراضٍ زراعية قيمة بطريقة تتيح زيادة الأمن الغذائي المحلي والحد من الاعتماد على الواردات والاستفادة من فرص الصادرات وزيادة إنتاجية المزارع ودخولها. وهو يعني أنه بإمكان البلدان بناء القدرات اللازمة لنجاحها دون الاعتماد على معونة خارجية.

ويمكن لأي منهج مماثل قائم على السوق أن يتصدى لأي عدد من التحديات. وتعني مؤسستي بعدة برامج في كولومبيا مع رجل الخير الكندي فرانك جيوسترا، الذي حقق نجاحاً في صناعة التعدين في

أمريكا اللاتينية وكرس حياته منذ ذلك الحين لتمكين المجتمعات المحلية هناك. ونقوم في الوقت الراهن بمساعدة عدد من صغار البائعين المحليين في اقتسام منافع صناعة السياحة الناجحة في البلد بربطهم بالفنادق الفاخرة الكبيرة. وقد بدأنا أول برنامج في البلد لمنح رخص العمل في الموقع لعمال التشييد، الذي قدم بالفعل تدريباً مجانياً لأكثر من ٥٠٠٠ شخص. وعملنا مع مؤسسة Fundación Pies Descalzos المملوكة لشاكيرا من أجل توفير وجبات مغذية وتدريب مهني ومساعدة تعليمية لأكثر من ٤٠٠٠ دارس على مستوى كولومبيا.

وقد انضمت مع فرانك إلى مؤسسة Fundación Carlos Slim لبدء صندوق استثماري بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في عملياتها. وتقوم هذه المشروعات بتوظيف نحو ٣٠٪ من القوة العاملة الكولومبية، إلا أن هناك قصوراً شديداً في حصولها على الخدمات من الأسواق الرأسمالية القائمة. وقد أنشأنا صندوقاً مماثلاً في

هايتي لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التغلب على العقبات التي تحول دون نموها والقائمة منذ فترة طويلة وتنطوي على تحديات أكبر حتى من التحديات التي فرضها الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠. ويقوم هذان الصندوقان باستثمارات مدروسة بعناية في مؤسسات تجارية، تماماً مثل أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في ملاوي، تبدي إمكانات للنجاح بمجرد أن تتاح لها فرصة التغلب على عوامل التعويق التي يفرضها الفقر والجغرافيا بمساعدة موجهة.

وفي عالم اليوم الذي يتسم بالاعتماد المتبادل، توجد لدى كل منا مصلحة في مساعدة الآخرين على النجاح. وعندما أنظر إلى العالم اليوم، أراني مقتنعاً أن القوى الإيجابية لتكافلنا ستهزم القوى السلبية. وأشعر بالتفاؤل حين أرى تراجع معدل الوفيات الناجمة عن الإيدز والسل والملاريا. وأشعر بالتفاؤل حين أرى أن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس في المجتمعات الفقيرة أصبح الآن أكبر منه في أي وقت مضى، وهو استثمار يحقق معدل عائد كبير بصورة مذهلة. وأشعر بالتفاؤل حين أرى منظمات غير حكومية مثل منظمة «شركاء من أجل الصحة» ومؤسسة «بيل وميليندا غيتس» ومؤسسة «ستاركي هيرينغ»، تمس حياة الأشخاص. وأشعر بالتفاؤل حين أرى مؤسسات كبيرة مثل «بروكتور آند غامبل»، و«ولمارت» و«دويتشي بنك» توفق بين مصالحها المالية ومصالحنا الاجتماعية، وتتيح لنا خبرتها مع المجتمع المدني. وأشعر بالتفاؤل حين أرى بلدانا مثل أيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة وقد أبقَت على ميزانيات المعونة الأجنبية في اقتصاد عالمي ضعيف.

ومثلما يذكر البيولوجي إدوارد ويلسن بالتفصيل في كتاب الغزو الاجتماعي للأرض، فإن الأنواع البيولوجية الأكثر نجاحاً على كوكب الأرض هي الأنواع التي تعتمد على التعاون الكبير مثل النمل والأرضة والإنسان. إننا معشر البشر نتمتع بالنعم ونتحمل أعباء الوعي والضمير. ونحن قادرين على التدمير الذاتي، إلا أن لدينا قدرة عجيبة على التغلب على العوامل المعاكسة واغتنام الفرص عندما نختار التعاون وننبذ الصراع.

ونحن نصنع أفضل القرارات حين نتكلم مع أشخاص يعرفون أشياء لا نعرفها ونفهم الأشياء بطريقة مختلفة. وإذا كانت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية والحكومات قادرة على التعاون بصورة خلاقة، فإنه من الممكن مساعدة جميع الأشخاص على وجه الأرض على العيش في كرامة. وبإمكاننا جميعاً أن نكون مواطنين عالميين فعالين. ■

الأنواع البيولوجية الأكثر نجاحاً على كوكب الأرض هي الأنواع التي تعتمد على التعاون الكبير.

الاستثمار في الموارد البشرية

أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة إلى تعزيز أهمية الحصول على تعليم جيد. فتشير دراسة حديثة صادرة عن «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» (Organization for Economic Cooperation and Development - «OECD») إلى أن أولئك الحاصلين على قدر أكبر من التعليم كانوا عموماً أقدر على الحصول على وظائف والاحتفاظ بها، حتى في فترة الأزمة المالية العالمية. على سبيل المثال، فخلال الفترة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠، ارتفعت معدلات البطالة في البلدان أعضاء «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» بين الأشخاص الذين لم يتجاوزوا مستوى التعليم الثانوي من ٤,٩٪ إلى ٧,٦٪. وعلى العكس من ذلك، كانت المعدلات بين الأشخاص الذين التحقوا بالتعليم الجامعي أقل بكثير، فارتفعت من ٣,٣٪ إلى ٤,٧٪ خلال نفس الفترة.



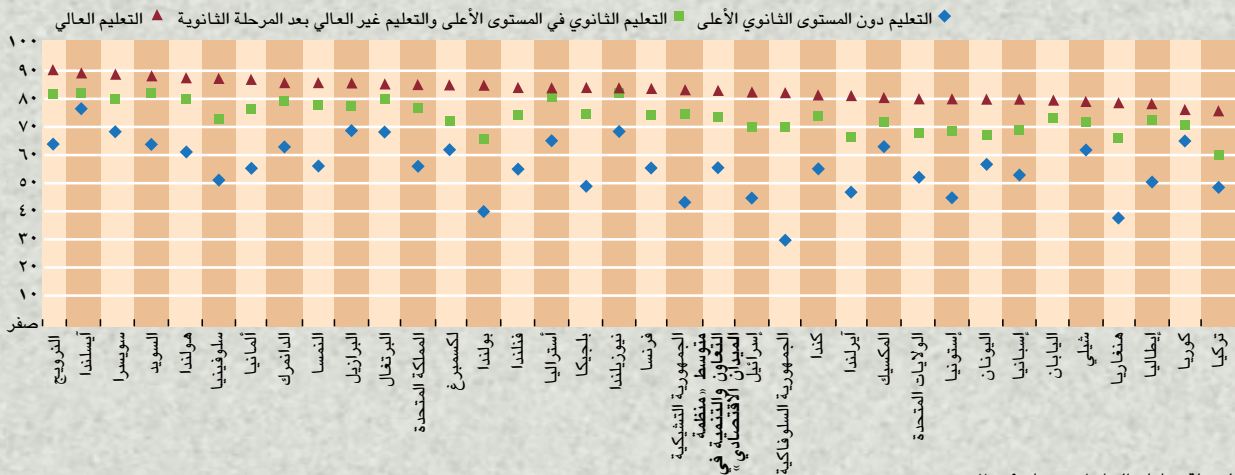
معدل البطالة بين خريجي الجامعات

معدل البطالة بين خريجي المدارس الثانوية

ويكشف التقرير بعنوان «نظرة سريعة على التعليم» (Education at a Glance) عن الفروق الشاسعة بين البلدان حينما يتعلق الأمر بفرص حصول الشباب على التعليم العالي، وخاصة أبناء الأسر الفقيرة وأبناء الأشخاص غير المتعلمين. ولمعالجة مشكلة تصاعد أعداد الشباب العاطلين عن العمل، أو غير الملحقين بمدارس، أو الذين لا يتلقون تدريباً، يجب على بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» أن تمنح الأولوية للسياسات التي تيسر الانتقال من المرحلة التعليمية إلى سوق العمل والنظر في تدابير مثل التعليم المهني والتدريب اللذين يمكن أن يدمجا هذه الفئة العمرية المهمة بصورة منتجة.

الاحتمالات المتوقعة للحصول على فرص عمل تزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي

(٪ للعاملين في الفئة العمرية بين ٢٥-٦٤ عاماً، حسب المستوى التعليمي، ٢٠١٠)



ملحوظة: بيانات البرازيل عن عام ٢٠٠٩.

فقط ٢٠٪

من الأشخاص الذين حصل أبائهم على مستويات تعليمية دنيا يستكملون دراستهم الجامعية

دراسة حديثة تقول إن الركود العالمي عزز أهمية التعليم

٦٢% ١٧%

من الشباب

يلتحقون ببرنامج تعليم جامعي
يلتحقون ببرنامج تعليم مهني

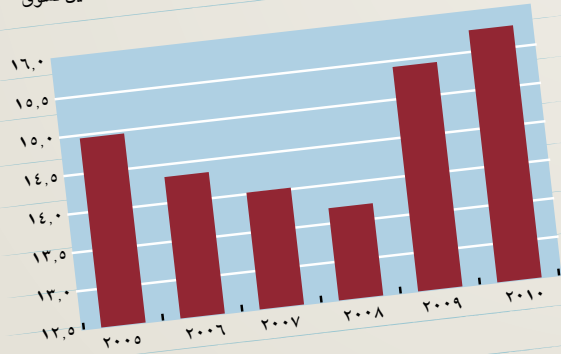
الدخل السنوي الإضافي من استكمال



صافي العائد من التعليم الجامعي طوال الحياة العملية مقارنة بالتعليم الثانوي

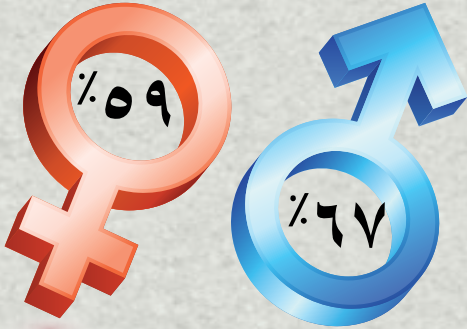


عدد الطلاب الذين لم ينجحوا في الانتقال من المراحل التعليمية إلى سوق العمل بلغ ذروته في عام ٢٠١٠. (%) للفئة العمرية من ١٥-٢٩ عاما في بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» للذين لم يكونوا ملتحقين بالتعليم ولا منضمين لسوق العمل



الإناث خريجات الجامعات يكسبن

الذكور خريجو الجامعات يكسبون



أعلى من المتخرجات/المتخرجين من المدارس الثانوية

إعداد ديرك فان دام، وكورين هيتمان، وإليزابيث فيلوتريه. ويستند النص والرسوم البيانية إلى التقرير بعنوان «نظرة سريعة على التعليم» (Education at a Glance) الصادر عن «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» في سبتمبر ٢٠١٢. (البيانات عن عام ٢٠١٠ ما لم يُذكر خلاف ذلك) ويقدم التقرير بيانات عن هياكل النظم التعليمية ومواردها المالية وأدائها في البلدان أعضاء «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» البالغ عددها ٣٤ بلدا بالإضافة إلى الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي: www.oecd.org/edu/eag2012.htm.



الصين تحفز الابتكار في الغرب

متجر أبل في محطة غراند سنترال، مدينة نيويورك.

شركات تصدير المصنوعات الصينية ترصد الإنتاج القائم على المهارات المنخفضة ولكنها تدفع الابتكار القائم على المهارات المرتفعة في الغرب

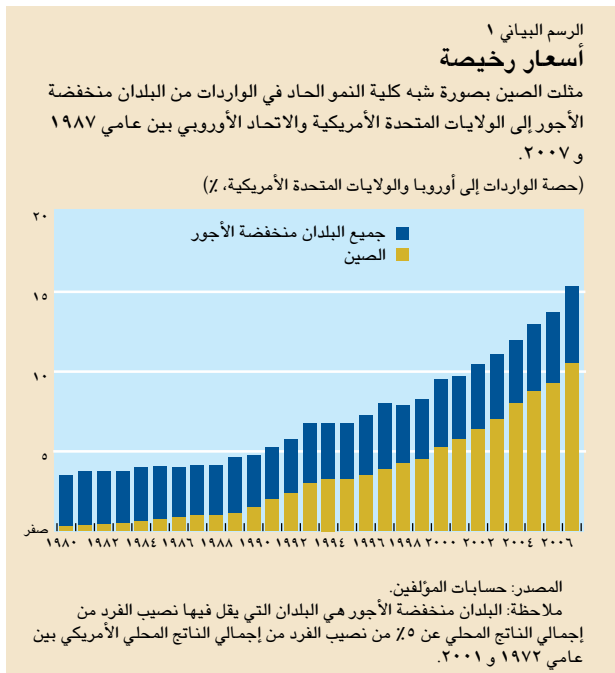
نيك بلوم وميركو دراكا وجون فان رينن

صادرات الصين إلى الولايات المتحدة خبرا سارا فيما يتعلق بالأفاق الاقتصادية للاقتصادات الغربية، التي يجب أن تستند إلى الابتكار. فقد شجعت الصادرات الصينية أفضل الشركات في الاقتصادات المتقدمة على تحسين أدائها، وحشد الابتكارات التي توفر النمو المستقبلي. وبالطبع لن تعود المكاسب على كل شخص - فالعاملون منخفضو المهارات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يعانون مع تحول أرباب العمل إلى موظفين ذوي مهارات أعلى.

عندما قامت شركة التكنولوجيا العالية أي فاي، الكائنة في كاليفورنيا، باستحداث شريحة ذاكرة جديدة في عام ٢٠٠٥ بقدرات واي فاي مدمجة، واجهت تحديا معروفا لكثير من شركات التكنولوجيا، هو كيفية اعتماد نموذج أولي واعد وتحويله إلى منتج منخفض التكلفة يوزع بكميات كبيرة في الأسواق - وطرحه في السوق قبل منافسيها. غير أن الحل الذي توصلت إليه شركة أي فاي كان في منهج تتبعه حاليا شركات غربية بصورة متزايدة لصعود الصين كقوة عظمى في مجال الصناعات التحويلية. فقد استخدمت شركة تصنيع محلية صغيرة في كاليفورنيا لتصنيع نماذج أولية، قام مهندسو شركة أي فاي بصقلها بصفة شبه يومية. ومع انطلاق الطلب على المنتج وتسويقه على نطاق واسع، انتقلت شركة أي فاي من الإنتاج منخفض الحجم بالاعتماد على شركة تصنيع صغيرة في الولايات المتحدة إلى الإنتاج في الصين بأحجام كبيرة وتكلفة منخفضة. ومعنى ذلك أن مرحلة الابتكار والتطوير التي تتطلب مهارات مرتفعة حدثت في الولايات المتحدة، بينما نقل الإنتاج بالجملة الذي يتطلب مهارات أقل إلى الخارج. ومع تزايد هيمنة الصناعات التحويلية الصينية المنتجة بالجملة على الإنتاج العالمي، تتكرر هذه القصة في الوقت الحالي في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

وتتشابه قصتا أي فون وأي باد اللتين تنتجهما شركة أبل. فقد جرى تصميم وإعداد النموذج الأولي لكل من المنتجين في كاليفورنيا، ثم إنتاجه في الصين. وتقوم المنافسة الصينية في مجال الصناعات التحويلية بصورة متزايدة برصد الإنتاج القائم على مهارات منخفضة مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الابتكار القائم على مهارات مرتفعة في الغرب.

ويدل ذلك على عدد الشركات الغربية التي تواجه بنجاح القوة الاقتصادية المتنامية للصين. وربما تكون زيادة حصة الصين من الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٧ بمقدار عشرة أضعاف قد كلفت كثيرا من العاملين من أصحاب المهارات المنخفضة وظائفهم (راجع الرسم البياني ١). وهذا هو الخبر السيء. ولكن كما يتضح من قصة أي فاي، تمثل الزيادة الهائلة في



الصينية بزيادة إنتاجيتها - باعتماد تكنولوجيا معلومات أفضل، وإعطاء دفعة للإنفاق على البحث والتطوير، وزيادة تسجيل براءات الاختراع. ولا يستغرب أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادات كبيرة في الإنتاجية.

وعلى وجه العموم، تتسق النتائج التي خلصنا إليها مع تفسير يستند إلى ما يمكن تسميته «العوامل المحبوسة» للكيفية التي تدفع بها التجارة من الصين الابتكار في الشركات المعرضة للأخطار (دراسة Bloom and others, 2012). والحدس وراء هذا النموذج هو أنه من

استجابات الشركات للتهديد الذي تشكله الواردات الصينية بزيادة إنتاجيتها - باعتماد تكنولوجيا معلومات أفضل، وإعطاء دفعة للإنفاق على البحث والتطوير، وزيادة تسجيل براءات الاختراع.

المكلف نقل بعض عوامل الإنتاج بين الشركات بسبب تكاليف التعديل والاستثمار الغارق - أي الاستثمارات التي لا سبيل للرجوع عنها جزئياً (مثلاً في المهارات المخصصة للشركات) ويتعذر استعادتها بالكامل. ورغم أن الواردات الصينية تحد من الربحية النسبية الناشئة عن تصنيع منتجات منخفضة التكنولوجيا، فإنه يستحيل على الشركات التصرف بسهولة في عوامل العمالة ورأس المال التي تصبح «محبوسة». ونتيجة لذلك، تسقط التكلفة الظلية للابتكار وإنتاج سلعة جديدة. ويعني ذلك أن التجارة الصينية، بخفضها لربحية المنتجات الرهانة المصنعة بتكنولوجيا بسيطة، تخفض تكلفة الفرصة البديلة للابتكار، مما يحرر مدخلات لإنتاج سلع جديدة وإصلاح العمليات.

ويتضح أثر العوامل المحبوسة بصورة جيدة في شركة أمريكية من الشركات المنتجة لأجزاء الماكينات، قمنا مؤخراً بزيارتها. وحتى أوائل الألفينيات، كانت هذه الشركة تنتج مزجاً واسعاً من المنتجات لإمداد السوق. غير أن الشركات الصينية دخلت وتمكنت من إنتاج جميع الأجزاء الموحدة الواردة في كتيب المنتجات بنصف السعر تقريباً. وترتب على ذلك توقف الشركة الأمريكية ببساطة عن إمداد سوق البنود المبيّنة في الكتيب. وأدى ذلك إلى تقليص حجم العمالة في الشركة، فأنتهت خدمات العاملين ذوي المهارات المنخفضة وتم إغلاق أجزاء من خط الإنتاج. ولكن في الوقت نفسه رأت الشركة أن أمامها سوقاً لعمليات إنتاج صغيرة تتطلب مدد تنفيذ سريعة (أجزاء تكون مطلوبة «غداً»)، لعملاء حساسين (نماذج أولية عسكرية أو تجارية)، ومنتجات تُطلب بمواصفات معينة (مثل عمليات الإنتاج الأولية لشركات مثل أي فاي). ومن ثم زاد مكون الابتكار وتم تعيين عدد أكبر من المهندسين، مع الاستغناء عن عدد كبير من المستخدمين ذوي المهارات المنخفضة. وتعيين أيضاً إدخال تحسينات كبيرة في ممارسات الإدارة للتجاوب مع طائفة المنتجات الأوسع ومدد التنفيذ الأسرع. وبوجه عام، تحولت الشركة من الإنتاج الضخم للسوق إلى عمليات موجهة لقطاع معين في السوق، بزيادة الابتكار وكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وقد وجدنا في الدراسة التي قمنا بها أدلة إحصائية دقيقة على وجود هذا الأثر للعوامل المحبوسة. وقد أدت الزيادات الكبيرة في التهديد المائل في المنافسة الصينية إلى إعطاء دفعة للتغير الفني في المتوسط، إلا أن الآثار كانت أقوى بكثير حيثما كانت هناك مستويات أعلى من رأس المال المرتبط بشركة معينة أو صناعة معينة. ومع ذلك، لم تستجب جميع الشركات بصورة إيجابية بالتحول إلى الابتكار. وكان الاحتمال الأرجح بدرجة عالية قيام الشركات التي تنفق على الكفاءة وتعتمد على تكنولوجيا بسيطة بالتخلص من وظائف والاختفاء ببساطة. وذلك في حد ذاته يؤدي إلى رفع الإنتاجية من خلال قوة الانتخاب الطبيعي القاسية، حيث يتحول النشاط الاقتصادي من الشركات غير الفعالة إلى المنافسين الأكثر رسوخاً. ويحدث نحو ثلث الأثر الكلي للمنافسة الصينية في صورة هذا «التدمير الخلاق». ومن الناحية العملية، نخلص

ولنأخذ على سبيل المثال مجال الأحذية، باعتباره قطاعاً نموذجياً من القطاعات التي تقوم على التكنولوجيا البسيطة. وحسب المتعارف عليه، سيجري نقل إنتاج الأحذية بالكامل إلى الخارج إلى منتجين منخفضي التكلفة مثل الصين أو فيتنام. وفعلياً، اختفى عدد كبير من شركات تصنيع الأحذية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. إلا أن بعض الشركات تبتكر حالياً تصميمات تخدم أجزاء من السوق تقل قدرة الصين على المنافسة فيها.

وعلى سبيل المثال، بدأت تكنولوجيا ماساي للقدم الحافية Ma- (sai Barefoot Technology (MBT)، المستخدمة في صناعة أحذية تصوّب وضع الوقوف، حين شعر كارل مولر، وهو مهندس سويسري يعاني من مشكلات في ظهره، بارتياح من سيره حافي القدمين على العشب الكوري. فابتكر تصميمًا، سجل براءة اختراعه، لخلق نفس الأثر، حقق نجاحاً كبيراً ويجذب الآن عدداً كبيراً من المقلدين.

وهناك شركات كثيرة، مثل شركة تكنولوجيا ماساي للقدم الحافية (إم بي تي) وشركة أي فاي، استجابت لتنافس شركات التصنيع الصينية بالاستثمار في تكنولوجيا جديدة وفي رأس المال البشري والابتكار في تصميم منتجات مخصصة بدرجة عالية لملاءمة أغراض محددة. وكان عدد الشركات التي تقوم بذلك الابتكار قبل التكامل التجاري مع الصين أقل بكثير لأنه من الأسهل بكثير المداومة على مزاوله نفس الأعمال بنفس الطريقة. إلا أن وقوع صدمة كبيرة، مثل التنافس من شركات التصنيع الصينية، يحد من تكلفة الفرصة البديلة للابتكار ويثبط الشركات عن تسير أمورها بطمأنينة على النحو المعتاد.

انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح جزء كبير من الصدمة الواقعة على شركات التصنيع في الاقتصادات المتقدمة محسوساً عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠١ وألغى عدد كبير من الحواجز التجارية أمام البضائع الصينية على مدى السنوات الأربع التالية، لا سيما في مجال المنسوجات. وأدى ذلك إلى ارتفاع حاد في واردات الصين في تلك الاقتصادات ومعركة بين تجار التجزئة الباحثين عن منتجات منخفضة التكلفة وشركات التصنيع المحلية الساعية إلى الحفاظ على أسواقها. وقد حققت شركات التصنيع المحلية في الواقع نجاحاً جزئياً في استعادة بعض الحصص. فقد تراكت الملابس المصنوعة في الصين، لا سيما الملابس التحتية النسائية، في الموانئ الأوروبية إلى أن توصل الاتحاد الأوروبي والصين إلى اتفاق لإنهاء ما سمي بحروب حمالات الصدر.

وتمثل الأحداث من قبيل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية تجارب طبيعية لدراسة أثر التنافس من البلدان منخفضة الأجور - أي فرصة نوظفها لاستخدامها في أبحاثنا. وفي أكبر دراسة قمنا بها حتى الآن لتأثير الصين على التغير التكنولوجي الغربي، تتبعنا أداء نحو نصف مليون شركة تصنيع في ١٢ بلداً أوروبياً على مدى العقد الماضي (دراسة Bloom, Draca, and Van Reenen, 2011).

وبحثنا بالتفصيل استثمارات الشركات في تكنولوجيا المعلومات، والنفقات المتعلقة بتسجيل براءات اختراع والبحث والتطوير، وممارسات الإدارة، ونمو الإنتاجية على نطاق جميع شركات التصنيع. وقمنا بعد ذلك بالتعبير كمياً عن التجربة الطبيعية المتمثلة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية باستخدام معلومات مفصلة عن حصص الاستيراد الأوروبية للمنسوجات والملابس والأحذية.

أثر الصين على التكنولوجيا والوظائف

من بين النتائج الباعثة على الدهشة التي جرى التوصل إليها أن نحو ١٥٪ من التغير الفني الذي حدث في أوروبا في العقد الماضي يمكن أن يعزى بصورة مباشرة إلى التنافس من الواردات الصينية، فيما يشكل منافع سنوية تقارب ١٠ مليارات يورو في الاقتصادات الأوروبية. فقد استجابت الشركات للتهديد الذي شكله الواردات

الإنتاج في الخارج وكذلك على السلع الوسيطة المستخدمة كمدخلات من جانب الشركات في الصناعات المتعلقة بمراحل الإنتاج الأولى. وقمنا بحساب آثار قناة الإنتاج في الخارج هذه ووجدنا أنها تولد آثارا إيجابية إضافية على الإنتاجية.

ما السياسات المطلوبة؟

توجد منافع كثيرة للتجارة الصينية تتجاوز زيادة معدل الابتكار للشركات الغربية. وعلى سبيل المثال، يتمتع المستهلكون بانخفاض الأسعار، ويؤدي اتساع حجم أسواق الصادرات إلى حفز الاستثمار، ويعني التكامل تحقيق مكاسب نموذجية من التخصص.

ورغم أن الانفتاح يزيد الرخاء بوجه عام، فإن عبء التعديل يقع بدرجة أكبر على كاهل الفئات الأكثر فقرا، والعاملين الذين يفتقرون بدرجة كبيرة إلى مهارات، ويتنافسون في الوقت الراهن مع عمالي بكين وليس مع عمالي برمنجهام. وإضافة إلى القنوات المعتادة، تتنبأ بياناتنا بانخفاض الطلب على العاملين الأقل حظا من التعليم نتيجة تسارع وتيرة التغيير الفني الذي يحفز التنافس من الصين. وما لم يحصل العاملون ذوو المهارات المنخفضة على تدريب جديد أو أي شكل آخر من الدعم في مجال العمل، فإنهم يواجهون مستقبلا مظلما بصورة متزايدة.

إن فقدان الوظائف على هذا النحو هو الذي يولد المقاومة السياسية للتجارة مع الصين ويدفع إلى ممارسة الضغوط للتحرك. ويرجح ألا تؤدي زيادة دعم الصادرات، وتسمية الصين بالمتلاعب في العملة، وفرض حواجز تجارية أكبر لصالح الصناعات التي تخسر أمام الصين، إلى تحقيق أي نتيجة إيجابية تذكر بل ربما تكون ضارة فعليا. ولا يقتصر الأمر على أن تلك الأنشطة ترفع الأسعار المحلية - اذهب إلى أي متجر وولمارت لترى كيف توفر السلع الصينية نقود المتسوقين - بل إن حظر الواردات سيؤدي أيضا إلى تأخير عملية إعادة الهيكلة الضرورية ويجمد الابتكار. وفي الواقع، يرجح أن يؤدي فرض حواجز تجارية إلى إقناع الشركات بتحويل الإنفاق من العلم والابتكار إلى كسب التأييد والتبرعات السياسية.

والاستجابة الأفضل للسياسة هي تعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. فمن شأن ذلك أن ييسر انتقال العاملين المفضولين عبر الوظائف ويتيح للمنافسين اغتنام فرصة التجارة الصينية لدفع قطاعاتها الخلاقة مع إنتاج سلع أرخص لمستهلكيها، بما يعود بالنفع على كل من الصين والغرب. وعندما يكون تقديم التدريب صعبا أو غير ذي جدوى اقتصاديا - مثلا للعاملين الذين اقتربوا من سن التقاعد في مجالات منخفضة للغاية - فإن تقديم مساعدة إقليمية وتعويزات سخية سيحد من هول الصدمة ويساعد الأشخاص الذين ينتهي الأمر بهم كخاسرين في ظاهرة العولمة. ■

نيك بلوم أستاذ اقتصاد في جامعة ستانفورد ومشارك بحوث في مركز الأداء الاقتصادي. وميركو دراكا اقتصادي بحوث في برنامج الإنتاجية والابتكار في مركز الأداء الاقتصادي. وجون فان رينين مدير مركز الأداء الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد.

المراجع:

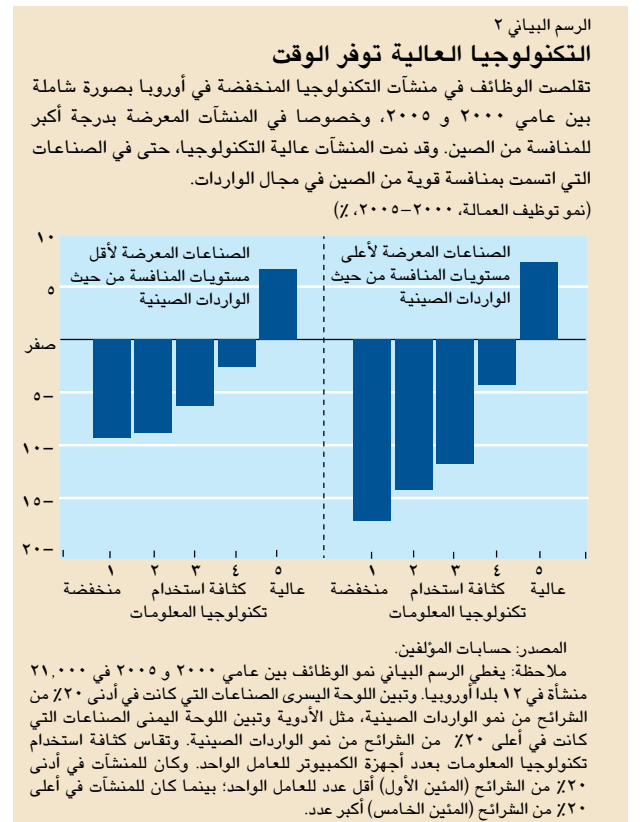
Bloom, Nicholas, Mirko Draca, and John Van Reenen, 2011, "Trade Induced Technical Change? The Impact of Chinese Imports on Innovation, IT and Productivity," CEP Discussion Paper No. 1000 (London: Centre for Economic Performance).

Bloom, Nicholas, Paul Romer, Stephen J. Terry, and John Van Reenen, 2012, "A Trapped Factors Model of Innovation" (unpublished; Stanford, California: Stanford University). www.stanford.edu/~nbloom/TF.pdf

إلى أن الاستثمار في التكنولوجيا يمكن أن يفعل الكثير لحماية الشركات في جميع أنواع الأسواق من التأثير السلبي على الوظائف الناشئ عن المنافسة الصينية.

ويوضح الرسم البياني ٢ التدمير الخلاق الذي يعتمل بصورة نشطة من خلال دراسة نمو الوظائف في أنواع مختلفة من الشركات في أوروبا. وتوجد في اللوحة اليسرى منشآت في صناعات تتسم بانخفاض نسبي في نمو الواردات الصينية، مثل شركات الأدوية والأدوات الطبية. ولا غرابة في نمو الشركات التي تستخدم تكنولوجيا مرتفعة بوتيرة أسرع من الشركات التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة. (ونوضح في الرسم البياني هذا التباين فيما يتعلق بكثافة استخدام تكنولوجيا المعلومات، إلا أن نفس النمط يكون قائما لمؤشرات التكنولوجيا الأخرى، مثل براءات الاختراع والإنتاجية). وتبين اللوحة اليمنى نمو الوظائف في صناعات مثل الأثاث والملابس والمنسوجات التي زاد فيها نمو الواردات الصينية بصورة هائلة. أما فيما يتعلق بالصناعات التي تضررت بدرجة أقل من الواردات الصينية، فقد بلغ نمو الوظائف في المنشآت ذات التكنولوجيا العالية نحو ١٠٪. ورغم أن المنشآت ذات التكنولوجيا البسيطة قلصت عمالتها في جميع القطاعات في المتوسط، فإن عددا الوظائف المفقودة كان أكبر في الصناعات التي تضررت بدرجة أكبر من المنافسة من الصين. وتراجعت معدلات العمالة في تلك المنشآت بنحو ٢٠٪ مقارنة بنسبة ١٠٪ في المنشآت التي تضررت بدرجة أقل من المنافسة من الصين. ويهون الرسم البياني ٢ فعليا من تراجع الشركات ذات التكنولوجيا البسيطة لأنه يعول على الشركات التي ظلت باقية فقط. وقد انتهينا أيضا إلى أن المنافسة من الصين زادت من معدل إخفاق الشركات ذات التكنولوجيا البسيطة، وليس الشركات ذات التكنولوجيا العالية.

وقمنا بقياس آثار التنافس على السلع النهائية في الواردات الصينية، أي السلع التي يستهلكها المشتري. إلا أن هناك تأثيرا على



عندما ترتفع أسعار السلع الأولية



غاستون جيلوس ويوليا أوستيوغوفا

يعني

الارتفاع الأخير في أسعار السلع أن عددا كبيرا من البلدان سيشهد قريبا على الأرجح جولة جديدة من الضغوط التضخمية. فقد أدى وقوع الجفاف الشديد في جزء كبير من الولايات المتحدة وأوروبا الشرقية ووقوع مشكلات في بلدان أخرى منتجة للغذاء إلى خفض غلات المحاصيل. وتعني احتمالات استمرار التدهور في الإمداد أن من المرجح استمرار ارتفاع الأسعار في الأجل القريب. وقد أخذت أسعار النفط أيضا في الارتفاع، مدفوعة بالمخاطر الجغرافية-السياسية. وفي البيئة العالمية الراهنة، التي تسود فيها حالة من عدم اليقين وبطء النمو الاقتصادي، يشكل ارتفاع أسعار السلع الأولية وتقلبها تحديا معقدا، مثلما حدث في عام ٢٠٠٨. ويجب أن يسعى صناع السياسات سعيا جادا على ألا يتسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية في إحداث زيادة كلية مستمرة في التضخم - أي الحيلولة دون انتقال أثر الصدمة الناشئة عن أسعار السلع الأولية إلى ما يسمى بالتضخم الأساسي (أي التضخم مجردا من أسعار الوقود والغذاء المتقلبة). ولا تقتصر البيئة العالمية على دفع صانعي السياسات إلى تقدير استجابة السياسة المناسبة،

بل إنها تسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى فهم أطر السياسة (مثل نوع السياسة النقدية المتبعة ومنهج سعر الصرف المتبع) والخصائص الهيكلية - بدءا بأسواق العمل وانتهاء بالأسواق المالية - التي تساعد على احتواء الآثار التضخمية لصددمات الأسعار الأولية. وحتى اليوم، لا يزال عدد البحوث المنتظمة حول هذه المسألة قليلا على نحو يدعو للدهشة.

آلاف الأسئلة

عند التطرق إلى أبعاد استجابة السياسات للارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية، تتداعى مثل الأسئلة التالية: هل البلدان التي لديها بنوك مركزية أكثر استقلالا أم البلدان التي تستهدف سياساتها النقدية معدل تضخم محدد هي التي تشهد درجة أقل من انتقال آثار صدمات أسعار السلع الأولية إلى التضخم المحلي - بما في ذلك التضخم الأساسي؟ وما هو الدور الذي يسهم به انفتاح الاقتصاد للتجارة أو مستوى تطور قطاعه المالي في انتقال صدمات الأسعار الدولية؟ وما مدى أهمية المستوى القائم فعليا من التضخم في تحديد انتقال التغيرات؟ وإلى أي مدى يحدد إطار الحوكمة في بلد - فيما وراء

يرجح أن يكون
لارتفاع الأسعار
الحاد تأثير أكبر
على البلدان التي
لديها بالفعل
مستويات مرتفعة
من التضخم
ومؤسسات
ضعيفة

الخصائص المؤسسية للنظام النقدي – التأثير على التضخم؟ وما الدور الذي تضطلع به مرونة أسعار الصرف؟

ولتقصي دور هذه العوامل وغيرها، قمنا بدراسة ٣١ اقتصادا متقدما و ٦١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، باستخدام عدة أساليب منهجية (دراسة Gelos and Ustyugova, 2012). وقمنا في البداية بدراسة الكيفية التي أثرت بها تقلبات أسعار السلع الأولية

أكثر فعالية في الاقتصادات التي تكون فيها القطاعات المالية أكثر تطورا والأسواق المالية أكثر عمقا. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى الدولار المالية (استخدام عملة أجنبية، غالبا ما تكون الدولار بدلا من العملة المحلية) إلى الحد من فعالية السياسة النقدية، مما يزيد من صعوبة تجنب تمرير التغيرات. ولكننا لم نجد أدلة على أن ارتفاع مستوى التطور المالي أو التوسع في الدولار يتحكمان بدرجة

هناك أدلة واضحة على أنه كلما كان معدل التضخم قبل الصدمة أعلى كان تأثير صدمة أسعار السلع الأولية على التضخم أكبر.

كبيرة في الطريقة التي أثرت بها صدمات الأسعار الدولية على التضخم المحلي.

ولم يمكننا توثيق علاقة دالة إحصائية بين انتقال آثار صدمات أسعار السلع الأولية إلى التضخم المحلي ومرونة سوق العمل؛ وتنبأ النظرية الاقتصادية بأن الاقتصادات التي تستطيع منشأتها أن تعدل بسهولة أكبر أجورها وقوتها العاملة تخضع لضغوط تضخمية أقل استجابة لتلك الصدمات. ولا يمكن عموما أن يلام الانفتاح التجاري (مقيسا بحصة الصادرات والواردات في النشاط الاقتصادي الكلي) على التمرير الكبير لتضخم أسعار السلع الأولية إلى الأسعار المحلية. غير أن هناك مؤشرات بأن صدمات أسعار الوقود تحدث أثارا أقوى على التضخم المحلي في الاقتصادات النامية الأكثر انفتاحا.

وهناك أدلة واضحة على أنه كلما كان معدل التضخم قبل الصدمة أعلى كان تأثير صدمة أسعار السلع الأولية على التضخم أكبر.

الدولية على معدلات التضخم المحلية عبر البلدان خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وذلك بتقدير انتقال التغيرات من أسعار السلع الأولية الدولية إلى الأسعار المحلية وربطها بخصائص البلد وأطر السياسات (ولكن ليس لأي استجابة محددة على مستوى السياسات). واضطلعنا بذلك باستخدام تقديرات على أساس مقارن بين البلدان وتقديرات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (التي تستخدم بيانات من مختلف البلدان في وقت واحد). وقمنا أيضا بتحليل أداء التضخم الكلي والتضخم الأساسي عبر البلدان في الأشهر المحيطة بالزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأولية في عام ٢٠٠٨، حيث يمكن أن يختلف سلوك المتغيرات الاقتصادية عند حدوث صدمات كبيرة.

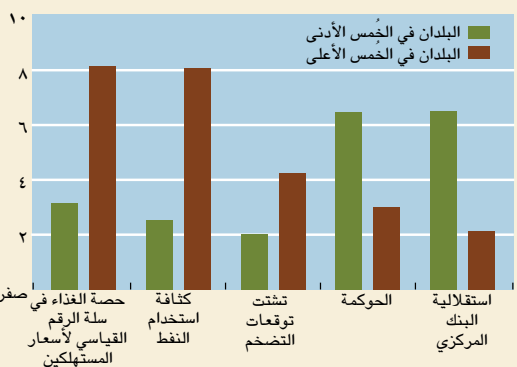
وتؤكد النتائج أن صدمات أسعار السلع الأولية على التضخم المحلي تحدث أثارا أقوى في الاقتصادات النامية منها في الاقتصادات المتقدمة. ففي الاقتصادات المتقدمة على سبيل المثال، فإن وسيط انتقال تغيرات الأسعار طويل الأجل إلى التضخم المحلي، نتيجة صدمة في أسعار الغذاء مقدارها ١٠ نقاط مئوية، كان ٠,٢ نقطة مئوية. وقد زاد هذا الوسيط بنحو أربعة أضعاف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. أما فيما يتعلق بأسعار الوقود، فلم يكن الفرق بهذا الاتساع. إلا أن التباين في حجم انتقال التغيرات كان أكبر كثيرا بين البلدان النامية. ويمكن أن يدل ذلك على قيام بعض هذه البلدان باستخدام ضوابط الأسعار والدعم.

ولا يستغرب أن تديم صدمات أسعار الغذاء الآثار التالية للتضخم في البلدان التي يشكل فيها الغذاء جزءا كبيرا من سلة السلع والخدمات التي يقيسها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين – رغم أن الفرق في انتقال تغيرات الأسعار لا يعلله بالكامل الفرق في الأوزان الترجيحية للغذاء في الاقتصادات المتقدمة والنامية (راجع الرسم البياني ١). وبالمثل، تنتقل صدمات أسعار الوقود بدرجة أكبر في الاقتصادات التي ترتفع فيها كثافة استخدام النفط. ووفقا لتقديراتنا القائمة على سلاسل البيانات الزمنية المقطعية، يرتبط وقوع صدمة مقدارها ١٠ نقاط مئوية في أسعار الغذاء الدولية مثلا بزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية في التضخم في البلدان التي تكون فيها حصة الغذاء في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الخمس الأعلى؛ ويكون انتقال التغيرات ٠,٣ نقطة مئوية فقط في حالة البلدان التي تكون فيها حصة الغذاء في الخمس الأدنى.

بعض المفاجآت

غير أن المفاجأة كانت في عدم تأثير بعض العوامل القطرية الأخرى على الاستجابة لصددمات أسعار السلع الأولية من حيث التضخم على النحو الذي ينبغي أن تؤثر به وفقا لتنبؤ النظرية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تشير النظرية الاقتصادية إلى أن السياسة النقدية تكون

الرسم البياني ١
الأشكال المختلفة لانتقال التغيرات
شهدت البلدان التي سجلت أدنى نسبة في حصة الغذاء في سلال أسواقها الاستهلاكية وفي كثافة استخدام النفط، وكانت توقعات التضخم فيها تقوم على ركيزة ثابتة (غير مشتتة على نطاق واسع)، أقل مستوى من انتقال آثار الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الأولية إلى تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.



المصادر: دراسة (Arnone and others (2007) وحسابات المؤلفين و (2012) Consensus Forecasts؛ والمرشد الدولي إلى المخاطر القطرية. ملاحظة: يسرد الرسم البياني البلدان في الخمس الأدنى والخمس الأعلى من الأوضاع الموصوفة. وتقيس كثافة استخدام النفط استخدام النقط كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتستند الحوكمة إلى مؤشر المرشد الدولي إلى المخاطر القطرية، الذي يبين في حالة ١٤٠ بلدا معايير مثل جودة البيروقراطية والفساد والمساءلة الديمقراطية والقانون والنظام. وتقيس استقلالية البنوك المركزية استقلال السياسة النقدية عن النفوذ السياسي.

مدى الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وتتساوى هذه النتيجة عند استبعاد أثر الاقتصادات التي تستهدف معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. ففي إطار الاستجابة لزيادة نسبتها ١٠٪ في تضخم أسعار الغذاء، شهدت البلدان المصنفة في الخمس الأدنى من تصنيف الحوكمة - الذي يغطي جودة الإجراءات البيروقراطية والفساد والمساءلة الديمقراطية والقانون والنظام - ارتفاعا في مستوى التضخم زاد بنسبة ٠,٩ نقطة مئوية على ارتفاعه في البلدان التي جاء تصنيفها في الخمس الأعلى. وبالمثل، شهدت البلدان التي كان لبنوكها المركزية قدر أكبر من الاستقلالية درجة أقل من الزيادة في تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في وقت صدمة أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨ ودرجة أقل من انتقال الآثار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

غير أن استهداف التضخم كان له تأثير محدود نسبيا على انتقال التغيرات من ضغوط أسعار السلع الأولية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، ارتبط حدوث زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية في تضخم أسعار الوقود الدولية بتأثير تضخمي طويل الأجل على الاقتصادات التي استهدفت التضخم بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية فقط عن تأثيره على الاقتصادات التي لا تستهدف بنوكها المركزية التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من وجود مؤشرات على أنه في عام ٢٠٠٨ كانت للبلدان التي تستهدف التضخم قدرة أكبر إلى حد ما من البلدان الأخرى على الحيلولة دون انتقال الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية إلى التضخم العام (الكلّي أو الأساسي)، فإنه لا توجد للفرق دلالة إحصائية. ويبدو في مواجهة صدمات أسعار السلع الأولية أن الثقة العامة في المؤسسات أكثر أهمية مما إذا كان البلد يعلن رسميا أنه يستهدف التضخم. ■

غاستون جيلوس مستشار في معهد صندوق النقد الدولي للتنمية القدرات، ويوليا أوستيغوغوا اقتصادية في إدارة نصف الكرة الغربي.

المراجع:

Arnone, Marco, Bernard J. Laurens, Jean-François Segalotto, and Martin Sommer, 2007, "Central Bank Autonomy: Lessons from Global Trends," IMF Working Paper 07/88 (Washington: International Monetary Fund).

Choudhri, Ehsan U., and Dalia S. Hakura, 2006, "Exchange Rate Pass-Through to Domestic Prices: Does the Inflationary Environment Matter?" Journal of International Money and Finance, Vol. 25 (June), pp. 614-39.

Gelos, Gaston, and Yulia Ustyugova, 2012, "Inflation Responses to Commodity Price Shocks—How and Why Do Countries Differ?" IMF Working Paper 12/225 (Washington: International Monetary Fund).

Habermeier, Karl, and others, 2009, "Inflation Pressures and Monetary Policy Options in Emerging and Developing Countries: A Cross Regional Perspective," IMF Working Paper 09/1 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2011, World Economic Outlook (Washington, September).

Roger, Scott, 2009, "Inflation Targeting at 20: Achievements and Challenges," IMF Working Paper 09/236 (Washington: International Monetary Fund).

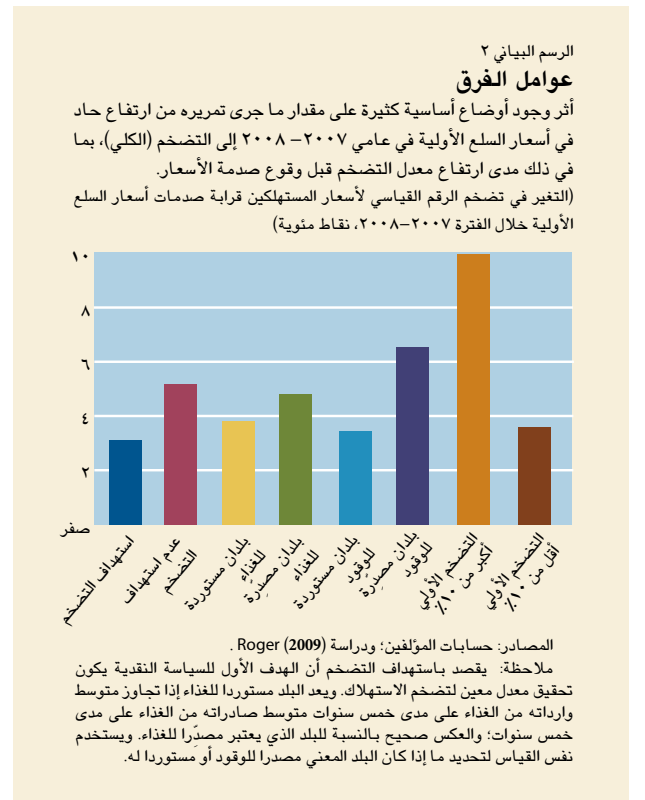
Taylor, John, 2000, "Low Inflation, Pass-Through, and the Pricing Power of Firms," European Economic Review, Vol. 44, No. 7, pp. 1389-408.

وعلى سبيل المثال، فبعد الصدمة التي وقعت في عام ٢٠٠٨، شهدت الاقتصادات التي كان لديها معدل تضخم أولي يزيد على ١٠٪، في المتوسط، ارتفاعا في تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أعلى بمقدار ٦ نقاط مئوية من ارتفاعه لدى البلدان التي كان التضخم القائم لديها بالفعل أقل من ١٠٪ (راجع الرسم البياني ٢). وتشير دراسة (Taylor 2000) إلى أن السبب في هذا التفاوت هو أن مدى استجابة المنشآت لزيادات التكاليف، برفع أسعارها هي ذاتها، يعتمد على مدى الاستمرارية المتوقعة لهذه الزيادة، وتكون هذه الاستمرارية أكبر في البيئات التي يرتفع فيها مستوى التضخم. ومن ثم، يرتبط انخفاض مستوى التضخم وزيادة استقراره بانخفاض تأثير صدمات أسعار السلع الأولية على التضخم (دراسة، Choudhri and Hakura, 2006). وهناك أيضا بعض المؤشرات على أن زيادة تشتت التوقعات التضخمية (كبدل لدرجة تثبيت التوقعات التضخمية) يرتبط بوجود مستوى أعلى لانتقال التضخم (وللاطلاع على تقدير مبكر للسياسة النقدية قرابة وقوع صدمة ٢٠٠٨، راجع دراسة Habermeier and others, 2009).

مقاومة تقلب الأسعار

ما الذي يمكن أن يقوم به أيضا صناع السياسات للحد من حساسية التضخم المحلي لتقلبات أسعار السلع الأولية على الصعيد الدولي؟ يشير تحليلنا إلى أن تحسين الحوكمة عموما وزيادة استقلالية البنوك المركزية، وبدرجة أقل اعتماد أطر تستهدف التضخم، تفيد فيما يبدو في إعداد توقعات تضخمية تقوم على ركيزة ثابتة والحد من الآثار اللاحقة لصددمات أسعار السلع الأولية الدولية.

وعلى سبيل المثال، وجدت البلدان التي لديها أطر حوكمة أفضل، على النحو الذي يقيسه المرشد الدولي إلى المخاطر القطرية، أنه من الأسهل احتواء التأثير التضخمي لصددمات أسعار السلع الأولية على



الإنفاق أم التوزيع

رابع أرزقي
وأرنو دوبوي
وألن غيلب

البلدان النامية يمكن أن تنفق الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية على الاستثمار المادي، ولكن قد يكون من الأفضل على المدى القريب توزيع جزء منها على مواطنيها

ومع ذلك، لا يخلو المستقبل من جانب مظلم. فمن شبه المؤكد أن الدخل النفطي الجديد سيرخي القيود على الميزانيات الحكومية، إلا أنه سينشئ أيضا تحديات - مثلما يتبين من الأوضاع السائدة في بلدان أخرى غنية بالموارد. فلا يزال عدد كبير من مواطني هذه البلدان فقيرا برغم الإيرادات الكبيرة المتأتية من الموارد. وفي بعض الحالات أدى التنافس على ثروة الموارد إلى إنكفاء صراعات أهلية أو إدامتها. ويمثل التنوع الاقتصادي تحديا آخر طويل الأجل، حيث تفقد قطاعات غير الموارد غالبا قدرتها التنافسية نتيجة لارتفاع سعر الصرف.

أدت طفرة أسعار السلع الأولية التي استغرقت عقدا إلى تعزيز خزائن الحكومات في عدد كبير من البلدان المتعارف على أنها منتجة لتلك السلع. وعقب موجة من الاكتشافات، يشهد العالم حاليا أيضا صعود منتجين جدد للنفط والغاز، مثل غانا وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا (راجع الجدول). وقد لا تكون هذه البلدان كلها عناصر فاعلة رئيسية على الصعيد العالمي، إلا أن الإيرادات التي تحققها ستكون كبيرة بالنسبة لها وستصنع لها آفاقا مشرقة للنمو والحد من الفقر.

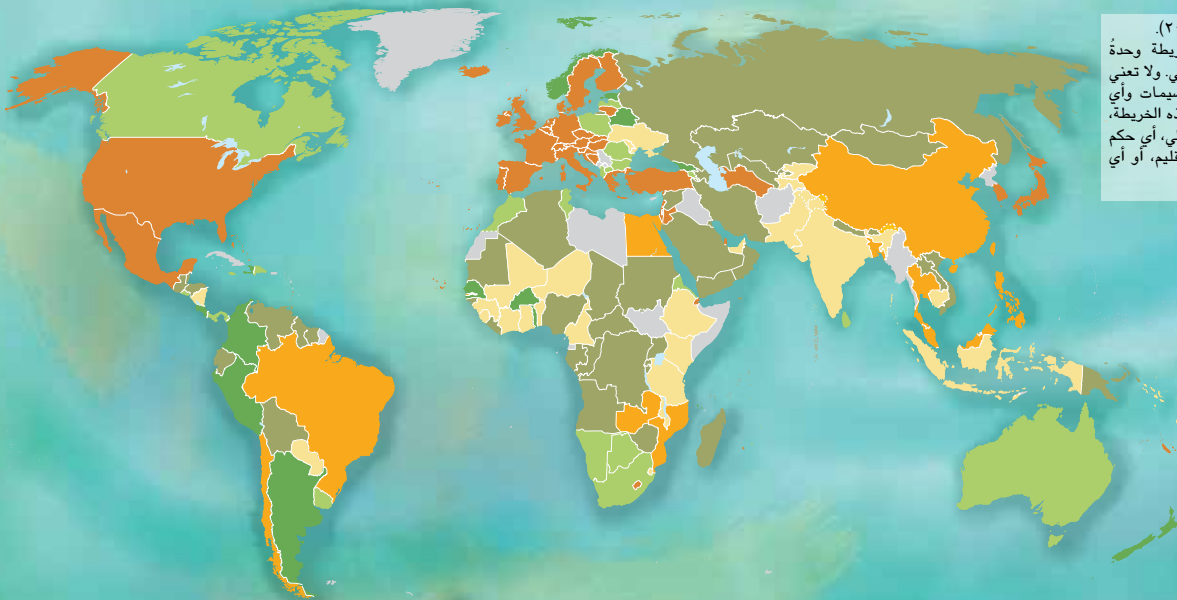


الرسم البياني ١

فيما وراء ثروة السلع الأولية

غالبا ما تكون ثروة البلدان الفقيرة متركزة في رأس المال الطبيعي - كرواسب النفط والغاز واحتياطيات الموارد المعدنية - بينما انتقلت الاقتصادات المتقدمة من رأس المال الطبيعي إلى رأس المال المادي والبشري.
(حصة رأس المال الطبيعي، %)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٦).
ملاحظة: أعدت هذه الخريطة وحدة تصميم الخرائط في البنك الدولي. ولا تعني ضمنا الحدود والألوان والتقسيمات وأي معلومات أخرى مبينة على هذه الخريطة، من جانب مجموعة البنك الدولي، أي حكم بشأن الوضع القانوني لأي إقليم، أو أي تأييد أو قبول لتلك الحدود.



العائد الكبير

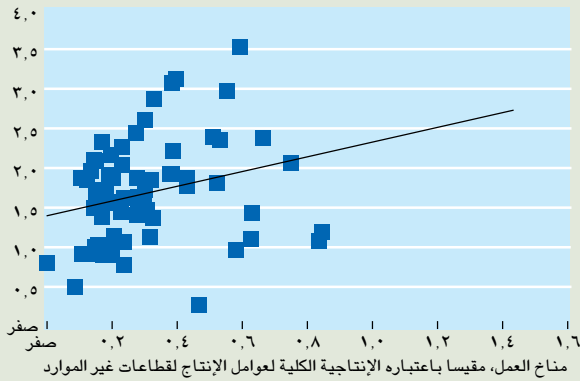
قد لا تؤثر اكتشافات النفط والغاز الأخيرة في بلدان إفريقيا على أسواق النفط العالمية ولكن من المرجح أن توفر لهذه البلدان تيارا كبيرا من الدخل.

البلد	التاريخ	الاحتياطيات المقدرة
تشاد	١٩٧٣	نقط، ١.٥ مليار برميل
السودان/ جنوب السودان	١٩٧٩	نقط، ٥ مليارات برميل
غينيا الاستوائية	١٩٩٥	نقط، ١.٢ مليار برميل
أوغندا	٢٠٠٦	نقط، ٣.٥ مليارات برميل
غانا	٢٠٠٧	نقط، ٦٦٠ مليون برميل
جنوب إفريقيا	٢٠٠٩	غاز السجيل، ١٦ تريليون متر مكعب
موزامبيق	٢٠١٠	غاز، ٢.٨ تريليون متر مكعب
تنزانيا	٢٠١٠	غاز، ٦.٥ تريليون متر مكعب
كينيا	٢٠١٢	يجري التثبت من الاحتياطيات

المصادر: تقارير الصناعة والأنياب.
ملاحظة: يشير التاريخ المذكور إلى أول اكتشاف كبير للاحتياطيات التي يربح أن تكون لها أهمية تجارية.

الرسم البياني ٢ عوامل مختلفة

الإدارة الجيدة للاستثمار العام وجودة مناخ العمل لا تتلازمان في أغلب الحالات.
(المؤشر، جودة إدارة الاستثمار العام)



المصادر: دراسات (Kyobe and others, 2011) و (Heston, Summers, and Aten (2006) و World Bank (2011) وحسابات المؤلفين.

ملاحظة: تغطي البيانات البلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من موارد تسهيل النمو والحد من الفقر الذي أنشأه الصندوق. وتُقاس جودة الإدارة بمؤشر إدارة الاستثمار العام، الذي يتضمن ١٧ مؤشرا يغطون التوجيه الاستراتيجي وتقييم المشاريع، واختيار المشروع، وتنفيذ المشروع، وتقييم المشروع وتدقيقه، وبتراوح المقياس من صفر إلى ٤، حيث تعكس الدرجة الأعلى أداء أفضل لإدارة الاستثمار العام. ويقاس مناخ العمل بواسطة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لقطاعات غير الموارد، والتي هي جزء من ناتج قطاعات غير الموارد الذي لا يفسره مقدار المدخلات المستخدمة في الإنتاج. وتصب هذه الإنتاجية بحيث يكون الحد الأقصى ١ ويتناظر مع المستوى السائد في الولايات المتحدة.

ونظرا للتحرك المباشر للإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية من خلال خزائن الحكومة، فإنها تتيح للمسؤولين الحكوميين فرصة كبيرة لتحويلها إلى مكاسب شخصية. ويمثل التلاعب في الإنفاق العام، لا سيما في تحرير عقود التشييد، عائقا رئيسيا أمام الاستخدام الناجح للإيرادات غير المتوقعة. وتشير دراسة أجريت لثلاثين بلدا مصدرا للنفط غطت الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٥ إلى أن الإيرادات النفطية الكبيرة غير المتوقعة تسبب زيادة كبيرة في الفساد (دراسة Arezki and Brückner, 2012)؛ ويترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الاستثمار العام من ناحية وانخفاض جودته من ناحية أخرى. ويبين مؤشر أعدده صندوق النقد الدولي لجودة إدارة الاستثمار العام حدوث انخفاض ملحوظ في جودة إدارة الاستثمار في البلدان المصدرة للموارد (دراسة Kyobe and others, 2011). وإضافة إلى ذلك، فإن طفرات الإنفاق التي تسببها الإيرادات النفطية غالبا ما تتجاوز مستوى الموارد المتاحة وتدفع البلدان المنتجة، لا سيما البلدان ذات المؤسسات الضعيفة، إلى الوقوع في براثن الدين (دراسة Arezki and Brückner, 2011).

ولتجنب تلك المشكلات، يجب أن يأخذ منتجو السلع الأولية في الاعتبار أوضاعهم المؤسسية عند تحديد مستوى الإنفاق طويل الأجل ونوعه عقب تحقق إيرادات غير متوقعة من السلع الأولية. ويمكننا تصميم نموذج لقرارات الإنفاق المثلى للبلدان ذات القدرات الحاكمة الضعيفة بافتراض وجود أوجه لعدم الكفاءة - نتيجة ضعف الحوكمة والمؤسسات العامة - تجعل تكاليف الاستثمار العام تتجاوز قيمته الاسمية، ويمكن أن نفترض أن تلك التكاليف تزداد مع حجم الإيراد غير المتوقع من السلع الأولية. ويمكن أيضا أن ننظر في انعكاسات تحسن أو تدهور المناخ الاستثماري الذي تواجهه الأعمال التجارية الخاصة والذي يؤثر على مدى قوة استجابة الاستثمار الخاص للفرص التي يتيحها الإنفاق العام على البنية التحتية. وتواجه البلدان المختلفة مزيجا مختلفا من هذين الوضعين المؤسسين (راجع الرسم البياني ٢). ويمكن أن تكون هناك إدارة عامة قوية نسبيا لدى بعض البلدان مع

وقد شوهدت كل هذه الآثار، على سبيل المثال في نيجيريا، في السنوات الماضية. وتصبح القضايا طويلة الأجل المحيطة بالتنمية صارخة بدرجة أكبر في ضوء الحاجة إلى إعادة توازن الاقتصادات بتعزيز الصناعات القائمة على سلع غير أولية، لكي تنتج سلعا ذات قيمة مضافة أعلى وتوفر أسباب المعيشة للأشخاص عقب نزوب احتياطيات السلع الأولية. وقد انتقلت الاقتصادات المتقدمة من رأس المال الطبيعي - مثل رواسب النفط والغاز واحتياطيات الموارد المعدنية - إلى رأس المال المادي والبشري (راجع الرسم البياني ١). أما البلدان الفقيرة فغالبا ما تتركز ثرواتها في الموارد الطبيعية.

ويذهب الرأي التقليدي إلى أنه ينبغي للبلدان استخدام إيراداتها من الموارد لتمويل الاستثمار العام. إلا أن هناك تساؤلات حول أفضلية هذا المنهج دائما. فمحدودية قدرة الدولة لدى عدد كبير من البلدان المعتمدة على موارد طبيعية تجعل من الصعب تحقيق استثمار مناسب وفعال. ولا تعزى محدودية قدرات الحكومة إلى انعدام قدرتها الفنية على تحديد المشروعات الاستثمارية الأساسية وتنفيذها ومراقبتها فحسب، بل إنها غالبا ما تكون أيضا نتيجة لفساد القطاع العام الذي يتيح لأصحاب النفوذ إساءة إنفاق وتخصيص إيرادات الموارد غير المتوقعة، بسبل تشمل عقود تشييد مرتفعة القيمة تكون عرضة بوجه خاص لسوء الإدارة. ونتيجة لذلك، قد تكون الاستثمارات العامة الموسعة بصورة حادة في بعض الحالات هي الطريق الخاطئ. وقد يكون من الأجدي في المدى القصير توزيع بعض الإيرادات غير المتوقعة كأرباح موزعة مباشرة على المواطنين والاعتماد على اختياراتهم في الإنفاق من أجل إنشاء وتعزيز صناعات غير متصلة بالموارد. وفي الأجلين المتوسط والبعيد، ينبغي أن تعزز البلدان قدراتها الحاكمة - بالاستثمار في قدرات الاستثمار إن جاز التعبير - لإرخاء بعض القيود على استخدام الإيرادات.

تجنب أخطاء الماضي

أثناء الطفرات التي شهدتها السبعينات، انخرط عدد كبير من مصدري السلع الأولية التقليديين في برامج إنفاق عام، وإن كانت طموحة، إلا أنها اتسمت في الغالب بالإهدار - بما في ذلك على البنية التحتية كالطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية. وتوثق دراسات الحالة المشروعات الاستثمارية التي عابها عدم الكفاءة وأسهمت أيضا في سوء تخصيص الموارد (دراسة Gelb, 1988). وحتى بعد اكتمال المشروعات الكبيرة، فقد أخفقت في بعض الأحيان في توفير المنافع المرجوة حيث كانت الحكومات غير قادرة على تغطية التكاليف المرتفعة اللازمة لتشغيلها وصيانتها.



مصفاة تكرير نفط بالقرب من عاصمة غانا، أكرا.

المعيشية على الحد من الفقر وتحسين مؤشرات نمو أبنائها وتشجيع الانتظام في المدارس وتحسين إتاحة الخدمات الصحية. كذلك لا توجد سوى أدلة محدودة على أن التحويلات إلى الفقراء تثني الأشخاص عن العمل. بل على العكس، يبدو أن المستفيدين يستخدمون المال للبحث عن الوظائف. وعلاوة على ذلك، تشجع التحويلات فيما يبدو الأنشطة المنتجة للأسر المعيشية. وتواجه الأسر المعيشية الفقيرة قيوداً أقل بسبب قصور أسواق الائتمان والتأمين الذي تتسم به الاقتصادات الأقل تطوراً. وقد أدت تدفقات التحويلات الصغيرة، والموثوقة برغم ذلك، إلى مساعدة الأسر المعيشية على مراكمة أصول إنتاجية خاصة، وتجنب البيع الاضطراري في أوقات العسر المالي، والحصول على الائتمان بشروط أفضل، وتنويع أنشطتها بالتحول إلى أنشطة تتسم بقدر أكبر من المخاطر وتدر عائداً أعلى. وثمة أدلة أيضاً على أن تطبيق التحويلات في المناطق النائية الفقيرة يمكن أن يؤدي إلى تنشيط الطلب وتطوير الأسواق المحلية. ويزيد في الوقت الحالي دمج التحويلات في برامج الحماية الاجتماعية. وتشير الأدلة المستمدة من كثير من البرامج الاجتماعية إلى أن التحويلات المستمدة من موارد طبيعية يمكن أن تساعد كلا من الأسر المعيشية المتلقية لهذه التحويلات والبلد.

ولسنا ببعيد عن فترة كان سيصعب، إن لم يكن يستحيل فيها، إرسال حصص موزعة من الإيرادات غير المتوقعة إلى المواطنين في البلدان الفقيرة دون أن يفقد جزءاً كبير منها أو يخصص على يد موظفين حكوميين فاسدين. إلا أن التكنولوجيا الجديدة فتحت سبلاً لتحويل الأموال إلى الأسر المعيشية بدقة وكفاءة – وبتكلفة منخفضة. وتستخدم في الوقت الحالي الهواتف المحمولة والبطاقات الذكية البيومترية بصورة متزايدة، حتى في البلدان التي توجد بها مؤسسات ضعيفة وقدرات منخفضة. وعلى سبيل المثال، قام برنامج بطاقات ”وطن“ الباكستاني بتوفير دعم في مجال الأعمار لأكثر من ١,٥ مليون أسرة معيشية تضررت من الفيضانات. وفي جنوب إفريقيا، تستخدم هذه التكنولوجيا بفعالية في نظام المنح الاجتماعية، كما تستخدم في برنامج دعم الميليشيات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن تتغلب التكنولوجيا البيومترية على صعوبات تقليدية في مجال تحديد المستفيدين، والحيلولة دون تعدد المدفوعات، وإزالة

وجود مناخ سيئ للعمل التجاري (الجزائر مثلاً)، بينما تتمكن بلدان أخرى، من البلدان التي تسجل درجات منخفضة نسبياً على مقياس الجودة المتصورة لمؤسسات الدولة، من الحفاظ على قطاع خاص يتسم بدرجة من الكفاءة بدرجة ما (كينيا مثلاً). وننظر أيضاً في بديل للإنفاق العام، هو التحويل المباشر لإيرادات الموارد غير المتوقعة إلى المواطنين لتكميل دخلهم من الأجور وزيادة فرصهم في الاستثمار والاستهلاك.

مكاسب المواطنين

هناك حالات تم فيها بالفعل تحويل إيرادات غير متوقعة من الموارد بصورة مباشرة للمواطنين. فتحول ولاية ألاسكا الأمريكية ومقاطعة ألبرتا الكندية مدفوعات سنوية إلى مواطنيهما على أساس الإيراد النفطي. وعلى سبيل المثال، حصل كل مقيم في ألاسكا على حصة من الإيراد الموزع بلغت نحو ١٣٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ (دراسة Ross، قيد الإصدار). وتوزع منغوليا على مواطنيها جزءاً من إيراداتها

التكنولوجيا الجديدة فتحت سبلاً لتحويل الأموال إلى الأسر المعيشية بدقة وكفاءة وبتكلفة منخفضة.

المستفيدين الوهميين. وتتناول دراسة (Gelb and Decker, 2012) برنامجاً. ورغم أن هذه البرامج لم تخضع كلها لتقييم شامل، فإن الأدلة تشير إلى إمكانية تنفيذها على نطاق واسع مع توجيه جميع الأموال تقريباً إلى الاستخدام المقصود (أي مع ”تسرب محدود“ بلغة الاقتصاد)، باستخدام تكنولوجيات التعريف والدفع التي توفر منافع تتجاوز برنامج التحويلات نفسه – مثل امتلاك حساب مصرفي للاذخار التحوطي وقوائم انتخابية أكثر شمولاً ودقة. ونظراً لأنه من الممكن أن تقلص هذه التكنولوجيات تكاليف توزيع حصص إيرادات النفط بصورة موحدة على السكان، فمن المعقول الافتراض بأن صانعي السياسات يمكن أن يستخدموا جزءاً من إيرادات السلع الأولية لتقديم تحويلات مباشرة بتكلفة صفرية بالأساس.

ما يجب القيام به

بالنظر إلى كل هذه العناصر في نموذج للاستخدام الأمثل للإيراد غير المتوقع، نتوصل إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن أن يُسترسد بها عند وضع السياسات. وينبغي بطبيعة الحال أن تتخذ جميع القرارات في سياق طويل الأجل يشجع على الادخار عندما يكون الدخل

من التعدين وتعهدت مؤخرًا بمنح كل مواطن منغولي حافظة من أسهم تعدين ممتازة مغللة للربح. ويستند أحد الآراء المؤيدة لتوزيع الإيراد على المواطنين إلى أدلة تشير إلى أن فرض الضرائب كان من الناحية التاريخية محورياً لإنشاء دول عصرية فعالة: فعن طريق توزيع إيرادات الموارد ثم فرض ضرائب على جزء منها، تحسن الحكومات المساءلة العامة نظراً لأن المواطنين يكونون أكثر ميلاً لرصد استخدام الأموال العامة (Sala-i-Martin and Subramanian, 2003; Moss, 2011). وهناك آراء ذات طابع مباشر أكبر تتعلق بظواهر مشاهدة من انعدام كفاءة الإنفاق العام، خاصة مع توسيع نطاق البرامج، وعدم تمكن الأشخاص العاديين مراراً من الاستفادة من برامج الإنفاق العامة الموسعة. وتوجد كذلك آراء ذات طابع فوري تتعلق بأدلة متزايدة على وجود تأثير إنمائي للتحويلات النقدية وإمكانية تنفيذها بفعالية.

وتحقق التحويلات الاجتماعية نتائج ناجحة وهي واحدة من آليات المساعدة الإنمائية الأكثر فعالية – وخضوعاً للتقييم – وخصوصاً عندما تكون تلك التحويلات مشروطة بإجراءات من جانب المستفيدين – مثل عدم إخراج أبنائهم من المدارس. ويعني عدد كبير من الدراسات بتوثيق الطريقة التي تساعد بها تلك التحويلات الأسر

الاستثمار وخفض تكاليف العقود والتكاليف الزائدة (دراسة Kenny and Karver, 2012).

ويمكن أيضا أن تعزز البلدان قدرتها الفنية على تحديد المشاريع وتنفيذها. ومن الأمثلة على ذلك شيلي التي قامت على مدى ثلاثة عقود بإخضاع جميع المشاريع العامة لتحليل منضبط وشفاف للتكلفة والعائد. وقام هذا البلد الأمريكي الجنوبي بتوحيد منهج تقييم المشاريع وفصل المؤسسة التي تتولى تقييم المشروع عن المؤسسة التي تقترحه. ويتبع نظام الاستثمارات الوطني وزارة التخطيط ويدر بالاشتراك مع وزارة المالية. ويمثل تكاتف الجهود لزيادة القدرات الفنية والقضاء على الفساد أفضل وسيلة لتسخير قوة الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية في البلدان النامية. ■

رابع أرزقي خبير اقتصادي في معهد صندوق النقد الدولي للتنمية القدرات، وأرنو دويوي أستاذ الاقتصاد في كلية ريمز للإدارة، وألن غيلب زميل أول في مركز التنمية العالمي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي أعدها المؤلفون بعنوان "Resource Windfalls, Optimal Public Investment, and Redistribution: The Role of Total Factor Productivity and Administrative Capacity".

المراجع:

Arezki, Rabah, and Markus Brückner, 2011, "Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions," *European Economic Review*, Vol. 55, No. 7, pp. 955-63.

—, 2012, "Commodity Windfalls, Democracy and External Debt," *Economic Journal*, Vol. 122, No. 6, pp. 848-66.

Gelb, Alan, and associates, 1988, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?* (New York: World Bank/Oxford University Press).

Gelb, Alan, and Caroline Decker, 2012, "Cash at Your Fingertips: Biometric Technology for Transfers in Developing Countries," *Review of Policy Research*, Vol. 29, No. 1, pp. 91-117.

Heston, Alan, Robert Summers and Bettina Aten, 2006, *Penn World Table Version 6.2*, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania (Philadelphia).

Kenny, Charles, and Jonathan Karver, 2012, "Publish What You Buy: The Case for Routine Publication of Government Contracts," *CGD Policy Paper 011* (Washington: Center for Global Development).

Kyobe, Annette J., Jim Brumby, Zac Mills, Era Dabla-Norris, and Chris Papageorgiou, 2011, "Investing in Public Investment: An Index of Public Investment Efficiency," *IMF Working Paper 11/37* (Washington: International Monetary Fund).

Moss, Todd, 2011, "Oil to Cash: Fighting the Resource Curse through Cash Transfers," *CGD Working Paper 237* (Washington: Center for Global Development).

Ross, Michael L., forthcoming, "The Political Economy of Petroleum Wealth in Low-Income Countries: Some Policy Alternatives," in *Commodity Prices and Inclusive Growth in Low-Income Countries*, ed. by Rabah Arezki, Catherine Pattillo, Marc Quintyn, and Min Zhu (Washington: International Monetary Fund).

Sala-i-Martin, Xavier, and Arvind Subramanian, 2003, "Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria," *IMF Working Paper 03/139* (Washington: International Monetary Fund).

World Bank, 2006, *Where Is the Wealth of Nations?* (Washington).

—, 2011, *World Development Indicators* (Washington).

المتأتي من الموارد مرتفعا حتى يتسنى الاستمرار في الإنفاق عندما ينخفض ذلك الدخل. ولكن فيما وراء هذه الاعتبارات، تشكل الخصائص المؤسسية طريقة استخدام الإيرادات غير المتوقعة على الوجه الأفضل. فيحد ضعف قدرة الإدارة العامة من المستوى الأمثل للاستثمار العام ويميل باتجاه زيادة التحويلات إلى المواطنين، على أساس أن إعطاء الأسر المعيشية الخاصة جزءا من الأموال بصورة مباشرة يكون أفضل من إهدارها في إنفاق غير فعال. وعلاوة على ذلك، ومع تساوي بقية الاعتبارات، ينبغي أن تتسبب زيادة الإيرادات المتأتية من السلع الأولية في خفض الاستثمار العام وليس زيادته، نظرا لأن سلوك المسؤولين الساعين إلى تخصيص الإيراد غير المتوقع يزيد من ضعف قدرات البلد. وتعزز هذه الأوضاع الرأي الداعي إلى تقديم تحويلات للمواطنين.

ويسهم مناخ العمل التجاري الأساسي أيضا بدور في تحديد الاستخدام الأمثل لإيرادات الموارد. فالأوضاع الجيدة - مثل الأمن والقواعد التنظيمية المستقرة المؤيدة للعمل التجاري والمشجعة للقطاع الخاص - يمكن أن تعوض ضعف القدرات وتبرر زيادة الاستثمار العام. ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق على الاستثمار العام يرجح أن يشجع الاستثمار الخاص الأكثر إنتاجية، وهو ما يزيد فعليا من العائد على الاستثمار العام. ويمكن أن تؤثر قدرة الحكومة على مناخ العمل، إلا أن جودة الحوكمة وجودة مناخ العمل لا تتلازمان في جميع الأحوال، كما أوضحنا في الأمثلة التي سقناها. ويتعين على حكومات البلدان المنتجة للسلع الأولية ومستشاريها الاقتصاديين الاستراتيجيين مراعاة هذه العوامل المؤسسية عند تحديد طريقة استخدام إيراداتها.

الاستثمار في الاستثمار

تمثل محدودية قدرة الحكومة أحد المعوقات، ولكنها ليست بالضرورة ثابتة. فقامت بعض البلدان بتعزيز قدراتها، مثل شيلي، بينما يمكن القول إن البعض الآخر أضعفها. ومن المحتمل بدرجة عالية أن ينقُ الإيراد غير المتوقع جزئيا على تحسين قدرة البلد المعني على إدارة برنامجه الاستثماري وتوفير السلع والخدمات العامة الرئيسية - مثل الطرق وإمدادات الكهرباء والقواعد التنظيمية الفعالة - التي يحتاج إليها القطاع الخاص ليزدهر. ولتقصي هذه الإمكانيات، توسعنا في نموذجنا الأساسي بإضافة إمكانية الحد من تكاليف التسوية في الاستثمار العام بمرور الوقت - بسعر. وانتهينا إلى أن الاستثمار العام الأمثل يزيد بمرور الوقت، مع تضائل الاعتماد على التحويلات مع قيام رأس المال العام المتزايد دوما بجذب مزيد من رأس المال الخاص وزيادة الدخل من الأجور. وبوجه عام، فكلما تحسن مناخ العمل زادت قوة الآراء المؤيدة لهذه الاستراتيجية. وتكون الجدوى أقل من تعزيز الاستثمار العام إذا لم يكن بمقدوره حفز الاستثمار الخاص على تحقيق ناتج ذي قيمة. وثمة ضرورة إلى مزيد من البحوث بشأن نمذجة قدرة الدولة وسبل الاستثمار في تلك القدرة والأطر الزمنية لإدخال ذلك التحسين.

ولمكافحة الفساد، يمكن أن تكفل البلدان المصدرة للسلع الأولية زيادة الشفافية في التعامل مع الإيرادات غير المتوقعة. وعلى سبيل المثال، توفر المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية معيارا عالميا للشفافية في صناعات النفط والغاز والتعدين، بينما يتضمن ميثاق الموارد الطبيعية، بناء على المبادرة المعنية بالشفافية، مبادئ أكثر شمولاً للحكومات والمجتمعات بشأن أفضل السبل لتسخير فرص التنمية التي تتيحها الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية الاستخراجية. ويمكن أن تستخدم تلك المبادرات كركائز لتعزيز الشفافية والمساءلة في البلدان الغنية بالسلع الأولية. وبتحديد أكبر، يمكن أن يساعد النشر العام لعقود المشتريات العامة في تحسين جودة

ما هو ليبور؟



هو سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ويُستخدم كمقياس مرجعي على نطاق واسع ولكنه أصبح موضع انتقاد

جون كيف

ومع ذلك يُرجح حدوث قدر كبير من التغيير نتيجة للجدل الدائر حول كيفية إبلاغ بعض البنوك لأسعار الفائدة التي "تعتقد" أنه يمكنها الاقتراض بها ونتيجة لبعض المشكلات الأساسية المتعلقة بمفهوم "ليبور". وفي أواخر شهر سبتمبر، طرحت حكومة المملكة المتحدة اقتراحات لوضع عمليات التحديد والحفاظ على هذا المقياس المرجعي المهم تحت إشراف الحكومة، وجعله يستند إلى المعاملات الفعلية، وإلغاء معظم الأسعار المنفصلة البالغة ١٥٠ سعرا.

ابتكار حديث

ظلت البنوك في لندن تقرض بعضها البعض على مدى قرون، ولكن فكرة "ليبور" حديثة نسبيا. وترجع جذورها إلى النمو المفاجئ الذي شهده مطلع الثمانينات من القرن العشرين في استخدام العقود الآجلة للحماية من مخاطر أسعار الفائدة. ونشأت الحاجة في ذلك الوقت إلى أسعار معيارية جيدة لتسوية هذه العقود. ولجأت الأسواق إلى المجموعة المعنية بقواعد العمل في الصناعة المصرفية وبنك إنجلترا ليوفر لها هذا السعر.

أهمية ليبور تُستمد من استخدامه على نطاق واسع كمقياس مرجعي لكثير من أسعار الفائدة الأخرى التي تُجرى المعاملات بالفعل على أساسها.

وأطلقت جمعية المصرفيين البريطانيين سعر "ليبور في عام ١٩٨٦ — بثلاث عملات فقط في البداية — هي الدولار والين والجنيه الاسترليني. ونشأ سعر "ليبور" كمقياس معياري موحد لتسعير قروض الشركات بأسعار فائدة متغيرة. ومع هذا، تزامن استحداثه مع نمو أدوات مالية جديدة قائمة على سعر الفائدة — مثل عقود الفائدة الآجلة ومبادلات أسعار الفائدة — وهي أيضا تتطلب مقاييس معيارية موحدة وشفافة لأسعار الفائدة.

ومن المفترض أن يكون ليبور انعكاسا للواقع — أي السعر المتوسط لما تعتقد البنوك أنه سيتعين عليها دفعه لاقتراض مقدار "معقول" من العملة لفترة قصيرة محددة. أي أنه يمثل تكلفة الأموال — برغم أن البنك قد لا يكون في حاجة فعلية إلى الأموال في أي يوم معين.

لكن كان سعر ليبور موضع هجوم من منطلق أن طريقة تحديد أسعار الفائدة مشوبة بالعيوب ومعرضة للخروج بنتائج مشوهة في فترات الضغوط السوقية عند توقف البنوك عن إقراض بعضها على مستوى الطائفة الكاملة لأجل الاستحقاق، من الإقراض لليلة واحدة حتى الإقراض لمدة عام.

ومن التحديات المباشرة التي واجهت موثوقية ليبور بقدر كبير، محاولات التلاعب بهذا السعر (وبأسعار معيارية أخرى) من جانب بنك بريطاني كبير هو باركليز الذي وافق في يونيو ٢٠١٢ على دفع غرامات

كل أيام الأسبوع في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا، يقوم ثمانية عشر بنكا من البنوك الكبيرة، تحت إشراف جمعية المصرفيين البريطانيين (British Bankers' Association)، بإبلاغ سعر الفائدة الذي يمكنهم من اقتراض مبلغ "معقول" من الدولارات من بعضها البعض في ظل ما يُطلق عليه سوق المعاملات بين بنوك لندن. وتبلغ هذا البنوك أسعار الفائدة على الاقتراض لخمسة عشر أجل استحقاق مختلفة تتراوح بين القروض لليلة واحدة إلى القروض لمدة عام. وتتولى وكالة الأنباء "تومسون رويترز" جمع أسعار الفائدة المبلغة من هذه البنوك نيابة عن مجموعة المصرفيين، وتطرح جانبا أعلى وأدنى أربعة أسعار، وتحسب متوسط البقية. وبعد ذلك تعلن الوكالة متوسط السعر الذي قالت البنوك إنه يمكنها الاقتراض به لكل أجل من أجل الاستحقاق الخمسة عشر. وتُجرى هذه العملية كذلك على تسع عملات أخرى. ويُطلق على المتوسط — الذي غالبا ما يُشار إليه بصيغة المفرد وإن كان هناك ١٥٠ سعر فائدة — "سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن" (ليبور).

وهذا السعر هو أحد أفضل أسعار الفائدة المعروفة وأهمها على مستوى العالم.

ولكن أهميته لا ترجع إلى أن البنوك تُجرى بالفعل المعاملات فيما بينها على أساس السعر المعلن — وإن كان ذلك ممكنا. ولكن تُستمد أهمية "ليبور" من استخدامه على نطاق واسع كمقياس مرجعي لكثير من أسعار الفائدة الأخرى التي تُجرى المعاملات بالفعل على أساسها. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن الخزانة البريطانية، هناك عقود مالية بقيمة ٣٠٠ تريليون دولار مرتبطة بسعر ليبور — ولا يتضمن هذا الرقم أسعار الفائدة على عدد لا يُحصى من القروض العقارية السكنية ذات الفائدة المتغيرة والقروض الاستهلاكية بعشرات المليارات من الدولارات التي تستخدم ليبور، بطريقة أو بأخرى، كسعر مرجعي.

ونظرا لأن الدولار الأمريكي هو أهم عملات العالم، فربما كانت أسعار "ليبور" على الدولار الأمريكي هي الأكثر شيوعا والأوسع استخداما. وهناك مجموعات أخرى — يتراوح حجمها بين ٦ بنوك و١٦ بنكا — تقوم بالإبلاغ على أساس يومي عن التكلفة التي يمكن أن تتحملها على القروض قصيرة الأجل في سوق المعاملات بين بنوك لندن بالدولار الأسترالي، والجنيه الاسترليني البريطاني، والدولار الكندي، والكرونة الدنماركية، واليورو، والين الياباني، والدولار النيوزيلندي، والكرونا السويدية، والفرنك السويسري.

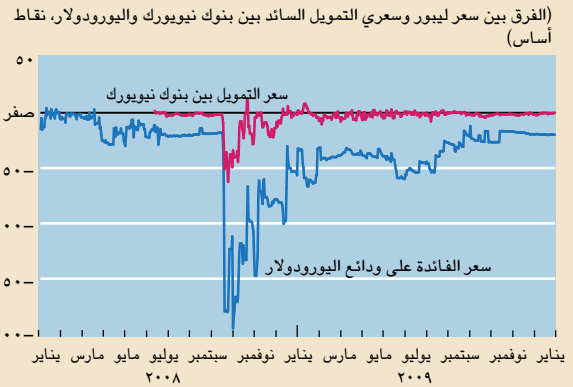
جراء هذا التلاعب يصل مجموعها إلى حوالي ٤٥٠ مليون دولار لجهات تنظيمية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتخضع بنوك أخرى للتحقيق نتيجة لعدم دقتها في إبلاغ أسعار ليبور، بينما تشير تقديرات محللي حصص رأس المال المصرفي إلى أن تكلفة الغرامات والدعاوى يمكن أن تصل إلى حوالي ٥٠ مليار دولار.

ولكن حتى قبل أن يدور الجدل حول التحقيق في هذا التلاعب ومدى دقته، كان كثيرا ما يُقال إن ليبور "خيالا مريحا" نظرا للانفصال بين أسعار ليبور المستخدمة كمقاييس مرجعية وسعر الاقتراض الفعلي في سوق المعاملات بين بنوك لندن. فمعظم البنوك تقرض بعضها البعض أموالا لمدة أسبوع أو أقل، إذن تُحدد معظم أسعار ليبور على القروض ذات آجال الاستحقاق الأطول بناء على افتراضات مستنيرة. ومع هذا، ترتبط حوالي ٩٥٪ من المعاملات التي تستخدم أحد أسعار ليبور كسعر مرجعي — من مشتقات أسعار الفائدة إلى القروض العقارية السكنية — بمؤشر أسعار الفائدة على القروض بأجل استحقاق ثلاثة شهور أو أكثر. ووفقا للخزينة البريطانية، فإن آجال الاستحقاق البالغة ثلاثة شهور للقروض بالدولار الأمريكي (أو "المدة المتبقية من أجل القرض" كما يُطلق على فترة الاستحقاق) هي الأكثر شيوعا. وفي إشارة أخرى إلى أن الإقراض غير المضمون لأجل محدد أصبح خيالا، اتخذت مؤسسة "أيكاب" (ICAP)، وهي مؤسسة مسجلة كبيرة في لندن، قرارا بالتوقف عن نشر مؤشرات سعر التمويل السائد بين بنوك نيويورك ("NYFR" - New York Funding Rate) لشهر وثلاثة شهور، وهو بديل لسعر ليبور، نتيجة لنقص البيانات الواردة من البنوك التي تتخذ من نيويورك مقرا لها.

واتضح مع ذلك أن أسعار ليبور دقيقة إلى حد معقول، فهي تتبع عن كثب في معظم الوقت مقاييس مرجعية مشابهة ترتبط بأسعار التمويل المصرفي الفعلي غير المضمون كتلك الخاصة بالأوراق التجارية. والاستثناء البارز كان هو الفترة اللاحقة مباشرة لإخفاق المؤسسة المصرفية الاستثمارية ليمان برانرز في نيويورك الذي حدث في سبتمبر ٢٠٠٨، والذي تسبب في وقوع الأزمة المالية العالمية. واتخذ سعر ليبور على القروض بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر اتجاها مخالفا لسعرين مماثلين على القروض قصيرة الأجل يُتاحا للجمهور وهما "سعر التمويل

تفاوت حاد

بعد انهيار ليمان برانرز في سبتمبر ٢٠٠٨، كان سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر أقل بكثير من سعري فائدة مماثلين - هما سعر الفائدة على الودائع باليورودولار لثلاثة أشهر وسعر التمويل السائد بين بنوك نيويورك لثلاثة أشهر.



المصدر: حسابات المؤلف.
ملحوظة: أسعار الفائدة على الودائع باليورودولار هي أسعار الفائدة على الودائع المقومة بالدولار الأمريكي في بنوك خارج الولايات المتحدة، وكانت مؤسسة السمسرة «أيكاب» ومقرها لندن تعد «سعر التمويل السائد بين بنوك نيويورك» بناء على المعلومات التي كانت تبلغها البنوك الرئيسية العاملة في نيويورك، وكان مصصما بحيث يمثل انعكاسا لتكاليف الاقتراض قصير الأجل التي تتحملها هذه البنوك. وتوقفت مؤسسة «أيكاب» عن إبلاغ سعر التمويل السائد بين بنوك نيويورك في أغسطس ٢٠١٢. نقطة أساس ١٠٠٠/١ من ١٪.

السائد بين بنوك نيويورك" لمؤسسة "أيكاب" وسعر الفائدة على الودائع باليورودولار لثلاثة أشهر، وهي الودائع المقومة بالدولار الأمريكي في بنوك خارج الولايات المتحدة.

وكان سعر ليبور أقل من سعر اليورودولار في أوائل عام ٢٠٠٨ ولكنه كان أقل كثيرا في الفترة اللاحقة مباشرة لانهايار ليمان. ويبدو أن سعر ليبور ظل يسير على نهج سعر التمويل السائد بين بنوك نيويورك (NYFR) عن كثب، إلا في الفترة التي أعقبت انهيار ليمان مباشرة، حينما كان سعر نيويورك بالقطع منخفضا أيضا (راجع الرسم البياني).

ومن ناحية، ربما كان سعر ليبور أقل بعد انهيار ليمان نتيجة للعواقب غير المقصودة التي نتجت عن قاعدة جمعية المصرفيين البريطانيين التي تهدف إلى ضمان إبلاغ البنوك عن تكاليف اقتراضهم بصدق: النشر الفوري لتقارير البنوك المنفردة. وبينما يشجع ذلك عادة على الأمانة، ربما عاد هذا الضمان بنتائج عكسية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فتشير التقارير إلى أن البنوك كانت تجد غضاضة في التطرق إلى المشكلات التي تواجهها في الحصول على تمويل من خلال إبلاغ سعر فائدة أعلى مما كان يُحصل من بنوك أخرى. وبالتالي، كان البنك الذي يعاني من مشكلات في التمويل يجد سببا لإبلاغ معدلات أقل مما كان يعتقد أنه سيحصل عليه في الحقيقة، وذلك لإخفاء مشكلات السيولة التي يواجهها. وبالفعل، أشار عدد من الدراسات إلى أن البنوك كانت تقدم أسعارا أقل من القيمة الحقيقية بعد انهيار البنك الاستثماري بيير ستيرنز في مارس ٢٠٠٨ وكذلك بعد انهيار ليمان بعد مضي ستة أشهر.

وتوصلت دراسات أخرى إلى أن هناك مواقف تشير إلى عدم دقة البنوك في إبلاغ بياناتها. ولكن الدراسات التي كانت تبحث عن علامات تواطؤ خاصة بالبنوك لم تكن حاسمة بوجه عام.

وتعالقت بعض الأصوات بعد الفضيحة تنادي بإلغاء سعر ليبور. ولكن نتيجة لأهميته البالغة واستخدامه كمقياس مرجعي على نطاق واسع، جاء قرار الحكومة البريطانية يفيد بعدم إمكانية إلغائه وضرورة إنقاذه.

فأولا، طرحت الحكومة البريطانية اقتراحا بتولي مسؤولية الرقابة على ليبور بدلا من المجموعة المصرفية التي قال عنها مارتين ويتلي، مدير عام هيئة الخدمات المالية البريطانية إنها "من الواضح قد فشلت في الإشراف بشكل سليم على عملية تحديد سعر ليبور". واستعرض ويتلي التغييرات التي اقترحتها الحكومة في تقرير نُشر في أواخر سبتمبر.

وفي ظل الإصلاح المقترح، سيظل سعر ليبور يتحدد يوميا على أساس التقارير التي ترفعها المجموعات المصرفية إلى جهة تنظيمية في المملكة المتحدة. وثمة حاجة على أن تلتزم البنوك بتقديم بيانات تدل على أن أسعار الفائدة التي تقدمها تمثل انعكاسا دقيقا لتكاليف اقتراضها. وبرغم أن الحكومة ستظل تعلن للجمهور عن الأسعار المقدمة، فسوف تفعل ذلك بفترة تأخر تمتد لثلاثة أشهر حتى لا يكون هناك سبب يدفع البنوك إلى عدم إبلاغ السعر الحقيقي فيما يتعلق بتكاليفها في فترات الضغوط. وأضاف ويتلي، علاوة على ذلك، فإن الحكومة تقترح فرض عقوبات جنائية على البنوك التي لا تتوخى الدقة في إبلاغ الأسعار.

ومن أجل التركيز في إصدار أسعار ليبور على أسعار الفائدة المهمة - والتي يمكن التحقق من تكاليف تمويلها- سيجري استبعاد عمالات أستراليا وكندا والدانمرك ونيوزيلندا والسويد بالتدرج وكذلك إلغاء أربعة آجال استحقاق. وسيخفض عدد أسعار ليبور من ١٥٠ إلى ٢٠ وهي أكثر الأسعار المهمة للمشاركين في السوق.

ومع ذلك، سيظل كثير من الأسعار غير مبني على معاملات فعلية بين البنوك. ومن ثم، يشجع تقرير ويتلي المشاركين في السوق على إعادة النظر في استخدام سعر ليبور كمقياس مرجعي والنظر في الحاجة إلى خطة احتياطية إذا توقفت أسعاره عن الصدور.

جون كيف، خبير أول في القطاع المالي بإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، صندوق النقد الدولي.



فرانثيسكا باستالي وديفيد كودي وسانجيف غوبتا

وكيف يمكن أن تتصدى السياسة العامة لارتفاع التفاوت؟ في دراسة تابعة لصندوق النقد الدولي مؤخرًا، قمنا بدراسة اتجاهات عامة عالمية في تفاوت الدخل والدور الذي يمكن أن تسهم به سياسات المالية العامة — الإنفاق الحكومي والضرائب — في الحد منه. ففي الاقتصادات المتقدمة، كان لسياسة المالية العامة دور كبير في الحد من التفاوت، ولكن يرجح أن تكون حماية دور إعادة التوزيع أصعب مع طول أمد ضبط أوضاع المالية العامة على مدى العقود القادمة مع سعي عدد كبير من البلدان إلى خفض الدين العام والهبوط به إلى مستويات قابلة للاستمرار. وفي المقابل، لم يكن لسياسة المالية العامة سوى دور محدود في إعادة توزيع الدخل في الاقتصادات النامية، التي لا تملك الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق العام بتوزيع مختلف. وللحد من التفاوت، يتعين على الحكومات في هذه الاقتصادات تحقيق إيراد أكبر ووضع عدد أكبر من أدوات إعادة توزيع الإنفاق، من قبيل المعاشات التقاعدية العامة والتحويلات الموجهة للمستحقين.

مسار تفاوت الدخل

لدراسة الاتجاهات العامة العالمية في تفاوت الدخل، قمنا بتجميع قاعدة بيانات شاملة عن الدخل المتاح للإنفاق (أي مقدار ما يملكه الأشخاص للإنفاق، بما

مسألة تزايد تفاوت الدخل موقع الصدارة في الجدل العام في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. وتمثل العولمة وإصلاحات سوق العمل والتقدم التكنولوجي — وكلها عوامل تحبذ في الغالب وجود عاملين ذوي مهارات أعلى — قوى دافعة مهمة لتباين الحظوظ.

وقد أعرب كل من صانعي السياسات والمعلقين على حد سواء عن قلق عميق بشأن العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الزيادة المستمرة، والحادة في أغلب الأحيان، في حصة الدخل الذي تحصل عليه الفئات الأعلى دخلًا. ويعتقد كثيرون أن خفض تفاوت الدخل عنصر حاسم لتعزيز الاستفادة على نطاق أوسع من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وثمة ضرورة لبعض التفاوت باعتباره حافزا للاستثمار والنمو، إلا أن هناك أدلة على أن التفاوت يمكن أن يخنق النمو، إذا كان مفرطًا (راجع مقال «المساواة والكفاءة» في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). وذهب عدد من الخبراء البارزين في الأونة الأخيرة إلى أن تزايد تفاوت الدخل كان أحد العوامل المهمة وراء الأزمة المالية.

تحتل

اتسمت مكافحة تفاوت الدخل عن طريق إعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي بفعالية أكبر في الاقتصادات المتقدمة منها في الاقتصادات النامية

حصّة عادلة

والمحيط الهادئ، كما زاد في ٩ بلدان من ١٢ بلدا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، المنطقة الوحيدة التي تراجع فيها التفاوت في المتوسط على مدى الفترة، زادت عدم المساواة برغم ذلك في ١٠ بلدان من ٢٦ بلدا.

وثمة اتجاه عام آخر ملفت للنظر هو الزيادة الحادة في حصة الدخل الذي يحصل عليه الأثرياء للغاية منذ أوائل الثمانينات (راجع مقال «أكثر أم أقل» من عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). وركزت الأدلة على حصة الدخل السوقي (الدخل قبل الضرائب والتحويلات الاجتماعية) الذي تحصل عليه أغنى فئات السكان. وعلى سبيل المثال، حصل أغنى ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة على ٣٠٪ من الدخل السوقي في عام ١٩٨٠ وعلى ٤٨٪ منه في عام ٢٠٠٨. وكان هناك اتجاه مشابه في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكذلك في الهند والصين، إلا أنه كان أقل وضوحا بكثير في أوروبا الجنوبية والبلدان الاسكندنافية وغير موجود بصورة شبه كلية في بقية بلدان أوروبا القارية واليابان.

خفض التفاوت في الاقتصادات المتقدمة

أسهمت الضرائب والتحويلات العامة بدور كبير في موازنة زيادة التفاوت في كل الاقتصادات المتقدمة تقريبا. وعلى مدى العقدين الماضيين، حدث سياسة المالية العامة من التفاوت بمقدار الثلث في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وغالبا ما كانت سياسة المالية العامة تحدث أيضا تأثيرا أكبر من حيث إعادة توزيع الدخل في البلدان التي ترتفع فيها مستويات التفاوت في الدخل السوقي. ففي عام ٢٠٠٥ على سبيل المثال، حدث سياسة المالية العامة من تفاوت الدخل، على النحو الذي يقيسه معامل جيني، بمقدار ٢٠ نقطة أو أكثر في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال، التي كان لديها جميعا بعض من أعلى مستويات التفاوت في الدخل السوقي من بين الاقتصادات المتقدمة، مع ترواح معاملات جيني بين ٠.٥٦ و ٠.٤٨. وقد تحقق الجزء الأكبر من عملية إعادة التوزيع هذه من خلال النفقات — لا سيما التحويلات التي يتلقاها المواطنون بغض النظر عن دخلهم، مثل المعاشات التقاعدية العامة ومزايا رعاية الطفل الشاملة. وتوزع هذه التحويلات بمساواة أكبر بكثير من الدخل السوقي وتمثل التأثير الأكبر نسبيا لسياسة المالية العامة من حيث إعادة توزيع الدخل في كل من النمسا وبلجيكا وهنغاريا وبولندا والاقتصادات الاسكندنافية. وفي المتوسط، يكون مقدار الدخل المعاد توزيعه بهذه التحويلات ضعف ما كان سيتحقق من خلال الضرائب (راجع الرسم البياني ٢).

في ذلك المنافع الاجتماعية، مخصصا منه ضرائب الدخل) في ١٥٠ اقتصادا متقدما وناميا في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٠. واستخدمنا المؤشر الأكثر شيوعا لتفاوت الدخل، معامل جيني، لتقييم التغيرات في توزيع الدخل. (ويتراوح معامل جيني من صفر، حين يكون لكل شخص نفس الدخل، إلى ١، حين يحصل شخص واحد على جميع الدخل).

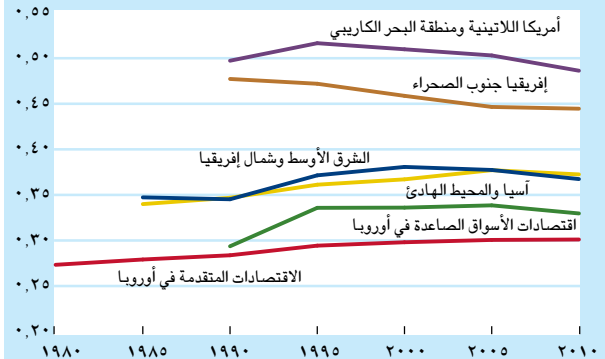
وخلصنا إلى أن عدم المساواة في الدخل المتاح للإنفاق قد زاد في معظم الاقتصادات المتقدمة وفي عدد كبير من الاقتصادات النامية على مدى العقود الأخيرة (الرسم البياني ١)، وأن التفاوت أعلى بكثير في الاقتصادات النامية منه في الاقتصادات المتقدمة.

وتتوافر بيانات لعينة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة والنامية للفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة، زاد التفاوت في ١٥ من ٢٢ اقتصادا متقدما وفي ٢٠ من ٢٢ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا. وزاد التفاوت في ١١ من ٢٠ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي — المنطقة التي كان لديها بالفعل أقل مستوى من عدالة توزيع الدخل، وإن كان قد تراجع منذ ذلك الحين في معظم البلدان. وزاد التفاوت في ١٣ من ١٥ بلدا في منطقة آسيا

الرسم البياني ١

اتجاهات عامة في التفاوت

يبلغ تفاوت الدخل أعلى مستوياته، برغم تراجعه، في أمريكا اللاتينية، وأدنى مستوياته في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا. (معامل جيني)



المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى قواعد بيانات مختلفة للتفاوت. ملاحظة: معامل جيني الذي تتراوح درجاته بين صفر والتي تعطي عندما تتساوى جميع الدخل و ١ التي تعني أن فردا واحدا يحصل على دخل المجتمع كله.

وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو)، خفضت سياسة المالية العامة معامل جيني في المتوسط بنسبة لم تتجاوز نقطتين مؤبوتين، من ٠,٥٢ إلى ٠,٥٠. وبلغ التراجع في ١٥ اقتصادا أوروبا نحو ٢٠ نقطة مئوية، من ٠,٤٦ إلى ٠,٢٧. غير أن هناك أدلة على أن التراجع الأحدث في التفاوت في أمريكا اللاتينية يعزى جزئيا إلى اعتماد سياسة للمالية العامة تتسم بقدر أكبر من إعادة توزيع الدخل.

تأثير أقل في الاقتصادات المتقدمة

من الاتجاهات المثيرة للقلق تراجع تأثير سياسة المالية العامة في مجال إعادة توزيع الدخل منذ منتصف التسعينات في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة. ويوضح الرسم البياني ٤ كيفية تغير انعدام المساواة في الدخل السوقي والدخل المتاح للإنفاق للأسر المعيشية في عمر العمل منذ منتصف الثمانينات؛ ويمثل الفرق تأثير سياسة المالية العامة من حيث إعادة توزيع الدخل في كل فترة.

ففي الفترة بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات، ارتفع معامل جيني للدخل السوقي بمقدار ٣ نقاط مئوية، بينما لم يزد معامل جيني للدخل المتاح للإنفاق إلا بمقدار ٠,٨ من النقطة المئوية. وبعبارة أخرى، ازداد التفاوت كثيرا بين ما يكسبه الأشخاص، إلا أن الفرق بين ما توفر لديهم للإنفاق لم يتغير إلا قليلا.

ومن ثم، تكون سياسة المالية العامة قد وازنت ٧٣٪ من الزيادة في تفاوت الدخل السوقي على مدى هذا العقد. ورغم أن انعدام المساواة في الدخل السوقي زاد بدرجة أقل على مدى العقد التالي، فقد تراجع أيضا تأثير سياسة المالية العامة من حيث إعادة توزيع الدخل. ونتيجة لذلك، لم توازن سياسة المالية العامة سوى ٥٣٪ من هذه الزيادة خلال العقدين من منتصف الثمانينات إلى منتصف الألفينات، وزاد التفاوت في الدخل السوقي ضعفين على إعادة توزيع الدخل.

ويدعو تناقص تأثير سياسة المالية العامة إلى الدهشة نظرا لأنه في غياب إصلاح السياسات، يصبح لنظم الامتيازات الضريبية التصاعدية دور متزايد في إعادة توزيع الدخل مع زيادة التفاوت في الدخل السوقي، مثلا نتيجة ارتفاع معدل البطالة أو تزايد دخول الفئات الأعلى دخلا. وتشير الأدلة إلى أن تراجع تأثير سياسة المالية العامة يدل على إصلاحات جعلت نظام الامتيازات الضريبية أقل تصاعديا بوجه عام.

وتمثل ضرائب الدخل أداة أساسية أخرى لإعادة توزيع الدخل. وفي الواقع، تعيد ضرائب الدخل في معظم الاقتصادات توزيع الثروة بصورة أفضل من التحويلات المقيسة بالقدرة المالية (على أساس دخل المتلقي) وإن لم تكن بنفس جودة التحويلات غير المقيسة بالقدرة المالية.

ويكون تأثير سياسة المالية العامة من حيث إعادة توزيع الدخل أكبر حتى عندما تدرج تحويلات عينية، مثل الإنفاق العام على التعليم والصحة. وتخفف هذه التحويلات معامل جيني للدخل المتاح للإنفاق بنسبة تصل إلى ٦ نقاط مئوية وتدل على الاستفادة الشاملة من خدمات التعليم والصحة. وتحقق منفعة إضافية من زيادة المساواة في إتاحة التعليم هي خفض التفاوت في الدخل السوقي.

قيود على الاقتصادات النامية

تراجعت زيادة التفاوت في الاقتصادات المتقدمة على مدى العقود الأخيرة مقارنة بالفجوة بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة.

وتعزى زيادة التفاوت الكبيرة في الاقتصادات النامية بدرجة كبيرة لمحدودية تأثير سياسة المالية العامة من حيث إعادة التوزيع لدى هذه البلدان. ويدل ذلك بدوره على انخفاض مستويات الضرائب والإنفاق العام واستخدام عدد أقل من الضرائب التصاعدية وأدوات الإنفاق.

وتتجاوز الضرائب في الاقتصادات المتقدمة في المتوسط ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تكون أقل بكثير عموما في الاقتصادات النامية (عدا أوروبا الصاعدة)، في مستوى ١٥ إلى ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي (راجع الرسم البياني ٣). ونتيجة لذلك، يكون الإنفاق الحكومي أقل كثيرا في الاقتصادات النامية، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث يفسر انخفاض مستوى الإنفاق على التحويلات معظم الفرق.

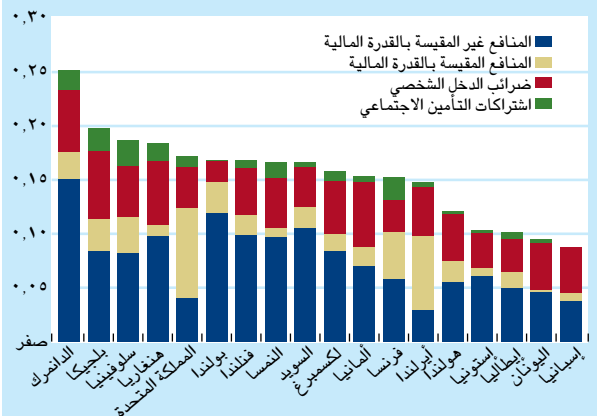
وعلى سبيل المثال، بينت دراسة أجريت في أوائل الألفينات أن سياسة المالية العامة يمكن أن تفسر نحو ثلاثة أرباع الفرق بين أمريكا اللاتينية والاقتصادات الأوروبية المتقدمة في تفاوت الدخل المتاح للإنفاق. ففي ستة من بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل

الرسم البياني ٢

نحو المساواة

يكون للمنافع المتاحة للجميع التأثير الأكبر على عدم المساواة.

(تناقص في معامل جيني في بلدان الاتحاد الأوروبي نتيجة للضرائب والتحويلات)

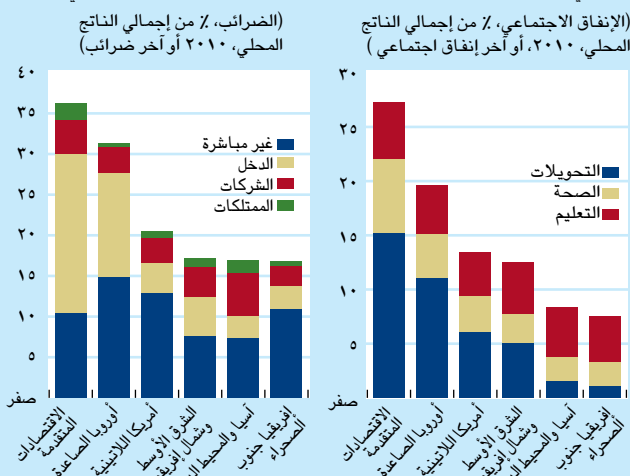


المصدر: Bastagli, Coady, and Gupta (2012) دراسة. ملاحظة: السياسات المحاكاة تعكس السياسات التي كانت سارية في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، مع تغير التوزيع الدقيقة حسب البلد. والأعراض العرض، تظهر تأثيرات الضرائب والتحويلات المختلفة حسب معامل جيني مرصوفة، رغم أن التأثير الكلي الموحد لا يمثل بالضرورة الحرفي مجموع تأثير كل ضريبة وكل تحويل.

الرسم البياني ٣

مزيد من الموارد ومزيد من الإنفاق

توجد في الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى من ضرائب الدخل والإنفاق الاجتماعي.



المصدر: Bastagli, Coady, and Gupta (2012) دراسة

وفي جانب الضرائب، يمكن أن تؤدي تدابير الإيراد التصاعدية إلى تفادي الحاجة إلى إحداث خفض كبير في التحويلات، رغم محدودية فعالية تلك التدابير إذا كانت الضرائب مرتفعة بالفعل. ويمكن أن يؤدي القضاء على فرص التهرب الضريبي والتحايل الضريبي، التي تستفيد

وفي عدد كبير من الاقتصادات، أدت الإصلاحات التي اعتمدت منذ منتصف التسعينات إلى خفض المنافع الاجتماعية، لا سيما إعانات البطالة والمساعدة الاجتماعية، مع خفض معدلات ضريبة الدخل أيضاً، وخصوصاً في مستويات الدخل الأعلى.

يجب خلال الفترة المقبلة من التشديد المالي أن تُعنى إصلاحات السياسة بحماية الدور المنوط بالضرائب والإنفاق في مجال إعادة توزيع الدخل.

منها عادة فئات الدخل الأعلى بالدرجة الأولى، إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي وكذلك تأثيره التوزيعي، كما يمكن أن تؤدي إليه أيضاً زيادة الاعتماد على الضرائب التصاعدية للثروة والملكية.

تعزيز إعادة توزيع الدخل في الاقتصادات النامية

يمكن التحدي الذي تواجهه الدول النامية في وضع سياسة للمالية العامة تعزز إعادة توزيع الدخل مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع النمو والحفاظ على استمرارية المالية العامة. وسيقتضي ذلك تعزيز قدرة الحكومات على تعبئة الموارد وتنفيذ عدد أكبر من برامج الإنفاق التي تعيد توزيع الدخل.

وفي جانب الضرائب، ينبغي أن يكون التركيز على توسيع الأوعية الضريبية وليس زيادة المعدلات الضريبية. ومن شأن التوسع في أوعية ضريبة الشركات وضريبة الدخل الشخصي، بالحد من الإعفاءات الضريبية وسد الثغرات وتحسين الامتثال الضريبي، أن يرفع الإيرادات لتمويل التحويلات التي تعيد توزيع الدخل. ومن شأن توسيع وعاء ضريبة الاستهلاك، بفرض ضريبة للقيمة المضافة مثلاً، أن يزيد إيرادات الضرائب. ويمكن تصميم ضرائب الاستهلاك هذه بحيث تتجنب التأثيرات الضارة المتعلقة بالتوزيع، بإعفاء الشركات الصغيرة مثلاً وتطبيق رسوم إنتاج على السلع الكمالية.

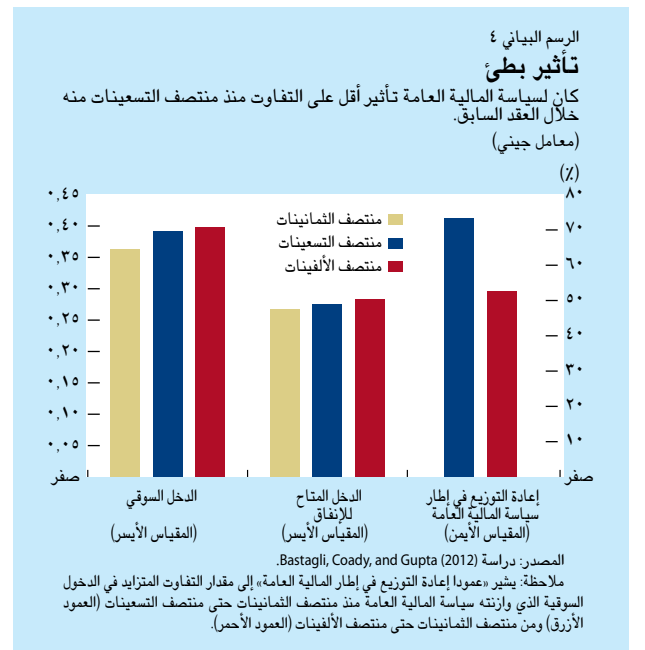
غير أن محدودية الإيرادات وزيادة الطلب على هذه الموارد لتمويل التنمية تعنيان أنه من الضروري أن يصبح للإنفاق العام دور أكبر في توزيع الدخل. ويمكن تحقيق ذلك بزيادة الاعتماد على النفقات الاجتماعية الموجهة للمستحقين، وليس للجميع، واستهداف حماية الأسر المعيشية المعرضة للمخاطر، وتحسين المخرجات التعليمية والصحية للأسر الفقيرة. ويمكن أن يوفر عدد كبير من البلدان أموالاً كثيرة بإلغاء الدعم العام على الأسعار، لما له من تكلفة مرتفعة ولافتقاره إلى الكفاءة. وترتبط برامج التحويلات النقدية المشروطة بالمنافع المقدمة للأسر المعيشية بالاستثمار في تعليم أفراد الأسرة وصحتهم. وقد نجحت هذه البرامج في كثير من البلدان النامية وينبغي أن تسهم بدور أكبر في استراتيجيات الحماية الاجتماعية. ويمثل التوسع في تغطية نظم المعاشات التقاعدية العامة وسيلة فعالة أخرى للحد من التفاوت. وحيثما يواجه ذلك التوسع معوقات قصيرة الأجل في القدرات الإدارية والمالية العامة، يمكن أن يكون هناك مبرر للتوسع في استخدام «المعاشات التقاعدية الاجتماعية» إلى أن يصبح من الممكن توسيع مظلة المعاشات التقاعدية. ■

فرانيسكا باستالي زميلة بحث في كلية لندن للاقتصاد؛ وديفيد كودي نائب رئيس شعبة؛ وسانجيف غوبتا نائب مدير، وكلاهما في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

ويبعث تدهور تأثير السياسات المالية العامة من حيث إعادة توزيع الدخل إلى مزيد من القلق نظراً لأنه يجب على عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة خفض الإنفاق وزيادة الضرائب على مدى العقد القادم من أجل خفض الدين العام المرتفع. وكانت عمليات خفض التي تنقرر في المالية العامة في الماضي تسفر عن زيادات قصيرة الأجل في التفاوت نتيجة تزايد البطالة، وخصوصاً بين العمالة غير الماهرة، والاعتماد الشديد على خفض الإنفاق.

وخلال الفترة المقبلة من التشديد المالي، يجب أن تُعنى إصلاحات السياسة بحماية الدور المنوط بالضرائب والإنفاق في مجال إعادة توزيع الدخل.

وعلى المدى القصير، يمكن أن تخفف سياسة المالية العامة من التأثير الضار للتشديد المالي من خلال ما يعرف بأدوات التثبيت التلقائي، مثل إعانات البطالة. ويمكن تخفيف آثار خفض الإنفاق الذي يزيد من التفاوت بحماية المنافع الاجتماعية الأكثر تدرجا وتحسين توجيهها للمستحقين. وقد استخدم هذا المنهج في الدانمرك وألمانيا وأيسلندا والسويد. ويمكن أن تؤدي الإصلاحات في الإنفاق المرتبط بدرجة أقل بإعادة توزيع الدخل، مثل التمويل العسكري، والدعم، وأجور القطاع العام، إلى تقليص الحاجة إلى خفض التحويلات الاجتماعية التي تسهم بدور أكبر في إعادة توزيع الدخل. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التوسع في برامج سوق العمل النشطة، مثل دعم البحث عن وظائف، ودعم الأجور الموجه للمستحقين، وبرامج التدريب، في التعجيل بتوظيف العمالة عندما يستأنف النمو الاقتصادي.



يستند هذا المقال إلى مذكرة للمناقشة ٠٨/١٢ لخبراء الصندوق، أعدها المؤلفون، بعنوان «تفاوت الدخل وسياسة المالية العامة».

نظرة جديدة إلى التنمية القابلة للاستمرار

جدول أعمال التنمية الجديد يتعين أن يكون عالميا بحق، ومهما من منظور الجميع، وواقعا في توزيع المسؤوليات

نعمت شفيق

وتشمل القضايا الأخرى العولمة والمصاعب التي تنطوي عليها مهمة إدارة هذه العملية، فضلا على إخفاقات السياسة والسوق التي كشفت عنها الأزمة والتي لا يزال يتعين معالجتها، وخاصة في القطاع المالي، والاتجاهات العامة الأطول أجلا مثل اتساع التفاوت في توزيع الدخل، والشيخوخة والنمو السكاني غير المتوازن، وانعدام الأمن الغذائي على المستوى العالمي، وتغير المناخ.

وقد أضحت التوصل إلى حل تعاوني لهذه التحديات أكثر إلحاحا حتى مما كان عليه في بداية القرن الحادي والعشرين، حينما تضافر المجتمع العالمي من خلال حملة "التنمية للألفية" التي أطلقتها الأمم المتحدة للتغلب على آفة الفقر وما يصاحبها من جوع ومرض ونقص في الفرص.

ضرورات جديدة

لقد تركز الاهتمام عند وضع الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة الحد من الفقر المدقع. وبينما لا تزال هناك ثغرات كبيرة مقارنة بالأهداف المحددة في "إعلان الألفية"، فالإنجازات التي تحققت عظيمة. دعونا لا ننسى على سبيل المثال أن معدل انتشار الفقر المدقع على مستوى العالم قد انخفض بمقدار النصف منذ عام ٢٠٠٠.

ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية أصابت العالم بانتكاسة كبيرة — انتكاسة لم يتعافى الاقتصاد العالمي منها تماما بعد. فلا تزال أوروبا تصارع أزمة مديونيتها، بينما اليابان والولايات المتحدة أيضا في حاجة إلى إصلاح المالية العامة. وتمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمرحلة تحول تاريخي: فالأمل في مستقبل أكثر إشراقا وأكثر ديمقراطية متوقف إلى درجة كبيرة على التحول الاقتصادي الذي يدعم النمو المرتفع على أساس عادل. وهناك أيضا التحدي المتمثل في ضمان استمرار ارتفاع الدخل بوتيرة سريعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، ولكن على نحو قابل للاستمرار اجتماعيا وبيئيا.

مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمقرر في ٢٠١٥، ينصب جُل الفكر على ما ينبغي أن يخلف هذا الإطار في قياس تقدم العالم نحو مكافحة الجوع والمرض والفقر. وأي إطار يخلف الأهداف الإنمائية يجب أن يمثل انعكاسا للتطلعات العالمية وأن يبنى على عملية تشاورية ثرية. وأعتقد أن الإطار الجديد يجب أن يغطي فهما أوسع للتنمية — فهما يهتم جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء.

ويبدو أن هناك اختلافا شاسعا بين العالم اليوم وما كان عليه منذ بضع سنوات. فمستويات الدين مرتفعة في كثير من البلدان إلى حد يمكن أن يجعلها تواجه صعوبة في اتخاذ مبادرات للإنفاق على مدى سنوات طويلة. وربما يتعين النظر مجددا في تحفيز القطاع المالي وتنظيمه، وتنقيح نماذج النمو القائمة لتوفير فرص عمل جديدة بالقدر الكافي، وإعادة النظر في أداء النظام النقدي الدولي.

وأكثر التحديات إلحاحا هي استعادة الثقة في التعافي العالمي. فبعد أن أبدى النمو العالمي بعض الصلابة في عام ٢٠١١، تباطأت وتيرته من جديد، وذلك في الأساس نتيجة لعدم اليقين بشأن تطورات الأوضاع في منطقة اليورو وأزمة المالية العامة المحتملة في الولايات المتحدة. وأي جهود تبذل لاستعادة الثقة في الاقتصادات المتقدمة يجب أن تصاحبها جهود لمعالجة ارتفاع البطالة وانتشارها ونقص فرص العمل الكريم في كثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط. وتزداد أزمة الوظائف حدة بصفة خاصة بين الشباب. ومن شأن ارتداد النمو الإيجابي أن يساعد على تخطي هذه الأزمة، ولكن حتى في ذلك الوقت سيتعين تعجيل وتيرة توفير فرص العمل لتتحرك بسرعة كبيرة نحو استيعاب كل من العاطلين عن العمل الموجودين بالفعل والداخلين الجدد إلى سوق العمل.



نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي.

ولننظر في المسائل التالية:

• **زيادة تفاوت الأجر:** شهدت العقود الماضية نموا اقتصاديا غير مسبوق أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة في المتوسط. ولكن بشكل عام، كانت مكاسب الأغنياء أكبر بكثير من التحسن في أحوال الفقراء. وازدياد عدم المساواة يولد حالة من السخط الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي.

• **تصاعد حالات البطالة المزمنة وانتشار البطالة:** بعد مضي خمس سنوات على وقوع الأزمة في سوق الرهن العقاري الأمريكية أولا، لا يزال هناك ٢٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم لا يستطيعون العثور على فرص عمل كريم، منهم ٧٥ مليون نسمة من الشباب الذين يواجهون مخاطر الانضمام إلى جيل ضائع.

• **عدم تكافؤ النمو السكاني في العالم:** يجب أن يوفر الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ ما يلزم من غذاء وفرص عمل لأكثر من ٩ مليار نسمة، منهم ٨٥٪ سيعيشون في البلدان التي تمر الآن بمرحلة النمو.

• **تغير المناخ يزداد تفاقمًا:** ففقدان التنوع البيولوجي كبير ولا يزال الاحترار العالمي مستمرا — وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وصلت الآن إلى مستويات تركز تدعو إلى القلق البالغ.

جدول أعمال عالمي بحق

كل هذه المشكلات متشابكة ولا يمكن حلها بمعزل عن بعضها. ولهذا السبب، فإن جدول أعمال التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥ يجب أن يتجاوز فهمنا التقليدي للتنمية — أي مساعدة البلدان الأقل نمواً في اللحاق بتلك البلدان الأكثر تقدماً. كذلك يجب أن يعالج جدول الأعمال أوجه الخلل المختلفة في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التداعيات التي تؤثر في نهاية المطاف على الفقراء والضعفاء في كل مكان.

ويتعين أن يكون نطاق جدول الأعمال الجديد عالمياً بحق، وأن يكون تحقيق أهدافه مهما للجميع، وأن يتسم بالواقعية في تحديد المسؤوليات — بالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. إن تأمين رفاهية الأجيال المستقبلية مسؤولية مشتركة يتحملها جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولكن يجب علينا توزيع الأعباء التي تستتبعها هذا المسؤولية بإنصاف في ظل الفروق الشديدة في قدرات البلدان المختلفة.

ويدعونا الترابط المتزايد إلى زيادة التنسيق بين السياسات. فنحن نحتاج إلى قيادة عالمية فعالة، ونحتاج إلى توافرها بسرعة. وينبغي للأمم المتحدة، التي تضم أعضاء من جميع أنحاء العالم، أن تواصل القيام بدور قيادي في تعزيز التعاون الدولي الفعال. ولكن يتعين أيضاً زيادة فعالية التنسيق بين الأطراف المتعددة. وبغير موارد، نحن لا يسعنا أن نضيع الوقت في مناقشات لا تنتهي بين البلدان، بينما لا نبلغ إلا أدنى حد من الأرضية المشتركة. نحن في حاجة إلى منهج جريء وواقعي في آن واحد، منهج يسمح لنا بالتحرك السريع من القول إلى الفعل.

جهود صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في مساعدة الاقتصاد العالمي على التعافي من الأزمة الاقتصادية، ويواصل التعاون مع البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ عضواً على كثير من الأصعدة لتحسين وضع الاقتصاد العالمي. وبرغم ما تحقق من تغير هائل في الخمس سنوات الأخيرة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به:

• **تعزيز الاستقرار العالمي:** استطاع صندوق النقد الدولي أن يحسن قدرته على ربط الخيوط بين البلدان والتركيز على استقرار

الاقتصاد العالمي ككل. ومن شأن وضع إطار معزز للرقابة الاقتصادية أن يسمح بإجراء تحليل أعمق للتداعيات والآثار العابرة للحدود. وقد عزز صندوق النقد الدولي قدرته على تقييم سياسات البلدان بدقة من منظور متعدد الأطراف. كذلك يكتف الصندوق تركيزه على القطاع المالي التي يكتسب أهمية حيوية.

• **دعم البلدان التي تعاني من هبوط اقتصادي:** التزم الصندوق منذ بدء الأزمة الاقتصادية العالمية بتقديم قروض لبلدانه الأعضاء تتجاوز ٣٠٠ مليار دولار أمريكي. وأجرى الصندوق إصلاحاً شاملاً في الإطار الذي ينظم أنشطة الإقراض كي يتسنى له تلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان الأعضاء بدقة أكبر، كما قام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض. واعتراضاً بحاجة البلدان الأعضاء منخفضة الدخل إلى المساعدة المالية، رفع الصندوق أيضاً مستوى الإقراض بشروط ميسرة ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.

نحن في حاجة إلى قيادة عالمية فعالة، ونحتاج إلى توافرها بسرعة.

• **إقامة "جدار ناري":** عزز الصندوق طاقة الإقراض المتاحة بدرجة كبيرة من خلال ضمان توافر ٤٦١ مليار دولار بناء على تعهدات البلدان الأعضاء بزيادة موارده.

• **جعل النمو أكثر شمولاً:** يتضح من البحوث التي أجراها الصندوق أن البلدان التي تتميز بتوزيع الدخل على نحو أكثر عدالة تبلي بلاء حسناً في الحفاظ على النمو. ويواصل الصندوق العمل مع منظمة العمل الدولية لصياغة مشورة بشأن السياسات المتعلقة بقضايا التوظيف وسوق العمل على نحو أكثر فعالية، ويعمل مع البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى لمساعدة البلدان على تعزيز الحماية الاجتماعية.

• **تصميم سياسات الاقتصاد الأخضر:** إن مشورتنا بشأن السياسات تشجع التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً عن طريق ضمان انعكاس الأسعار على التكلفة الكاملة للآثار البيئية الجانبية السلبية. على سبيل المثال، إن الاستعاضة عن الدعم المكلف لأسعار الطاقة الذي ينتفع بمعظمه الأثرياء بمساعدة مالية موجهة للفقراء يمكن أن تساعد على توفير أموال للإنفاق الاجتماعي والإنمائي وعلى مكافحة آثار تغير المناخ.

وتتمثل أكثر الأولويات إلحاحاً في التحرك الجماعي لمواجهة تعثر التعافي العالمي. فمواطن الضعف العالمية في عالم متشابك على نحو متزايد تجعل هذه المسألة ضرورية. وخير شاهد على ذلك الآثار المتتابة التي تصيب الثقة العالمية من جراء المشكلات في منطقة اليورو والتعافي الواهن في الولايات المتحدة. وبينما نمو الاقتصادات الصاعدة أخذ في التباطؤ، تشعر بلدان الدخل المنخفض بقلق كبير إزاء تزايد أسعار الغذاء وتقلب أسعار السلع الأولية، وهناك شعور متنام بالإحباط في مختلف بلدان الشرق الأوسط. ولن يتسنى لنا معالجة الانتكاسات المتجددة التي تلحق بالتعافي العالمي إلا إذا عملنا معاً.

وأهم مساهمة يمكن أن يقدمها صندوق النقد الدولي هي تعزيز الإدارة الاقتصادية والمالية السليمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار، ومن ثم وضع أسس النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص العمل، ويولد الموارد لحماية الفقراء والبيئة. ثم في نهاية المطاف يزرع بذور السلام والاستقرار. ونحن على استعداد للعمل مع البلدان أعضاء الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى كي ننقل جدول الأعمال العالمي إلى المستوى التالي. ■

العالم النامي يعيد تقييم ما
يعنيه أن يعتبر المرء فقيرا

رجل يستخدم هاتفًا محمولًا في سوق للإبل في بوشكار، الهند.

سؤال نسبي

مارتن رافاليون

ثابتة لسلع أساسية في أماكن مختلفة وتوايح مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك تحديد البنك الدولي لخط الفقر الدولي والبالغ ١,٢٥ دولار في اليوم، الذي يحول إلى عملات محلية فيما يسمى بتعادل القوة الشرائية. وفي المقابل، تحدد خطوط الفقر النسبي السائدة عند نسبة ثابتة من متوسط (وسيط) استهلاك الأسر المعيشية أو الدخل للشخص الواحد (أو المعادل لدخل الفرد البالغ) لبلد معين أو في سنة معينة. وخطوط الفقر التي غالبا ما تستخدم في أوروبا الغربية هي أمثلة على ذلك.

ويمثل اختيار الطريقة عاملا مهما في تقييم التقدم المحرز في مكافحة الفقر وفي مناقشات السياسة الطويلة بشأن إمكانات الحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي. وفعليا، عندما يكون خط الفقر ثابتا بالقيمة الحقيقية، فإن أي مقياس معياري للفقر يتراجع تلقائيا خلال فترة من فترات النمو التي ترتفع فيها جميع الدخول بصورة متناسبة. غير أن نفس عملية النمو لا تؤثر على مقياس الفقر عندما يحدد الخط عند نسبة مئوية ثابتة من متوسط الدخل أو الاستهلاك.

ويغلب على البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تحبذ خطوط الفقر المطلقة، بينما تفضل معظم البلدان مرتفعة الدخل خطوط الفقر النسبية. وتميل البلدان الأغنى أيضا إلى استخدام خطوط فقر أعلى. ويمكن أن يطلق على هذا التفضيل لاستخدام خط فقر وطني أعلى عبارة «الميل النسبي».

ويرصد الرسم البياني ١ خطوط الفقر الوطنية لنحو ١٠٠ بلد، مقارنة بنصيب الفرد من الاستهلاك، وكلاهما على أساس تعادل القوة

ارتفاع مستويات المعيشة في المتوسط في عدد كبير من البلدان النامية إلى إعادة تقييم ما يعنيه أن يعتبر المرء فقيرا. واستجابة لذلك، رفعت بعض من تلك البلدان خطوط الفقر لديها (مستوى الدخل الذي يعرف منه أن شخصا أو أسرة معيشية تعتبر فقيرة). فعلى سبيل المثال، ضاعفت الصين مؤخرا خط الفقر الوطني لديها من ٩٠ سنتا يوميا إلى ١,٨٠ دولار (معدلا ليعكس القوة الشرائية الثابتة لعام ٢٠٠٥). كذلك قامت بلدان أخرى مؤخرا بتعديل خطوط الفقر لديها برفعها — منها كولومبيا والهند والمكسيك وبيرو وفيت نام.

غير أن هذه التعديلات لا تبعث على الدهشة إلا بالكاد. فمقياس الفقر في سياق بعينه لا يكون مقبولا إلا إذا توافق بدرجة معقولة مع الأفكار السائدة عما يعنيه الفقر في ذلك السياق. ولا شك أن استمرار النمو الكلي سيسفر عن قيام مزيد من البلدان برفع مستوياتها. وقد حدث الشيء نفسه بمرور الوقت في معظم البلدان الثرية اليوم. وماذا يعني ذلك فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي أن نراقب بها التقدم الكلي المحرز في مكافحة الفقر؟ وهل ينبغي أن يتغير خط الفقر أيضا مع تغير متوسط الدخل؟

تقييم التقدم

تعود هذه الأسئلة بنا إلى نقاش قديم موضوعه ما إذا كان الفقر مطلقا أم نسبيا. والمقصود بتحديد خط الفقر المطلق هو أن يمثل قوة شرائية

ومع ذلك، يوجد تفسير آخر لسبب وجود خطوط فقر أعلى لدى الدول الأغنى، وهو تفسير يستند إلى فكرة وجود «آثار اجتماعية» على الرفاه. فمنهج الفقر المطلق ينظر إلى رفاه الفرد باعتباره تابعا للاستهلاك الخاص للفرد. وحسب هذا الرأي، لا توجد أهمية للمكان الذي يعيش فيه الشخص فيما يتعلق بكون ذلك الشخص يعتبر فقيرا لأن خط الفقر المطلق يمثل نفس مستوى الاستهلاك الحقيقي بين البلدان. وفي المقابل، يشتمل خط الفقر النسبي على محددات اجتماعية معينة للرفاه تتغير بتغير السياق. وحسب هذا الرأي، تدل خطوط الفقر على آثار الحرمان النسبي على الثروة — بمعنى أنه بالرغم من أن شخصين يحصلان على نفس الدخل الحقيقي، فإن الشخص الذي يعيش في البلد الأغنى يكون أسوأ حالا — وعلى تكاليف الإدماج الاجتماعي، أي النفقات الزائدة اللازمة للمشاركة في مجتمع غني مقارنة بمجتمع فقير. وقد انتهت بحوث أجريت في مجالات مختلفة إلى وجود أدلة تتسق مع وجود تلك الآثار الاجتماعية على رفاه الفرد — علم الإنسان وعلم النفس والاقتصاد.

وهكذا يكون هناك تفسيران متنافسان للرسم البياني ١. فحسب التفسير القائم على الأعراف الاجتماعية، تعتمد رفاه الفرد حصريا على استهلاكه الخاص. وينبع الميل النسبي من ميل البلدان الأغنى إلى استخدام أعراف أعلى للرفاه في تحديد الفقير. أما التفسير القائم على فكرة الآثار الاجتماعية فإنه لا يشترط اختلاف الأعراف، وإنما يفترض أن العيش في بلد أغنى يتطلب مستوى أعلى من الاستهلاك لبلوغ نفس مستوى الرفاه. ومن ثم فإن خطوط الفقر المتسقة مع الرفاه — والتي تتمثل ركيزتها في مستوى مشترك من الرفاه — ترتفع غالبا مع ارتفاع متوسط الاستهلاك في بلد ما. وتوجد لهذا التمييز النظري، المسلم بدقته، بين الأعراف الاجتماعية للرفاه والآثار الاجتماعية على الرفاه انعكاسات مختلفة على قياس الفقر على الصعيد العالمي. ويشير التفسير القائم على مفهوم الأعراف الاجتماعية باتجاه المقاييس المطلقة، بينما يشير التفسير القائم على الآثار الاجتماعية باتجاه مفهوم ما للفقر النسبي. ونتيجة لانعدام اليقين بشأن صحة أي من التفسيرين يكون من الضروري النظر في كل من المنهجين عند قياس الفقر العالمي.

مقياس عالمي للفقر النسبي

يصبح السؤال المطروح على المحللين إذن هو كيف يوضع مقياس عالمي معقول للفقر النسبي، لتكميل المقاييس السائدة للفقر المطلق. ويتطلب تحديد الفقر النسبي بنسبة ثابتة لمتوسط الدخل وجود افتراضات غير معقولة. وفي الواقع، يستلزم إما الافتراض بأن الأشخاص معيّنون فقط بالحرمان النسبي (بحيث لا يكون استهلاكهم الخاص مهما بصورة مستقلة عن استهلاكهم النسبي) أو الافتراض بأن تكاليف الإدماج الاجتماعي يمكن أن تكون صفرا تقريبا في أفقر الأماكن. وقد أعد باحثو البنك الدولي مقاييس جديدة للفقر تأخذ على محمل الجد الآثار الاجتماعية على الثروة (دراسة Ravallion and Chen, 2011). ومن الناحية الفنية، يطلق عليها مقاييس «نسبية بصورة ضعيفة»، مما يعني أن خط الفقر يرتفع مع ارتفاع متوسط الدخل ولكن ليس كنسبة ثابتة لذلك الدخل. ويمكن النظر إليها أيضا باعتبارها مقياسا يتناسب عكسيا مع «الإدماج الاجتماعي»، من حيث إن انخفاض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر النسبي بصورة ضعيفة يعني زيادة عدد الأشخاص الذين يستوفون احتياجات الإدماج الاجتماعي التي يراها أنها ذات صلة بالمجتمع الذي يعيشون فيه. ومن ثم فإنه يوجد لكل بلد خطان للفقر، خط الفقر المطلق الذي يبلغ

الشرائية. ويوجد الخط الأعلى في لكسمبرغ، عند مستوى ٤٣ دولارا في اليوم، بينما يصل خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتماثل مع لكسمبرغ في مستوى متوسط الإنفاق، إلى ١٣ دولارا في اليوم. ويكون الميل النسبي واضحا مع تراجع مستويات الاستهلاك. ويبلغ متوسط خط الفقر في أفقر ٢٠ بلدا أو نحو ذلك ١,٢٥ دولار في اليوم — وهو ما يحدد طريقة تحديد البنك الدولي لخط الفقر الدولي. وحتى بين البلدان النامية التي تستخدم خطوط فقر مطلق، فغالبا ما يكون لدى البلدان الأعلى دخولا في المتوسط خطوط فقر حقيقية أعلى. ويبدو على نطاق البلدان أن الفقر نسبي فعليا.

عرف اجتماعي

والسؤال المطروح على أخصائيي التنمية هو ما إذا كان ينبغي للهيئات العالمية المراقبة للفقر أن تسمح بتغير خط الفقر مع تغير متوسط الدخل. وتعتمد الإجابة على طريقة تفسير الميل في الخطوط الوطنية في الرسم البياني ١.

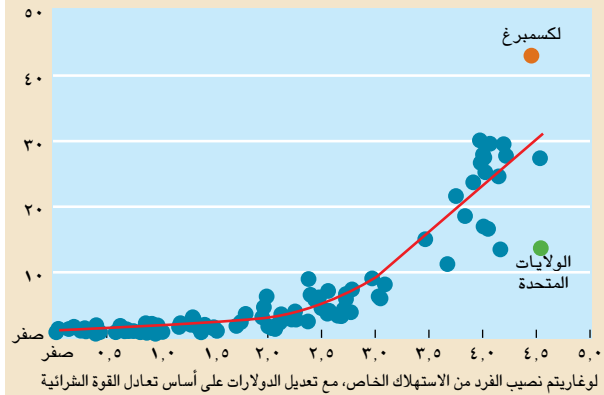
ويمكن أن يتصور خط الفقر باعتباره المعادل النقدي لمفهوم أساسي من الرفاه الإنساني في سياق معين — أي باعتباره عرفا اجتماعيا يمكن أن يتغير من سياق إلى آخر. فمقياس الفقر في سياق بعينه لا يكون مقبولا إلا إذا توافق بدرجة معقولة مع الأفكار السائدة عما يعنيه الفقر في ذلك السياق. وتختلف الأعراف بين المجتمعات الغنية والفقيرة وتتغير بمرور الوقت في الاقتصادات النامية. إلا أن استخدام خط فقر حقيقي أدنى في البلدان الأكثر فقرا يعني أنه إذا تقرر أن لشخصين نفس مستوى المعيشة — أي أن دخليهما يتيح لهما شراء تشكيلة متعادلة من السلع والخدمات — فإن الأمر ينتهي بمعاملة كل منهما بطريقة مختلفة حسب المكان والزمان الذي يعيش فيه كل منهما. وقد أدى ذلك التضارب إلى التشديد سابقا على قياس خط الفقر المطلق باستخدام خط فقر حقيقي مشترك، مثل ١,٢٥ دولار يوميا.

الرسم البياني ١

فقراء نسبي

غالبا ما تكون خطوط الفقر الوطنية المستخدمة في البلدان الفقيرة أقل كثيرا من خطوط الفقر المستخدمة في البلدان الغنية. ويمكن أن يطلق على هذا التفضيل لخطوط الفقر الأعلى في البلدان الأغنى عبارة «الميل النسبي».

(خط الفقر الوطني، حسب الشخص، وحسب اليوم، مع تعديل الدولارات على أساس تعادل القوة الشرائية)



المصدر: دراسة (Chen and Ravallion, 2012).

ملاحظة: تغطي البيانات نحو ١٠٠ بلد. وتم تحديد خطوط الفقر في تواريخ مختلفة منذ عام ١٩٩٠. ويعبر عن جميع خطوط الفقر على أساس تعادل القوة الشرائية الثابتة، بحيث يشتري الدولار الواحد نفس مقدار السلع والخدمات في كل بلد. ويوجد لدى أفقر ٢٠ بلدا أو نحو ذلك خط فقر يبلغ في المتوسط ١,٢٥ دولار في اليوم، وهو الخط الذي حدده البنك الدولي والذي يقال إن الأشخاص دونه يعيشون في فقر مطلق. ويمثل الخط الأحمر، الذي يرتفع مع ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك في البلدان، الميل النسبي، أي تفضيل البلد الأغنى لخط فقر أعلى.

في اليوم ١,٣ مليار شخص، مقارنة بعدد ١,٩ مليار شخص في عام ١٩٨١. ولم يكن التقدم متساويا بين المناطق، مع تراجع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق في جميع المناطق خلال الألفينات.

النجاح في مكافحة الفقر المطلق سيزيد على الأرجح من أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي.

ويوضح الرسم البياني ٢ أعداد الأشخاص الذين عاشوا في فقر مطلق وفي فقر نسبي في العالم النامي بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٨. وكان أكثر من ٨٠٪ من الأشخاص الذين عاشوا في فقر نسبي عام ١٩٨١ فقراء معدومين، ولكن بحلول عام ٢٠٠٨ تراجعت النسبة إلى أقل من النصف. ويعني ذلك أن حدوث زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي ولكن خرجوا من دائرة الفقر المطلق يترافق مع نجاح العالم النامي في تصديده للفقر المطلق. ويعني النمو الاقتصادي عموما انخفاض معدل الفقر المطلق، ولكنه أصبح يمرور الوقت يعني أيضا أن الاعتبارات النسبية أصبحت أكثر أهمية في عدد كبير من البلدان النامية. ويستجيب المقياس النسبي للفقر بطبيعة الحال بدرجة أقل للنمو الاقتصادي ويعطي ثقلا أكبر بعض الشيء لعدم المساواة. ومن ثم يمكن النظر إلى الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي باعتبارها الوجه المقابل للأعداد المتراجعة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مطلق. وقد جاء النجاح بتغيير فيما يعنيه أن يكون المرء ناجحا.

مكافحة الفقر المطلق

ليس من العدل تجاه أكثر من مليار شخص لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم التخلي عن التشديد على التصدي للفقر المطلق. ويجب أن يظل القضاء على ذلك الفقر المدقع هو الأولوية رقم ١ للمجتمع الإنمائي العالمي. إلا أن العالم يشهد حاليا تغيرات سريعة. فالتقارب في مستويات المعيشة في مختلف بلدان العالم يصاحبه تقارب ناشئ في أفكارنا بشأن ما يعنيه الفقر — وإن كان لا يزال أمامنا وقت طويل حتى نقول إن خط الفقر في الصين مثلا قد بلغ خط الفقر الأمريكي، دع عنك خط الفقر في لكسمبرغ. ولا شك أن أهدافا جديدة تتعلق بالفقر ستنشأ لتعكس هذه التصورات الجديدة. ونستطيع التسليم بتلك الحقيقة، والتسليم بأن النجاح في القضاء على الفقر المطلق سيزيد على الأرجح من أعداد الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي، دون أن يشتت جهودنا عن إخراج أفقر الأشخاص في العالم من دائرة الفقر المدقع. ■

مارتن رافاليون مدير إدارة البحوث في البنك الدولي.

المراجع:

Chen, Shaohua, and Martin Ravallion, 2012, "More Relatively-Poor People in a Less Absolutely-Poor World," World Bank Policy Research Working Paper 6114 (Washington).

Ravallion, Martin, 2012, "Poverty Lines across the World," in The Oxford Handbook of the Economics of Poverty, ed. by Philip N. Jefferson (New York: Oxford University Press USA).

Ravallion, Martin, and Shaohua Chen, 2011, "Weakly Relative Poverty," Review of Economics and Statistics, Vol. 93, No. 4, pp. 1251-61.

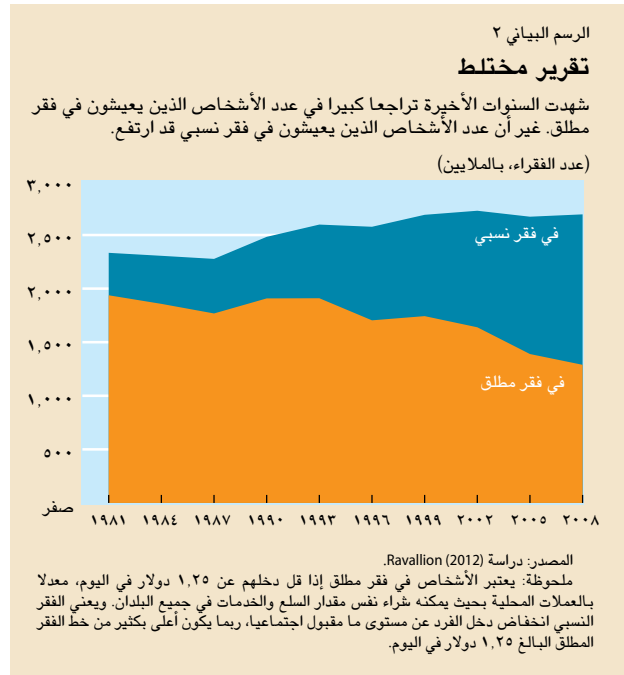
١,٢٥ دولار في اليوم، وخط أعلى (أو على الأقل ليس أدنى) هدفه بيان التكاليف الأعلى للإدماج الاجتماعي في البلد المعني. وفي أفقر البلدان، يكون الخط الثاني أيضا مقياسا للفقر المطلق.

وقد بنيت مقاييس خط الفقر النسبي بصورة ضعيفة بشكل يتوافق مع الميل النسبي الموصوف أعلاه. وهي تتسق مع الأدلة عن التصورات الذاتية للرفاه في البلدان النامية. ويشير إلى النسبة الضعيفة أيضا ما ظهر مؤخرا من دلائل على أن فكرة ما يعنيه الفقر في البلدان النامية أخذت في التغيير. ولا يدل ذلك بالضرورة على ارتفاع المستوى الحدي للرفاه — وإنما قد يكون الأمر أن وجود دخل أعلى يعتبر ضروريا لبلوغ نفس مستوى الرفاه.

وعند تطبيق هذا المنهج الجديد على البيانات، نجد أن ٤٧٪ — أقل قليلا من النصف — من سكان العالم النامي كانوا فقراء نسبيا في عام ٢٠٠٨. ومن تلك النسبة البالغة ٤٧٪، تبلغ نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر المطلق البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم ٢٢٪.

ولوضع ذلك في المنظور الصحيح، يبلغ معدل الفقر النسبي المناظر للبلدان مرتفعة الدخل (محموبا على أساس متسق) ٢٤٪ لعام ٢٠٠٨. ولكن بقدر أفضل ما يمكن تحديده من البيانات المتاحة، لم يكن هناك شخص واحد في تلك النسبة البالغة ٢٤٪ في البلدان مرتفعة الدخل قد عاش على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم (وإن كان من الممكن أن تكون المسوح بالعينة قد أغفلت إدراج بعض الأشخاص الفقراء للغاية، ولا سيما من هم بلا مأوى).

ونخلص إلى أن حدوث الفقر النسبي قد تراجع في العالم النامي، من ٦٣٪ من مجموع السكان في عام ١٩٨١ إلى ٤٧٪ في عام ٢٠٠٨ (دراسة Chen and Ravallion, 2012). ولكن على الرغم من تراجع النسبة، فإن نمو السكان يعني ارتفاع العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي بنحو ٣٦٠ مليون شخص على مدى تلك الفترة. وفي الوقت نفسه، تراجع حدوث الفقر المطلق في العالم النامي. فقد كانت النسبة الكلية للأشخاص الذين يعيشون دون مستوى ١,٢٥ دولار في اليوم ٥٢٪ في عام ١٩٨١ مقارنة بنسبة ٢٢٪ في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى ١,٢٥ دولار



الميزانيات العمومية المتضخمة

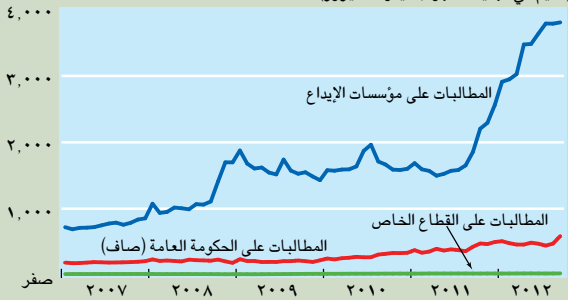


البنوك المركزية الكبرى ظلت تضخ السيولة لاحتواء آثار الأزمة المالية العالمية

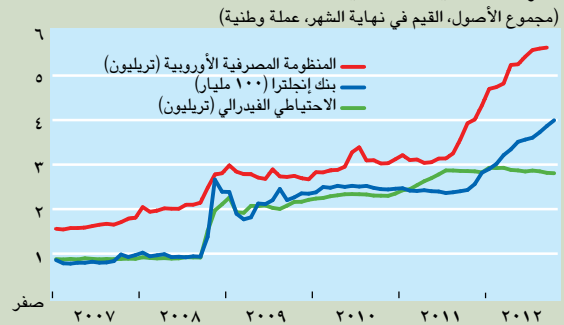
السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية لتخفيض العائدات طويلة الأجل، لا سيما أسعار الفائدة على القروض العقارية السكنية. وبرغم اختلاف موضع تركيز كل بنك من هذه البنوك المركزية الثلاثة إلى حد ما، كانت النتيجة واحدة وهي سرعة تضخم ميزانياتها العمومية. ومنذ أن بدأت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في أغسطس ٢٠٠٧، نمت الميزانية العمومية لبنك إنجلترا بواقع ٢٨٠٪، وتضاعفت الميزانية العمومية للمنظومة المصرفية الأوروبية بواقع ٢٤١٪، وبلغ نمو الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي ٢٢١٪.

منذ أن بدأت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧، اتسع كثيرا حجم الميزانيات العمومية لبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ووقعت البنوك المركزية ذاتها في مأزق على مستوى السياسات. فواجهت صعوبة في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية من جديد لدرء مخاطر الركود لأن أسعار الفائدة كانت منخفضة تماما بالفعل. ونتيجة لذلك، اعتمدت هذه البنوك المركزية سياسات غير تقليدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسواق المالية ومكافحة الركود عن طريق إنعاش الطلب الكلي.

المنظومة المصرفية الأوروبية قدمت مزيدا من الائتمان للبنوك (القيم في نهاية الشهر، بمليارات اليورو)

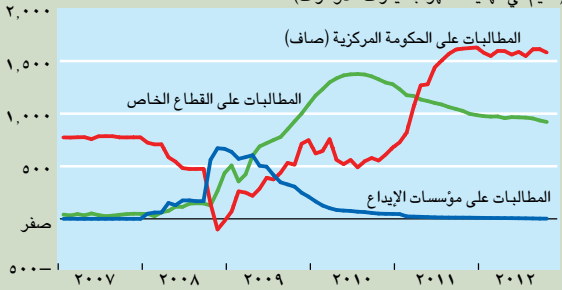


مجموع أصول البنوك المركزية شهدت طفرة أثناء الأزمة المالية العالمية (مجموع الأصول، القيم في نهاية الشهر، عملة وطنية)

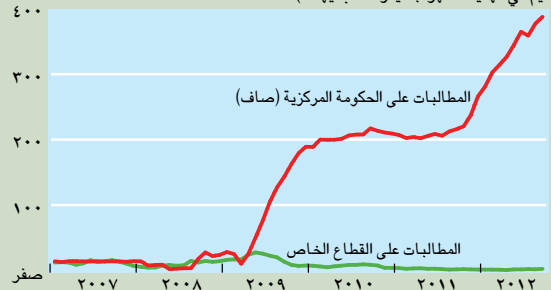


ملحوظة: تتألف المنظومة المصرفية الأوروبية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو.

الاحتياطي الفيدرالي اشترى سندات حكومية وأوراق مالية مضمونة برهون عقارية (القيم في نهاية الشهر، بمليارات الدولارات)



بنك إنجلترا اشترى أوراقا مالية حكومية (القيم في نهاية الشهر، بمليارات الجنيهات)



نبذة عن قاعدة البيانات

هذه البيانات مشتقة من قاعدة بيانات "الإحصاءات المالية الدولية"، التي تحتوي على إحصاءات جارية عن ١٩٤ بلدا، تغطي جميع جوانب التمويل الدولي والمحلي. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقع الإلكتروني التالي: <http://elibrary-data.imf.org>.

إعداد ريكاردو دافيكو وبرايان جون غولسميث من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

وبرغم أن كل بنك من هذه البنوك المركزية اتخذ منهاجا مختلفا، فقد عمل كل من البنوك الثلاثة بقوة لضخ السيولة كل في اقتصاده وسعى إلى تعزيز النمو. فقام بنك إنجلترا بتنفيذ سياسة تيسير كمي موجهة ركزت في معظمها على شراء أوراق مالية حكومية. ومنذ مارس ٢٠٠٩، بلغ إجمالي مشتريات بنك إنجلترا من الأوراق المالية الحكومية (ويطلق عليها سندات الدين الحكومي "gilts") ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. واتخذ البنك المركزي الأوروبي طائفة من التدابير، منها عمليات التمويل طويلة الأجل وبرنامج أسواق الأوراق المالية المحدود لدعم السندات السيادية. أما سياسة التيسير الكمي التي أطلقها الاحتياطي الفيدرالي فقد استخدمت شراء كل من

في مأمن من العاصفة

ظلت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية إلى حد كبير بمنأى عن الأزمة الجارية في منطقة اليورو، إلا أن ذلك قد يتغير بسرعة
باس باكر وكريستوف كلينغن

وعدا الذعر الذي حدث في أواخر عام ٢٠١١، فإلى حد كبير لم تصب بلدان المنطقة بأي سوء من أزمة منطقة اليورو التي بدأت منذ عامين — فيما يرجع بالدرجة الأولى إلى اعتمادها اليوم بدرجة أقل بكثير على الائتمان السهل المقدم من بنوك أوروبا الغربية لدعم الإنفاق المحلي وإلى قيامها باتخاذ إجراءات لكبح العجز الحكومي.

الصلات لا تزال قوية

تحدث هذه القدرة الظاهرة على تفادي الاضطراب الذي شهدته منطقة اليورو برغم استمرار الصلات القوية بين بلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي منذ عقدين، تزايد الترابط بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، من خلال التجارة وأيضاً من خلال القنوات المالية.

وتمثل أوروبا الغربية أكبر سوق للصادرات في المنطقة. وتمثل بعض الصادرات مدخلات لصادرات أوروبا الغربية. وقد أصبح عدد كبير من بلدان المنطقة جزءاً من سلسلة إمدادات توفر مدخلات للمنتجين النهائيين في أوروبا الغربية. وعلى سبيل المثال، أقامت

على حدود منطقة اليورو

تتضمن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية بلدان البلطيق وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا؛ وبلدان أوروبا الوسطى وهي الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا والجمهورية السلوفاكية؛ وبلدان أوروبا الجنوبية الشرقية وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود ورومانيا وصربيا وسلوفينيا؛ وبلدان شرق أوروبا وهي بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا. وتعتبر تركيا، التي تقع في كل من أوروبا وآسيا، جزءاً من المنطقة.

تغيبت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية بصورة ملحوظة عن أزمة منطقة اليورو. وقد أبدت الأسواق المالية قلقاً بالغا بشأن اليونان وأيرلندا والبرتغال، وبشأن إيطاليا وإسبانيا مؤخراً. إلا أنها لا تبدو قلقة بصورة مفرطة بشأن البلدان البالغ عددها ٢٢ في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية (راجع الإطار)، على الرغم من علاقاتها الوثيقة بمنطقة اليورو.

وفيما يعد خروجاً جذرياً عن ممارسات الماضي، يطلب المستثمرون غالباً علاوات مخاطر أقل على ديون هذه البلدان الأوروبية الأصغر والأقل ثراء مما يطلبونه لبلدان أوروبا الغربية: فقد بلغت علاوات المخاطر على الدين في إستونيا في بعض الحالات مستويات أقل من العلاوات التي تدفعها هولندا وبلغت العلاوات التي تدفعها بلغاريا ورومانيا مستويات أقل من العلاوات التي تدفعها إيطاليا وإسبانيا. ولم تكن الحال كذلك منذ بضع سنوات، حين انتشرت آثار الاضطراب السائد في أوروبا الغربية عقب وقوع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ بسرعة إلى اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية. وكان أمام المنطقة عدة سنوات من الازدهار، يدعمها بدرجة كبيرة الائتمان السهل المقدم من أوروبا الغربية. ولكن بعد إخفاق بنك ليمان برانرز الاستثماري في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨، توقفت البنوك في بلدان منطقة اليورو بصورة فجائية عن تقديم أي قروض جديدة، مما أدى إلى تقلص حاد في الطلب المحلي في معظم اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية. وأدى حدوث هبوط عام في التجارة العالمية إلى تفاقم الأزمة، وضرب صادرات المنطقة. ونتيجة لذلك، عانت بلدان المنطقة من انكماش اقتصادي غير مسبوق في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ومع بدء تعافي المنطقة في عام ٢٠١٠، كان إجمالي الناتج المحلي قد تراجع بنسبة وصلت في بعض البلدان إلى ٢٥٪، رغم أن بضعة بلدان، مثل ألبانيا وبولندا، أفلتت دون أن تصاب بأي سوء.



مجمع للتسوق والترفيه في وسط العاصمة البولندية وارسو.

المحلي في بلغاريا وكرواتيا وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا والجيل الأسود وسلوفينيا في نهاية عام ٢٠١١ (راجع الرسم البياني ١). ويتخذ هذا التمويل شكل مجموعات مصرفية أم في أوروبا الغربية

شركات صناعة السيارات الألمانية مرافق إنتاج في أوروبا الوسطى ونقلت جزءا من إنتاجها إلى تلك المنطقة. وتمثل الصلات التجارية أهمية خاصة لأوروبا الوسطى. ورغم أن بلدانا كبيرة مصدره للسلع الأولية مثل روسيا وأوكرانيا تقيم تجارة واسعة مع بلدان خارج أوروبا، فإن الأسعار التي تجلبها صادراتها في الأسواق الدولية ترتبط رغم ذلك بحسن حال اقتصادات أوروبا الغربية. وعلى نقيض ذلك، فإن أوروبا الجنوبية الشرقية أقل تكاملا مع أوروبا الغربية.

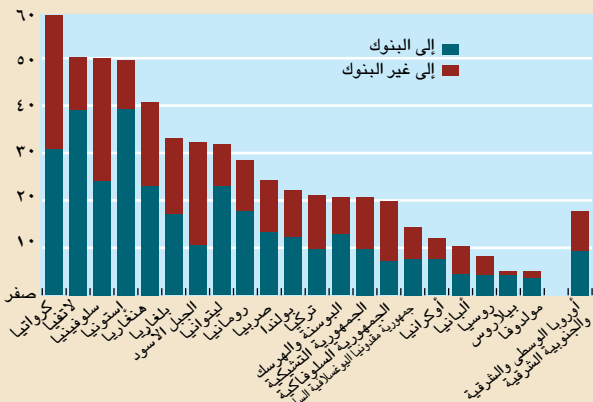
إلا أن الصلات المالية، التي تمثل عنصرا لا يقل في محوريته بالنسبة للعلاقة عن التجارة — بالدرجة الأولى من خلال البنوك — لا تزال تمثل أهمية أكبر. فالنظم المصرفية في المنطقة متكاملة بصورة محكمة مع بنوك أوروبا الغربية، سواء من حيث الملكية أو التمويل. وتمثل البنوك المملوكة لأجانب (ومعناها هنا البنوك التي يملك فيها كيان أجنبي حصة تزيد على ٢٥٪ ويكون هو المساهم الأكبر) نحو ٣٥٪ من السوق في بيلاروس وروسيا وسلوفينيا وتركيا، بينما تصل حصة البنوك الأجنبية في البوسنة والهرسك وكرواتيا والجمهورية التشيكية وإستونيا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية إلى ٨٠٪ من السوق. وفي المقابل، تمثل البنوك الأجنبية في المتوسط أقل من ٢٠٪ من السوق في منطقة اليورو.

غير أن البنك المملوك لكيان أجنبي لا يعتمد بالضرورة على التمويل الأجنبي. وعلى سبيل المثال، تمثل البنوك المملوكة لأجانب نسبة غالبية في الجمهورية التشيكية، إلا أن عملياتها ممولة محليا، من خلال الودائع غالبا. وتكون هذه البنوك أقل عرضة لانقطاع مفاجئ في التمويل الأجنبي — في هذه الحالة المكتب الرئيسي.

غير أن التمويل عبر الحدود من جانب البنوك الأجنبية مهم في عدد كبير من اقتصادات المنطقة. وقد تجاوز ٣٠٪ من إجمالي الناتج

الرسم البياني ١
روابط وثيقة

توفر البنوك الأجنبية الكبرى قدرا كبيرا من التمويل عبر الحدود للمقرضين، من البنوك وغير البنوك، في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية. (الإقراض المقدم من بنوك الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتلقية، الربع الرابع، ٢٠١١، ٪)



المصادر: بنك التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية الموقعية؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: تقوم بعملية الإقراض بنوك لها عمليات دولية في اقتصادات متقدمة. وتقوم البنوك المركزية الرقابية على هذه البنوك بإبلاغ بنك التسويات الدولية، الذي يقوم بإعداد البيانات. وبنك التسويات الدولية هو البنك المركزي للبنوك المركزية. ولا تتوفر بيانات عن كوسوفو.

النمو مدفوعا بصورة متزايدة بالصادرات وليس بطفرات الطلب المحلي التي تغذيها التدفقات الداخلة من رأس المال الأجنبي. وقد دخلت البلدان أيضا في برامج للحد من عجز المالية العامة. واتسمت المالية العامة في الفترة السابقة على أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالضعف، رغم أن زيادة الإيرادات الضريبية المتصلة بالطفرة خلقت وهما بوجود مركز قوي للمالية العامة. وأوضحت نهاية الطفرة أن الإيرادات الضريبية كانت مؤقتة إلى حد كبير: ففي عام ٢٠٠٩ تأرجح ميزان المالية العامة في المنطقة من فائض قدره ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى عجز قدره ٦٪. ولكن بحلول عام ٢٠١١، انخفض عجز المنطقة إلى ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن قامت معظم البلدان بضبط أوضاع المالية العامة لديها.

ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من البلدان يواجه مخاطر ملموسة. فالحاجة إلى إعادة تمويل الدين الخارجي الكبير تجعل شروط الاقتراض صعبة. وتؤدي أرصدة الدين الكبيرة بالعملة الأجنبية إلى تقييد سعر الصرف والسياسة النقدية. وتظل روسيا وأوكرانيا عرضة لتراجع أسعار السلع الأولية. ولا يزال عجز المالية العامة كبيرا في عدد من البلدان، على الرغم من الجهود الرامية إلى تصحيح أوضاع المالية العامة للحد من العجز والدين. وتواجه النظم المصرفية قيودا على حركتها نتيجة لوجود رصيد كبير من القروض المتعثرة، وهي مشكلة لم تكن موجودة قبل عام ٢٠٠٨.

مس من العدوى

اختبرت حدود صمود المنطقة في النصف الثاني من عام ٢٠١١، حين تفاقمت المشكلات في منطقة اليورو. فقد خضعت بنوك منطقة اليورو لضغوط كبيرة في التمويل. واستجابة لذلك، قامت بإيقاف عمليات التمويل الخارجي. وقامت البنوك الأجنبية بخفض تمويلها لأوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية بنسبة ٦,٥٪ في الفترة بين يونيو وديسمبر — مقارنة بانخفاض بلغ نحو ٣٪ لإفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وزيادة نسبتها ٢٪ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تقوم بتمويل عمليات الشركات المحلية المنتسبة لها، وكذلك الإقراض المباشر عبر الحدود للشركات الكبيرة. وفي روسيا وتركيا، رغم أن اختراق السوق من جانب بنوك أجنبية منخفض نسبيا، فغالبا ما تكمل البنوك المحلية ودائعها بالاقتراض في الأسواق الدولية للمعاملات بين البنوك وأسواق السندات الدولية لتمويل الإقراض المحلي.

وقد أُنذرت هذه الصلات المالية المحكمة بحدوث تأثير كبير على أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الصدمات الناشئة في أوروبا الغربية. وذلك ما حدث خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فقبل انهيار مؤسسة ليتمان براذرز، كانت البنوك الأم في أوروبا الغربية تمول التوسع السريع في الائتمان المحلي، مما أسهم في طفرة أسعار الأصول والطلب المحلي. ولكن عندما ضربت الأزمة العالمية أوروبا الغربية، توقفت هذه التدفقات فجأة، مما دفع بالمنطقة إلى هاوية ركود عميق، لم تبدأ حدته في التراجع إلا بعد تنشيط الصادرات إلى أوروبا الغربية في عام ٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢).

وعلى الرغم من قوة هذه الصلات المستمرة بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، لم يكن لأزمة منطقة اليورو التي بدأت منذ عامين نفس تأثير الأزمة المالية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ففي حين ارتفعت أسعار الاقتراض في بلدان منطقة اليورو الهامشية — بدءا باليونان ثم أيرلندا تليها البرتغال — بلا هوادة نتيجة لتزايد مخاوف المستثمرين، ظلت تكاليف الاقتراض النسبية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في مستويات ثابتة أو استمرت في التراجع مع نهوض المنطقة من الركود العميق.

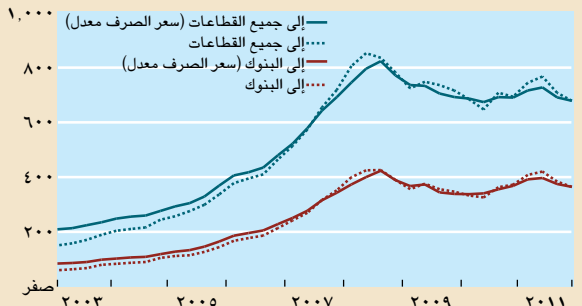
ويعزى السبب الرئيسي لعدم تأثر المنطقة هذه المرة بأزمة منطقة اليورو الراهنة، إلا بصورة محدودة للغاية، إلى عدم وجود اختلالات كبيرة. ففي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، كانت المنطقة عرضة لحدوث توقف مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الداخلة نظرا لاقتراض البلدان مبالغ كبيرة من الخارج (بالدرجة الأولى من بنوك أوروبا الغربية) لتمويل العجوزات الكبيرة في الحساب الجاري لديها. وبحلول عام ٢٠١٠، اختفى جزء كبير من هذه الاختلالات (راجع الرسم البياني ٣). واليوم، لا تعاني هذه الاقتصادات من فورة في النشاط الاقتصادي، كما يأتي

الرسم البياني ٢

التراجع

زادت البنوك في الاقتصادات المتقدمة إقراضها بصورة حادة إلى أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية إلى أن بدأت الأزمة المالية بانهايار مؤسسة ليتمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨.

(الإقراض المقدم من بنوك في اقتصادات متقدمة إلى المنطقة، بمليارات الدولارات)



المصدر: بنك التسويات الدولية.

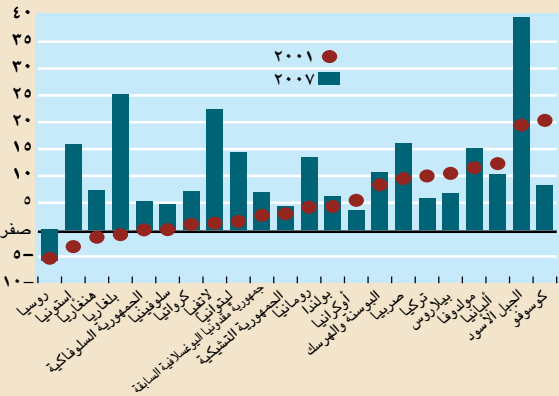
ملاحظة: يغطي الرسم البياني البنوك التي لها عمليات دولية في البلدان الأعضاء في بنك التسويات الدولية، وهو بنك مركزي دولي للبنوك المركزية المحلية. والهدف من تعديلات سعر الصرف إزالة أي تغير في التقييم يحدث بسبب تغيرات أسعار الصرف للبيانات المبلغه بعملة مشتركة، في هذه الحالة هي الدولار الأمريكي.

الرسم البياني ٣

اختفاء العجز

في عام ٢٠٠٧، كانت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية تسجل عجوزات كبيرة في الحساب الجاري تقلصت بدرجة هائلة بحلول عام ٢٠١١.

(عجز الحساب الجاري، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ملاحظة: يقيس الحساب الجاري للبلد دخله من الصادرات والاستثمارات في الخارج والتحويلات النقدية الواردة من بلدان أخرى مخصصا منه التدفقات على الواردات والدخل المحول إلى الملاك الأجانب لاستثمارات محلية والتحويلات النقدية إلى الخارج.

بشدة من خلال كل من القناتين التجارية والمالية. ومن شأن حدوث تراجع سريع في النمو في منطقة اليورو أن تتضرر الصادرات وتشد قيود الأسواق المالية وينكمش على الأرجح التمويل المقدم من البنوك الأم وتراجع التدفقات الرأسمالية الداخلة، مما يؤثر بدرجة أكبر على الطلب المحلي. غير أن المنطقة في وضع أفضل من وضعها في عام ٢٠٠٨، عندما كان الأمر يتعلق بحادث ينتظر وقوعه. وقد أدت الاختلالات الكبيرة

ورغم أن هذه الضائقة التمويلية وازنها جزئيا نمو الودائع المحلية وزيادة الإقراض من البنوك المحلية، فقد كان نمو الائتمان سلبا في بلدان البلطيق وهنغاريا والجبل الأسود وسلوفينيا. وقد خفت حدة هذه الضائقة التمويلية للمنطقة عندما عرض البنك المركزي الأوروبي على البنوك سيولة غير محدودة بسعر فائدة منخفض لفترة ثلاث سنوات في أواخر عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢.

على الرغم من التحسنات التي طرأت مؤخرا على الأسواق المالية، تباطأ نمو المنطقة بصورة حادة هذا العام — فيما يمثل تداعيا للركود الحادث في منطقة اليورو.

إلى جعل المنطقة عرضة لحدوث توقف مفاجئ في التدفقات الرأسمالية الداخلة. ولم تعد الحال كذلك — فاحتمال حدوث أزمة منشأة في الداخل قد انخفض كثيرا.

إلا أن ذلك لا يعني أن المنطقة في مأمن تام، إذ لا يزال من الممكن أن تتأثر بما يحدث في منطقة اليورو. وعلى الرغم من الصمود الذي أبدته المنطقة مؤخرا، يظل هناك احتمال بأن تدهمها أزمة منطقة اليورو إذا ما تفاقمت. ويؤكد ذلك على الحاجة المستمرة إلى إعادة بناء هوامش أمان وشحن التأهب لمواجهة الأزمة. ■

باس بيكر مستشار وكريستوفر كلينغن نائب رئيس، وكلاهما في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

وأدى الالتزام الذي أعلنه رئيس البنك المركزي الأوروبي الرئيس ماريو دراغي في يوليو ٢٠١٢ «بالقيام بكل ما يلزم للحفاظ على اليورو» إلى الحد بدرجة أكبر من حالة القلق وساعد على تخفيف ضغوط التمويل. وعلى الرغم من التحسنات التي طرأت مؤخرا على الأسواق المالية، تباطأ نمو المنطقة بصورة حادة هذا العام — فيما يمثل تداعيا للركود الذي حدث في منطقة اليورو. ويتوقع صندوق النقد الدولي في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ألا تزيد معدلات النمو في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية على ٢,٨٪ هبوطا من مستوى ٤,٩٪ في عام ٢٠١١.

وعلاوة على ذلك، فإن الروابط التجارية والمالية المحكمة تبقى المنطقة معرضة لمخاطر تجدد التدهور في منطقة اليورو. فإذا ما اشتدت أزمة منطقة اليورو، ستتأثر أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية

COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2013-2014 program begins in July of 2013. Applications are due by January 1, 2013.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

إعادة تشكيل نمط النمو

مجموعة بنايات سكنية شاذرة في توليدو بالقرب من مدريد، إسبانيا.

**لحفز النمو، يجب
على منطقة اليورو
الجمع بين الإصلاح
الهيكلية القوي
وسياسات تعزيز
الطلب**

يتعلق الأمر بتعديل الأسعار النسبية لفرادى البلدان. لكن غالباً ما تستغرق الإصلاحات وقتاً لتؤتي ثمارها، والحاجة إلى النمو فورية. ونتيجة لذلك، لا بد من الجمع بين التغييرات الهيكلية على المدى الأطول وتدابير دعم الطلب على المدى الأقصر لتوليد النمو وفرص العمل في الوقت الحالي. ولترسيخ هذه الجهود واستعادة الثقة في جدوى الاتحاد النقدي، ينبغي على منطقة اليورو التحرك نحو اتحاد أكثر اكتمالاً. وقد اتخذت سياسات الأوروبيون إجراءات غير مسبوقه لمواجهة الأزمة، سواء على المستوى المركزي أو القطري. ورغم وجود عناصر الحل، هناك حاجة إلى مواصلة التنفيذ.

ما سبب المشكلة؟

يرجع ضعف النمو في بعض أجزاء منطقة اليورو إلى الاختلالات الشديدة في التدفقات التجارية والرأسمالية التي تراكمت بعد اعتماد العملة المشتركة وإلى نقاط الضعف التي نجمت عن ضعف القدرة التنافسية، لا سيما على صعيد العمل، كما ساعد على ذلك ارتفاع الأسعار وتكاليف العمل في بلدان الجنوب منذ بداية الاتحاد النقدي. ويبدو أن المشكلات المتعلقة بسوق العمل معروفة جيداً. فتشمل، على سبيل المثال، مشكلات التوظيف والفصل من العمل، وارتفاع الحد الأدنى للأجور، ومركزية التفاوض على الأجور، وتقييد الحصول على الوظائف والوصول إلى بعض الأسواق. وعلى صناع السياسات معالجة الاختلالات وضعف القدرة التنافسية من أجل زيادة النمو.

أدرك صناع السياسات الأوروبيون منذ زمن طويل أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى تغييرات هيكلية أساسية. وإدراكاً من الاتحاد الأوروبي بأن أوروبا لم تزل متأخرة عن الولايات المتحدة، أطلق استراتيجية لشبونة في عام ٢٠٠٠ لجعل المنطقة "الاقتصاد القائم على المعرفة الأكثر تنافسية وديناميكية في العالم، والقادر على النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتوفير وظائف أكثر وأفضل وتحقيق مزيد من التماسك الاجتماعي" بحلول عام ٢٠١٠.

وقبل وقت طويل من الأزمة الحالية، كتب جان كلود تريشيه، الذي كان رئيس البنك المركزي الأوروبي في ذلك الحين: "هناك أربع أولويات رئيسية للإصلاح في أوروبا، وهي حصول الناس على عمل، وزيادة المنافسة، وإطلاق إمكانات أنشطة الأعمال، ودعم الابتكارات" (OECD, 2005).

وتشير أبحاثنا في واقع الأمر إلى أن المكاسب التي تحققت على المدى الطويل من إصلاحات أسواق المنتجات والعمل كبيرة وتتيح فرصة نحن في حاجة ماسة إليها لزيادة إمكانات النمو في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء دفعة للإصلاح على مستوى الاتحاد الأوروبي في آن واحد يمكن أن ينشأ عنها آثار إيجابية في مختلف البلدان.

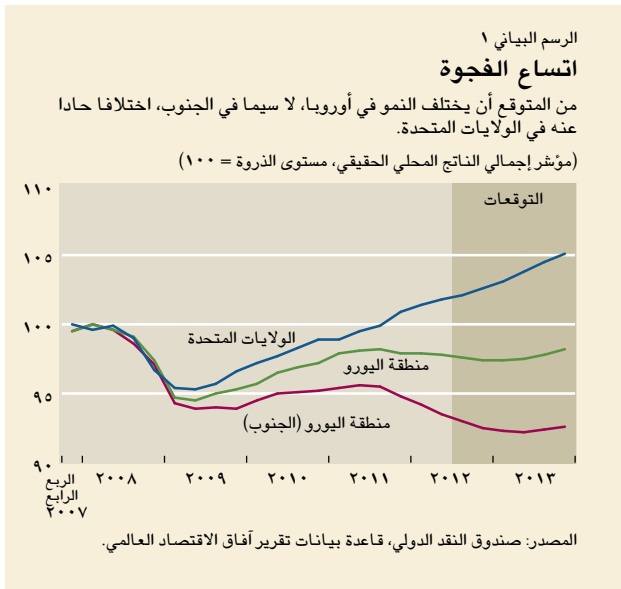
وتؤكد الأزمة المستمرة في منطقة اليورو على أهمية الإصلاحات. ولكنها تزيد أيضاً من صعوبة تحقيقها. وبدون وجود سعر صرف مستقل، يجب أن تقوم الإصلاحات الهيكلية بالدور الرئيسي عندما

وخلال العقد الماضي، نهبت بلدان منطقة اليورو في اتجاهات مختلفة سعياً إلى تحقيق النمو، حيث قادت الصادرات النمو في بلدان شمال منطقة اليورو، بينما اعتمدت بلدان الجنوب، كاليونان وإسبانيا، على الطلب المحلي. وليس من المستغرب أن هناك اختلافاً في التطورات التي شهدتها أرسدة الحسابات الجارية والأسعار النسبية، بما في ذلك الأجور الاسمية، فيما يعد بالفعل منطقتين فرعيتين — الشمال والجنوب. فقد تم تمويل الطلب في بلدان الجنوب أساساً عن طريق الاقتراض من بلدان الشمال. وحققت بلدان الجنوب عجزاً كبيراً في الحساب الجاري، بينما حققت بلدان الشمال فائضاً.

على صناع السياسات معالجة الاختلالات وضعف القدرة التنافسية من أجل زيادة النمو.

وعندما حلت الأزمة، تضررت بلدان الجنوب من ناحيتين. فقد كان عليها أن تبدأ في تخفيض الاختلالات المتراكمة، حيث تباطأت التدفقات الرأسمالية الخاصة والنمو الائتماني، مما أضر بالنمو. وفي الوقت نفسه، بدأت الأسواق في التمييز بين بلدان الفائض وبلدان العجز، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض القطاعين الخاص والعام في بلدان العجز. وكان جزء كبير من الوظائف الجديدة في بلدان جنوب منطقة اليورو في القطاعات المتأثرة بالدورة الاقتصادية، مثل العقارات، التي اعتلت موجة النمو الائتماني السريع الذي صاحب الانتعاش الاقتصادي. وعندما نضب الائتمان وحل الركود العميق محل الانتعاش الاقتصادي، ارتفعت البطالة في بلدان جنوب منطقة اليورو. وأدت استراتيجية النمو المتباينة في منطقة اليورو إلى معاناة بلدان الجنوب من اختلالات كبيرة، وعبء دين لا يمكن الاستمرار في تحمله، وحيز محدود لتعديل السياسات. ورغم أن هذه البلدان عالجت بعض الاختلالات والفجوات التنافسية في السنوات الماضية، فقد تم تحقيق تحسن كبير من خلال التقليل التنظيمي للعمالة. وهناك حاجة إلى مزيد من التعديل في الأسعار النسبية. ولا تزال البطالة عند مستويات غير مسبقة والوصول إلى الأسواق محدود للغاية. وبالتالي فإن توقعات النمو مخيبة للأمل (راجع الرسم البياني ١).

وهذه ليست مجرد صعوبات قصيرة الأجل: فهي عوائق أساسية للنمو طويل الأجل في منطقة اليورو. فعلى سبيل المثال، تعد أسعار الطاقة في إيطاليا من أعلى الأسعار في أوروبا، مما يعكس المنافسة المحدودة وعدم كفاية البنية التحتية؛ كما أن الإصلاحات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في إسبانيا لن تساعد فقط على زيادة إمكانات النمو فيها، بل ستعجل كذلك من تعافي معدلات التوظيف. وقد منعت هذه العيوب الهيكلية منطقة اليورو من مواكبة الاقتصادات الرئيسية الأخرى — لا سيما الولايات المتحدة — على مدار العقود الثلاثة الماضية، رغم أن النمو في الاتحاد الأوروبي كان شاملاً نسبياً. ويعكس الاتجاه الهبوطي للنمو في منطقة اليورو في معظم الحالات انخفاض نمو الإنتاجية، لا سيما في بلدان الجنوب. وإلى جانب ذلك، فإن انخفاض استخدام العمالة (أو ساعات العمل الإنتاجية) — أحد الجوانب الهيكلية في العديد من الاقتصادات الأوروبية — يفسر الكثير من الاختلاف في مستوى إجمالي الناتج المحلي للفرد بين منطقة اليورو والولايات المتحدة.



وهذه ليست مجرد صعوبات قصيرة الأجل: فهي عوائق أساسية للنمو طويل الأجل في منطقة اليورو. فعلى سبيل المثال، تعد أسعار الطاقة في إيطاليا من أعلى الأسعار في أوروبا، مما يعكس المنافسة المحدودة وعدم كفاية البنية التحتية؛ كما أن الإصلاحات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في إسبانيا لن تساعد فقط على زيادة إمكانات النمو فيها، بل ستعجل كذلك من تعافي معدلات التوظيف. وقد منعت هذه العيوب الهيكلية منطقة اليورو من مواكبة الاقتصادات الرئيسية الأخرى — لا سيما الولايات المتحدة — على مدار العقود الثلاثة الماضية، رغم أن النمو في الاتحاد الأوروبي كان شاملاً نسبياً. ويعكس الاتجاه الهبوطي للنمو في منطقة اليورو في معظم الحالات انخفاض نمو الإنتاجية، لا سيما في بلدان الجنوب. وإلى جانب ذلك، فإن انخفاض استخدام العمالة (أو ساعات العمل الإنتاجية) — أحد الجوانب الهيكلية في العديد من الاقتصادات الأوروبية — يفسر الكثير من الاختلاف في مستوى إجمالي الناتج المحلي للفرد بين منطقة اليورو والولايات المتحدة.

هل ستحدث الإصلاحات العميقة فرقا؟

نظراً لأن الكثير من المشكلات الأساسية في منطقة اليورو هي أساسية بطبيعتها، فإن حلها يستلزم إصلاحاً هيكلياً — أي إجراء لحل المشكلات التي تتفاقم منذ فترة طويلة والتي تنشأ من خصائص أساسية معينة في الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، توصلت دراسات في أوروبا إلى أن الحماية الوظيفية القوية، وإعانات البطالة الأطول أمداً والأكثر سخاء، وأنظمة

وتبين تجربة أوروبا أن من شأن الإصلاح الهيكلي تحقيق عائد كبير (راجع الإطار ١)، وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى الآثار الإيجابية طويلة الأجل لإصلاح أسواق العمل والمنتجات على الإنتاجية والنمو والتوظيف.

وللمقارنة بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل، تم عمل محاكاة لآثار فرادى الإصلاحات الهيكلية على الناتج باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF — راجع الإطار ٢). وقد حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أفضل الممارسات في أسواق العمل والمنتجات وسياسات المعاشات التقاعدية. وقد توصلت دراستنا إلى أنه إذا أجرت بلدان منطقة اليورو تغييرات لسد

الإطار ١

عائد الإصلاح

تعد هولندا في ثمانينات القرن الماضي والسويد في تسعينات القرن الماضي مثالين يبينان كيف يمكن أن تعالج الإصلاحات ضعف الأداء الاقتصادي.

فقبل الإصلاحات، كان أداء البلدين دون المستوى المعتاد لفترة طويلة. وعندما تفاقمت المشكلة جراء ركود عميق (في هولندا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢) أو أزمة مصرفية (في السويد في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢)، تحول مسار السياسات، وعلى مدى عشر سنوات، تم القيام بإصلاحات واسعة على مستوى سياسة الاقتصاد الكلي وعلى جانب العرض. وتم تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ، مما ساعد على تخفيض عجز المالية العامة المرتفع والضرائب المرتفعة؛ وتمت زيادة مرونة أسواق العمل، وزيادة حوافز العمل؛ وتم إصلاح أسواق المنتجات لتعزيز المنافسة. وقد شهدت السويد عقدين من النمو السريع، وتشتهر هولندا بمعجزة التوظيف.

ما هي الدروس المستفادة من هذه التجارب في البلدان الأخرى؟ أولاً، الإصلاحات ذات خصوصية فخرية. ففي هولندا، ركزت الإصلاحات على زيادة معدل توظيف العمالة المنخفض جداً (نتيجة الزيادة السريعة جداً في الأجور)؛ وفي السويد، ركزت الإصلاحات على زيادة نمو الإنتاجية المخيب للأمال (الذي حدث من ارتفاعه الصناعات القديمة والقيود التنظيمية المفرطة). وقد ساعد على إعادة تنشيط الاقتصاد في السويد إجراء تعديل كبير بالتخفيض في سعر الصرف الفعلي الأساسي نتيجة انخفاض قيمة العملة. غير أن الإصلاحات في كلا البلدين انطوت على عناصر مشتركة تمثلت في الحد من دور الحكومة في الاقتصاد، وزيادة المنافسة، وتغيير الحوافز. ثانياً، يجب تطويع الإصلاحات بمرور الوقت مع تغير طبيعة الاختناقات. ففي هولندا، كانت المشكلة في البداية نقص الطلب على العمالة، لذا ركزت السياسات على تخفيض تكاليف الأجور. وعندما زاد التوظيف، تحول مسار الإصلاحات نحو زيادة عرض العمالة. ثالثاً، التأثير الكامل للإصلاحات يتراكم بمرور الوقت.

الإطار ٢

النموذج

النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF) هو نموذج للتوازن العام يُستخدم على نطاق واسع في صندوق النقد الدولي، وفي عدد قليل من البنوك المركزية، لتحليل السياسات والمخاطر في عدد من البلدان. وكانت قوة النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل دائماً تكمن في فائدته في تحليل سياسة المالية العامة ودراسة الروابط المالية والاقتصادية الكلية.

٥٠٪ من الفجوة بين سياسات أسواق العمل والمعاشات التي تطبقها وأفضل الممارسات التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع في المتوسط بنحو ١,٥٪ خلال فترة خمس سنوات. وتزداد المكاسب بنسبة ٢,٢٥٪ إضافية إذا تم السعي إلى إصلاح سوق المنتجات أيضاً (راجع الرسم البياني ٢). وقد توصلت تحليلات أخرى لنتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، توصلت منظمة الاقتصاد والتعاون في ميدان التنمية إلى أن الإصلاحات الشاملة والطموحة من شأنها إضافة نقطة مئوية واحدة سنوياً للمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي لمدة ١٠ سنوات في معظم بلدان منطقة اليورو (OECD, 2012).

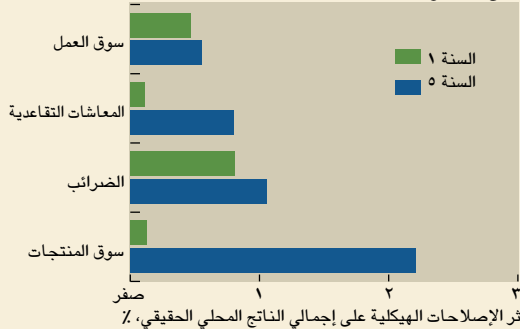
وتعتبر هذه المكاسب المحتملة كبيرة، لكن الجهد المطلوب لتنفيذها كبير أيضاً مع تواضع العائد على المدى القصير جداً، لا سيما بالنسبة لإصلاحات سوق المنتجات والتي تستغرق وقتاً لتنفيذها. ونظراً لتباطؤ أسواق المنتجات في تطبيق أفضل الممارسات مقارنة بأسواق العمل، فإن تركيز الإصلاح في هذا المجال يبدو أنه يحقق عائداً أكبر بكثير. وتشير نتائج المحاكاة أيضاً إلى ما يترتب على مجموعة الإصلاحات واسعة النطاق من آثار كبيرة يعزز بعضها بعضاً. فعلى سبيل المثال، سنجد أن البلد الذي لا يعمل سوى على سد الفجوة في سوق العمل، من المتوقع أن يشهد نمواً أقل مقارنة بالبلد الذي يسعى إلى سد الفجوة في أسواق المنتجات أيضاً.

وإلى جانب ذلك، يمكن للإصلاحات في أحد البلدان أن تساعد البلدان الأخرى أيضاً، لا سيما من خلال الآثار المترتبة على زيادة التجارة والإنتاجية. فإذا قامت إسبانيا بإصلاح سوق العمل بها، فإن ذلك يؤثر تأثيراً إيجابياً على النمو في بقية أجزاء منطقة اليورو. وبوجه عام، يبين التحليل أن بلدان جنوب منطقة اليورو تستفيد من الإصلاحات في بلدان الشمال أكثر مما تستفيد بلدان الشمال من الإصلاحات في الجنوب، نظراً لأن اقتصادات شمال منطقة اليورو أكبر حجماً ومستويات إنتاجيتها أعلى. لكن من غير المحتمل أن تعطي الإصلاحات دفعة كافية للنشاط في الأجل القصير أثناء الركود الاقتصادي الحالي. وربما يكون تنفيذ هذه الإصلاحات أثناء الهبوط الاقتصادي أكثر صعوبة من التنفيذ في أوقات أفضل. وتهدف الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات أسواق المنتجات والعمل إلى تحسين المنافسة والإنتاجية، وبالتالي تعزيز جانب العرض في الاقتصاد، وقد لا تحقق أي عائد في الأجل القصير إذا كان الطلب الكلي ضعيفاً وكانت الطاقة الإنتاجية زائدة.

الرسم البياني ٢

إحداث تغيير

قد يرتفع إجمالي الناتج المحلي ارتفاعاً كبيراً إذا نفذت بلدان منطقة اليورو الإصلاحات التي تتوافق مع أفضل الممارسات التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية. (نوع الإصلاح)



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الصادر عن صندوق النقد الدولي.

والتي يصعب تحويل مسارها. وهذه ليست توصية بإجراء دفعة مالية بسيطة، ولكنها وسيلة لمواجهة العوامل التي تزيد من صعوبة الإصلاح. وهي تتسق مع الضبط السريع لأوضاع المالية العامة عندما تكون الضغوط السوقية حادة وضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً في أماكن أخرى، مما يسمح بعمل أدوات الضبط التلقائي وجعل التعديل داعم للنمو بقدر الإمكان.

وسوف يوقع الحد من الاختلالات في أوروبا ضراً أقل على النشاط الاقتصادي إذا ما استمر تعديل الأسعار النسبية.

ومنذ بداية الاتحاد النقدي، أدى ارتفاع الأسعار وتكاليف العمالة في بلدان جنوب منطقة اليورو إلى انعدام القدرة التنافسية لهذه البلدان. وقد تم سد جزء من هذه الفجوة التنافسية على مدار السنوات القليلة الماضية، لكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوجيه الطلب الخارجي الإضافي إلى الجنوب والحفاظ على العملة المشتركة. ويجب أن يكون معدل ارتفاع الأسعار في جنوب أوروبا أقل منه في الشمال، وهو ما يستلزم كبح الأجور الاسمية في الجنوب ونمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية في الشمال (راجع الرسم البياني ٣).

وثالثاً، فإن منطقة اليورو بحاجة إلى التحرك بوضوح نحو اتحاد أكثر اكتمالاً (راجع دراسة IMF, 2012). وللاستفادة من التقدم المحرز مؤخراً على صعيد السياسات، والذي ساعد على الحد من المخاطر، يتعين على أوروبا أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بالفعل بتطبيق سياسات أكثر دعماً في هذا الصدد على مستوى جميع البلدان لأوروبية وإصلاح آلية التحويل النقدي المعطلة.

ويجب تنفيذ واستكمال لبنات البناء الأولى للاتحاد المصرفي الذي تم الاتفاق على إقامته في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في يونيو ٢٠١٢. الإطار الرقابي الموحد. ببرنامج للتأمين على الودائع في منطقة اليورو وآلية لتسوية أوضاع البنوك واحتياطيات وقائية مشتركة كافية.

وللحد من نزوع الصدمات الاقتصادية في أحد البلدان إلى تهديد منطقة اليورو ككل، يجب زيادة التكامل المالي. الذي يجمع بين تعزيز الحوكمة المركزية وزيادة اقتسام المخاطر. بالتوازي مع إقامة الاتحاد المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أي استراتيجية معقولة أن تقر بأن جانباً من الأداء الضعيف الحالي يتعدى تجنبه لأن عدداً من البلدان يصحح تجاوزات الماضي. فعلى المنطقة إصلاح ميزانياتها العمومية، والحد من الإفراط في الاقتراض وما له من آثار سلبية قصيرة الأجل على النشاط الاقتصادي. ولا تزال هناك معوقات شديدة للنمو تتمثل في الحد من الرفع المالي في البنوك - وهو إجراء ضروري للقضاء على طفرة الائتمان السابقة للأزمة - وزيادة مدخرات القطاع الخاص، وضبط أوضاع المالية العامة الذي يتعدى تجنبه لخفض الدين والعجز.

وإلى جانب سياسات الطلب الهيكلية والانتقائية لتعزيز النمو وتصحيح الفجوة التنافسية، فإن الالتزامات الراسخة من جانب صناع السياسات تجاه اتحاد أكثر صلابة من شأنها تعزيز الثقة ودعم الانتعاش. ■

برغليوت باركيو وجسمين رحمن، خبيرتان اقتصاديتان في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Barkbu, Bergljot, Jesmin Rahman, Rodrigo Valdés, and a staff team, 2012, "Fostering Growth in Europe Now," IMF Staff Discussion Note 12/07 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2012, Euro Area Policies: 2012 Article IV Consultation, IMF Country Report 12/181 (Washington).

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2005, OECD Observer (Paris).

—, 2012, OECD Economic Surveys: Euro Area (Paris).

فعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي تغيير قواعد الحماية الوظيفية إلى تشجيع التوظيف في الأجل القصير، لكنه قد يؤدي في الواقع إلى زيادة البطالة، حيث يتخلص أرباب العمل من العمالة الزائدة دون عقوبة. وبالمثل، فإن تخفيض تأمينات البطالة أو زيادة سن التقاعد يقلل من الدخل المتاح لؤلئك المدفوعين للبحث عن عمل لا يجدونه. لكن هذه التغييرات مهمة لإعادة تنشيط النمو في الاتجاه العام.

خيارات السياسات

إذن ما الذي يمكن عمله؟ في سياق انخفاض النمو في الاتجاه العام، ومشكلات القدرة التنافسية في العديد من البلدان، والحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة لخفض الدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله والعجز الكبير، على منطقة اليورو اتباع منهج متعدد الجوانب. غير أنه من قبيل الوهم محاولة الخروج من الأزمة باستخدام نموذج نمو ما قبل الأزمة يعتمد على قوة الطلب المحلي في بلدان الجنوب. فقد ثبت أن هذه الاستراتيجية غير قابلة للاستمرار.

أولاً، ينبغي الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لأنها تستغرق وقتاً طويلاً لتحقيق كامل إمكاناتها. وقد أحرزت بعض البلدان، لا سيما في الجنوب، تقدماً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة بين المعايير الفعلية والممكنة لتعظيم النمو. وتتناول دراسة (Barkbu, Rahman, and Valdés (2012) التقدم المحرز حتى الآن وتضع أولويات إصلاح محددة وذات خصوصية قطرية لجميع بلدان منطقة اليورو.

وفي جنوب منطقة اليورو، يجب أن تؤدي السياسات الهيكلية إلى تحسين كفاءة إنتاج السلع التجارية للمساعدة في استعادة القدرة التنافسية. وفي الأجزاء الأخرى، يجب أن تؤدي السياسات إلى إتاحة فرص تجارية في قطاع الخدمات لتعزيز النمو الممكن.

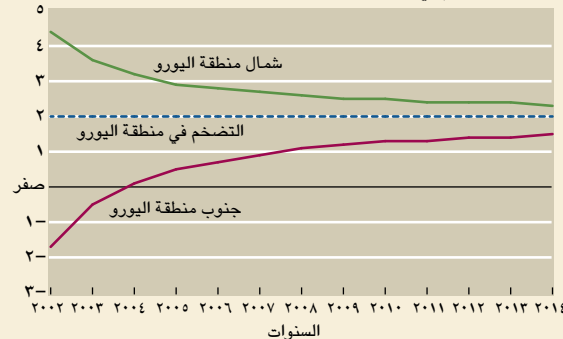
وينبغي أن تكون إصلاحات سوق العمل ذات خصوصية قطرية، تستهدف تعديل الأسعار النسبية في الجنوب وزيادة نسبة المشاركة في سوق العمل في الشمال.

وثانياً، ينبغي استكمال هذه الإصلاحات بسياسات تعزز الطلب الكلي في الأجل القصير لتجنب حالات الانكماش الحادة غير المبررة

الرسم البياني ٣

إزالة الفروق

لمعالجة الاختلالات، يجب أن يرتفع التضخم في شمال أوروبا وينخفض في جنوبها، مما يؤدي إلى توجيه الطلب من الشمال إلى الجنوب. (معدلات التضخم في شمال وجنوب منطقة اليورو، %)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام نشرات المعلومات؛ وحسابات المؤلفين. ملاحظة: مزيج معدلات التضخم (التي تجعل متوسط معدل التضخم ٢٪ في منطقة اليورو) وعدد السنوات المطلوب لسد الفجوة المتراكمة في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية منذ ١٩٩٨.

الشباب الياباني يتحدث بصراحة

قام صندوق النقد الدولي ووزارة المالية اليابانية وبنك اليابان المركزي بتنظيم مسابقة لكتابة المقال لطلاب الجامعات اليابانية تدعو المتسابقين لكتابة مقالات عن الاقتصاد العالمي ودور صندوق النقد الدولي. وتمت دعوة الفائزين الثلاثة للمشاركة في ندوة حوار مع الشباب في الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٢ في طوكيو مع نائب المدير العام للصندوق، نعمت شفيق وممثلين من مختلف أنحاء آسيا.

وفي الواقع، ينبغي على الصندوق المضي قدما وربط ما أسميه بشرطية السياسات الوطنية الداعمة للشباب بممارسات الإقراض التي يتبعها. فالיום، عندما يقوم الصندوق بإقراض الأموال، يبحث مدى استعداد الحكومة لتعديل سياساتها من أجل التصدي للمشكلات المحتملة وسداد القروض. وينبغي أن تتسع رؤية الصندوق لتتجاوز نطاق السياسات الاقتصادية الكلاسيكية. ويتعين على الحكومات التي تتوقع الحصول على دعم الصندوق في المستقبل أن تظهر ما لديها (أو ما سيكون لديها) من سياسات اقتصادية ملائمة للشباب، وأن جانباً من القروض التي تحصل عليها من الصندوق سوف يُستثمر في توفير فرص عمل للشباب. وينبغي النظر في البرامج المكثفة لتوظيف الشباب، والتعليم الرسمي، والمشاريع المهنية، وغيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن لهذا المفهوم مزايا اقتصادية منطقية لصندوق النقد الدولي. فعن طريق قيام الصندوق بربط شرطية السياسات الوطنية الداعمة للشباب بسياسات الإقراض التي يتبعها، فإنه يحفز البلدان على الاستثمار في الجيل الذي (من المحتمل أن) يسد القرض. وبهذه الطريقة، يضمن الصندوق السداد، بطبيعة الحال، في الأجل الطويل، وفقا لمصلحته التجارية. وفي الوقت نفسه سيكون لدى الشباب في البلدان التي تحصل على القروض شعور بالملكية والاندماج. وإذا نظرنا إلى الوراء، فسوف يقولون: «نعم، نتذكر، لقد تم استثمار جانباً من قرض الصندوق في مستقبلنا، ونراه ديناً مشروعاً - وبالفعل استفدنا منه استفادة شخصية.»

وختاماً، تجدر الإشارة إلى محاولات صندوق النقد الدولي تعزيز دور الشباب في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة المثيرة للقلق. غير أنه من المنتظر أن يكون شعور الصندوق بالمسؤولية تجاه الشباب أكبر من ذلك بكثير، وقد سمحت لنفسي بتسمية ذلك مسؤولية الصندوق تجاه شباب العالم. وشباب العالم ينتظرونها. ■

توموكو كايدا: طالبة الدراسات الدولية بجامعة كانازاوا. شاركت في إقامة مؤسسة لا تهدف للربح لتعزيز التفاهم بين الشعب الياباني والرعايا الأجانب في اليابان للأغراض التعليمية والتجارية.



من المحبط للغاية أن تكون شاباً في وقت الأزمات الاقتصادية العالمية. فأنت تشعر وكأنك مراقب غير مرئي، مصالحك ومستقبلك عرضة للخطر، لكن لا يمكنك التأثير على الأحداث أو المشاركة بأي شكل من الأشكال تقريباً. فالشباب في البلدان المتقدمة يشعرون بالحرمان على الأرجح من الفرص التي حصل عليها آبائهم وأجدادهم - وفي الوقت نفسه يشعر الشباب في البلدان متأخرة النمو والنامية بخيبة أمل وهم يرون أن مستقبلهم لن يكون مشرقاً بالقدر الذي كانوا يتوقعونه. وأود أن أقول أن هذا يلخص وجهة نظر الشباب في الشكل الحالي للاقتصاد العالمي.

وصندوق النقد الدولي لديه صلاحيات واضحة، من بين أمور أخرى، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي. وهو يعمل، عن طريق أدواته، على استقرار وتخفيف الأوضاع الاقتصادية للدول (ومواطنيها) من الناحية المالية وإنقاذها من الانهيار النقدي. ولذلك، تجدر الإشارة إلى موقف ومسؤولية صندوق النقد الدولي في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. لكن رغم أن هناك بعض التطورات الإيجابية (مثل مبادرة الحوار مع الشباب التي أطلقها الصندوق)، لا يوجد سوى القليل جداً من «الشباب» في سياسات وممارسات الصندوق. ورغم أن تحقيق الاستقرار المالي لبلد ما يؤثر بصورة إيجابية عادة على مستوى توظيف سكانها، بما في ذلك الشباب، فإن هذا لا يكفي، وينبغي على صندوق النقد الدولي أن يصبح حساساً تجاه الشباب أكثر من ذلك بكثير.

نظراً لأنني أدرس الكيمياء في جامعة ييل، أعترف بأنني أحياناً أجد نفسي مستمتعاً بدراستي للإلكترونات والبروتونات لدرجة حالت دون اهتمامي بأمور أخرى كثيرة. لكنني خرجت هذا الصيف من العالم المحدود لمختبر الكيمياء لأحصل على تدريب داخلي مع برنامج الغذاء العالمي. وقد كانت الصور التي صادفتني خلال عملي هناك مثيرة للدهشة والقلق. ففي منطقة

دايسوكي غاتاناغا: طالب الكيمياء بجامعة ييل. درس في كيوتو باليابان في صيف عام ٢٠١١، وحصل على تدريب داخلي مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بجامعة الأمم المتحدة في طوكيو في صيف ٢٠١٢.



الساحل، تغلي الأمهات النباتات التي لولا ذلك لكانت سامة وغير صالحة للأكل، في محاولة يائسة لتزويد أطفالهن بكميات ضئيلة من الغذاء. وفي جنوب السودان، اندلعت أعمال العنف بسبب ضعف المحاصيل، مما أدى

يجب ألا ينسى صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد يؤثر على أشخاص حقيقيين.

إلى تشريد الكثيرين وتركهم بلا أمل أو مصدر رزق يُذكر. وقد تفاقمت هذه الأزمات الغذائية في جميع أنحاء العالم بسبب الظروف الاقتصادية، كارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وتقلب الأسواق العالمية.

ونظرا لأنني عشت معظم حياتي بشكل مريح نسبيا في بلدان متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان، أكاد لا أفهم محنة الافتقار حتى إلى حد الكفاف. وربما ينبغي أن أشعر بالامتنان لأن أسوأ ما عانته عائلتي في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تمثل في فقدان وظيفة والدي في العام الماضي. لكن حتى ذلك، في نهاية الأمر، أدى إلى شعور عائلتي بالقلق والكآبة لأن والدي واجه على ما يبدو سوق عمل قاسية وغير إنسانية. ولا يمكنني ادعاء القدرة على اقتراح نصيحة مبتكرة لحل هذه المشكلات الاقتصادية. لكن تجاربي الشخصية مع برنامج الغذاء العالمي ومع البطالة التي يعاني منها والدي قد أوضحت لي حقائق النظام المالي العالمي الحالي

وأزماته المالية الأخيرة. ورغم اختلاف انعكاسات هذه الأزمات من بلد إلى آخر، يبدو واضحا أن الريات قد رُفعت في جميع أنحاء العالم، لا سيما في ضوء الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ونظرا لأن التدويل لا يزال يربط الاقتصادات الوطنية بالشبكات الدولية، يجب على المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي القيام بدور أساسي في الرقابة على السلامة الاحترازية الكلية وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي على المستوى العالمي. غير أنه من المهم في الوقت نفسه، ألا ينسى صندوق النقد الدولي - وسط الأرقام والبيانات والحسابات الموضوعية التي تدخل ضمن الرقابة النقدية والتحليل - أن الاقتصاد يؤثر على أشخاص حقيقيين، وأن هناك أصوات حقيقية وراء هذه الإحصاءات.

ولذلك، أعتقد أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يكون وسيلة يستطيع من خلالها الناس في جميع أنحاء العالم — بما في ذلك الشباب البالغين مثلي — التعبير عن آرائهم والمشاركة في محادثات ثنائية. وكمؤسسة نقد دولية، يحتل صندوق النقد الدولي موقعا فريدا يمكنه من توفير مثل هذا المنتدى، حيث يضم طائفة واسعة من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة متنوعة من الخلفيات. وعندما يشعر الناس أن لديهم حصة وصوتا في المستقبل، سيكون هناك أمل في التعاون والتفاهم الدوليين، أو أي فرصة للتغلب على أوجه القصور في المعلومات والاتصال والشفافية والتي أثارَت الأزمات الاقتصادية الماضية. وفي عالم يزداد ترابطا يوما بعد يوم، فإن قناعاتي هي أن صندوق النقد الدولي يمثل أساسا يمكننا أن نتطلع منه إلى المستقبل بتفاؤل ونحن نسعى جاهدين لإقامة التعاون النقدي العالمي. ■

النمو. وتزعم بعض الاقتصادات الصاعدة أن فائض الأموال الناتج عن هذه السياسات يعود عليها بالضرر لأنه يحفز التضخم. وفي رأبي أن السلطات النقدية في البلدان الصناعية ينبغي أن تتعامل مع هذه الشكوى بجدية أكبر، لأنه في عالم تسوده العولمة، تؤثر الانتكاسات التي تتعرض لها الاقتصادات الصاعدة تأثيرا سلبيا على الاقتصادات الأخرى عبر قنوات التصدير. وكان يمكن لصندوق النقد الدولي أن يبدأ في التنسيق بين السياسات الدولية في اجتماعات مجموعة العشرين، مثلا، لجعل السياسات النقدية أكثر فعالية في الاقتصادات الصناعية وفي الوقت نفسه أقل ضررا على الاقتصادات الصاعدة.

غير أن الصندوق مؤهل لهذا الدور لمتنعه بميزتين يتفوق بهما على المؤسسات المالية الدولية الأخرى. الأولى هي قدرته البحثية المتميزة التي تدعمها مشاورات المادة الرابعة. فاستنادا إلى البحوث التي يجريها، يمكنه تقديم تفسير متسق للأوضاع الاقتصادية وبالتالي وضع معيار للحوار بين البلدان. والميزة الثانية هي الأموال التي لديه. فالصندوق يمكنه تحفيز البلدان على اتباع سياسات تعاونية من خلال تقديم مساهمات مالية، وهو المؤسسة الوحيدة الموجودة التي يمكن أن تتحمل هذه الحوافز. وعلى الرغم من هاتين الميزتين، على الصندوق أن يتغير، إذ ينبغي تعزيز قدرته البحثية للتصدي للمشكلات متزايدة التعقيد. وإلى جانب ذلك، من الأهمية بمكان النظر إلى الصندوق باعتباره عادلا ومحايدا بالفعل حتى تحظى بحوثه ومقترحاته بالثقة الكاملة. وإذا تم إجراء هذه التحسينات، أعتقد أن الصندوق يمكن أن يعمل بشكل أفضل لتحقيق الاستقرار في النظام المالي.

وكلما حققت العولمة مزيدا من التقدم، زادت أهمية دور صندوق النقد الدولي في تيسير الحوار الدولي. فمن خلال هذا الدور، يمكن لصندوق النقد الدولي تشجيع التعاون بين المساهمين في النظام النقدي العالمي، وبذلك، يمكنه مساعدة الاقتصادات على الاستفادة من العولمة مع تجنب الجوانب السلبية. وفي اعتقادي أن هذا سيؤدي إلى الاستقرار المالي وإلى تحسن صحة الاقتصاد العالمي. ■

كينجي ناكادا: طالب الاقتصاد بجامعة طوكيو من شيزوكا باليابان. حصل على تدريب داخلي في سيتي غروب، ومجلة إيكونوميست، وبنك اليابان المركزي.



في هذا المقال، أرى أن صندوق النقد الدولي يمكنه، مع إجراء بعض التحسينات، المساهمة بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي باعتباره منبرا للحوار الدولي. وأشير أولا إلى التغييرات العديدة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الناتجة عن العولمة. وثانيا أورد مثلا حديثا على إحدى المشكلات النقدية الدولية التي كان يمكن للصندوق أن يقوم فيها بدور مهم، ومن ثم يقترح نقاط التحسين لضمان مساهمته القوية.

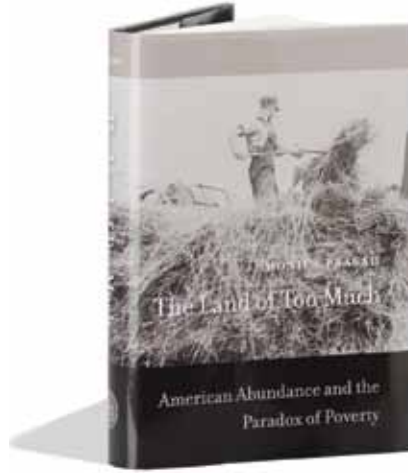
وينتج عن العولمة روابط قوية بين الاقتصادات، تسودها ثلاثة عناصر — الاعتماد والتنوع والنزاع. وفي عالم تسوده العولمة، يكون هناك اعتماد متبادل بين الاقتصادات وتنوع في المجتمعات. وغالبا ما يترتب على الاعتماد والتنوع العنصر الآخر وهو النزاع. وكما بات واضحا في أعقاب الأزمة المالية الحالية، هناك عدد لا يحصى من النزاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم - حول أنظمة العملة، وتدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، وتنظيم البنوك، واختلالات الحسابات الجارية. وعلى الجيل الجديد أن يعمل معا على تسوية هذه النزاعات، وأعتقد أن السبيل إلى الحل هو العنصر الرابع، وهو الحوار. فالحوار الدولي يؤدي إلى تحسين الفهم المشترك بين البلدان الذي يعد أحد أسس الاستقرار المالي.

وهناك نزاع حدث في الآونة الأخيرة كان يمكن لصندوق النقد الدولي أن يقوم بدور فيه وهو ما يتعلق بالسياسة النقدية. ولمواجهة الأزمة الحالية، اعتمدت البلدان الصناعية سياسات نقدية جريئة لتعزيز

المفاضلة بين الائتمان
الميسر ودولة الرعايةمونيكا براساد
Monica Prasad

أرض المغالاة

The Land of Too Much

وفرة الموارد في أمريكا ومعضلة الفقر
American Abundance and the
Paradox of PovertyHarvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2012, 344 pp., \$39.95
(cloth).

الولايات المتحدة منذ عهد فرانكلين روزفلت حتى عهد ريتشارد نيكسون كرسوا جهودهم لزيادة القوة الشرائية وتعزيز استهلاك الجمهور بغية حفز النمو ورفع مستويات المعيشة. ودور الائتمان الميسر في تحقيق الرخاء في الولايات المتحدة معروف أيضا - مثل البرامج الفيدرالية لقروض المساكن والجامعات وحتى ابتكارات القطاع الخاص كالشراء بالتقسيط وبطاقات الائتمان.

وحققت براساد إنجازا في الخروج بهذه الحجج إلى نطاق أرحب. أولا، فهي تبين بشكل مقنع أن الولايات المتحدة فاقت البلدان الأخرى في تنظيم السوق - من الأمن الغذائي إلى العمل المصرفي - لحماية المستهلك وزيادة الاستهلاك. وثانيا، فإنها تثبت بالبراهين أن الحكومة قد بذلت قصارى جهدها لتسهيل اقتراض القطاع الخاص لأغراض امتلاك المساكن، والدراسة الجامعية، وأوجه الاستهلاك الأخرى - من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على ما تمنحه الإدارة الفيدرالية للإسكان من قروض عقارية بدفعات مقدمة منخفضة على المدى الطويل وحتى السياسة الضريبية التي جعلت الفوائد على الرهون العقارية (وأشكال أخرى من الفوائد لفترة معينة) قابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة. وثالثا، تقول براساد إن ائتلافا سياسيا بين الديمقراطيين والجمهوريين من الولايات الزراعية في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين دفع الولايات المتحدة إلى فرض ضريبة تصاعديّة على الدخل بدلا من فرض ضريبة وطنية على المبيعات، التي كانت ستضعف الاستهلاك.

ويقفز التاريخ في قصة براساد من "العهد الجديد" في مراحل الأولى إلى السبعينات من القرن العشرين، حينما دفع الركود الاقتصادي بالجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء إلى تحرير التمويل وجعل الائتمان متوافرا بقدر أكبر. ونصل عند هذه النقطة إلى القصة المألوفة عن الأمريكيين الذين يستدينون بصورة مفرطة، مما يؤدي إلى فقاعات المضاربة والانهييار المالي في 2008. وعندما تتطرق براساد إلى التاريخ، يبدأ كتابها يتعثر. فلا تتمكن من معالجة مسألة انتعاش الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة المطولة لتطور دولة الرعاية - من "قانون الضمان الاجتماعي" حتى "المجتمع الكبير". وحجتها بأن الضريبة التنافسية أسهمت في إنعاش دول الرعاية الاجتماعية الأوروبية تثير تساؤلات عن التحول نحو

توزيع النفقات الاجتماعية، استخدمت الولايات المتحدة سياسة تنظيمية وضريبية لحفز الاستهلاك والنمو الاقتصادي. والوجه الآخر لهذه المفاضلة بين الائتمان الميسر ودولة الرعاية، وفقا لبراساد، هو ما وضعته البلدان الأوروبية من قيود على نمو الأجور والاستهلاك لتسهيل زيادة الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي، بينما أنشأت الولايات المتحدة دولة رعاية أقل تطورا تركت أعدادا أكبر من سكانها فقراء.

وتواصل براساد تتبع هذه الفروق حتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وقت الإنتاج الزراعي المفرط الذي أسفر عن موجات من الانكماش وما تزامن معها من نمو المؤسسات الصناعية الكبرى. ودفع هذا الأمر الإصلاحيين

الولايات المتحدة ليس لديها اقتصاد سوقي قائم على
عدم التدخل كما هو معروف سياسيا، وإنما لديها تاريخ
طويل من التدخل في السوق.

الزراعيين أمثال "الشعويين" ومن خلفهم إلى المناذرة بالتنظيم وبتطبيق نظام تصاعدي لضريبة الدخل، وليس نظام تنازلي بقدر أكبر ولكن مع فرض ضرائب أكثر كفاءة على الاستهلاك. ويتحول مسار الإصلاح في الولايات المتحدة في الفترة بين تسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، من ويليام جينينغز برايان إلى هوي لونج وفرانكلين روزفلت، إلى قصة توفير الائتمان للجميع إلى حد جعل نمو الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين مدفوعا بما أسمته براساد "كينزية الرهون العقارية".

وقد ذهب مؤرخون أمثال ليزابيث كوهين وميغ جاكوبز إلى أن صناعات السياسات في

الولايات المتحدة تستخدم الائتمان الميسر كبديل لدولة الرعاية. والفقر أكثر انتشارا في الولايات المتحدة بينما الرعاية فيها أقل تطورا مقارنة بغرب أوروبا لأنها أثرت، في الفترة بين تسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، أن تشجع النمو الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك واستطاعت أن تحقق هدفها من خلال إتاحة الائتمان الميسر، كما تقول مونيكا براساد، عالم الاجتماع في جامعة نورث وسترن، في كتابها الشيق الذي صدر حديثا.

وتعرض مونيكا براساد حججا متشابهة عن الائتمان، والضرائب، والاستهلاك، والتنظيم، وتطور دولة الرعاية، وسياسة جماعات المصالح، والإنتاج المفرط، والفقر.

تستخدمها في تفسير التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة على مدى المائة وعشرين عاما الماضية وأوجه اختلافه عن تاريخ القارة الأوروبية. وتؤكد المؤلفة أن الولايات المتحدة ليس لديها اقتصاد سوقي قائم على عدم التدخل كما هو معروف عنها سياسيا، وإنما لديها تاريخ طويل من التدخل الذي يتسم بمستوى أعلى من التنظيم ويقدر أكبر من الضرائب التصاعديّة مقارنة بفرنسا أو ألمانيا أو البلدان الاسكندنافية.

وبينما اتجه الأوروبيون، لا سيما منذ الحرب العالمية الثانية، إلى بناء دول الرعاية على أساس مدروس والتي وفرت رعاية صحية شاملة، ومعاشات تقاعد وتأمينات اجتماعية عامة سخية، وأعدت

ضرائب أقل تصاعدياً في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١ وأسباب عدم إتاحتها المجال لتحقيق النمو وما أدى إليه من تقليص المنافع العامة في الولايات المتحدة. وتعطي براساد أهمية مغالى فيها لتأثير ”الشعبيين“ والإصلاحيين الزراعيين في مطلع القرن العشرين، وتخلط بين هذه الحركات المختلفة وحركات ”التقدميين“ الحضريين ورواد الإصلاح إبان ”العهد الجديد“. وبينما كانت الولايات المتحدة قيمة شاذة في تطوير الائتمان بغرض تشجيع الاستهلاك، كما تقول المؤلفة، لم تكن سياسة الحكومة هي الدافع الوحيد. فكان قادة مجتمع الأعمال المبتكرين، ومن بينهم أقطاب المتاجر الكبرى وهنري فورد يرون بفطنتهم أهمية توفير الائتمان للعملاء، وسعت حركات الطبقة العاملة إلى الحث على توفير الائتمان للجميع من خلال إنشاء جمعيات البناء والإقراض والاتحادات الائتمانية. وبينما حجة براساد عن الفقر مثيرة للجدل، فهي غير معروضة على نحو جيد وتخفي وراءها تساؤلات عن التوزيع. وتؤكد براساد أن ”التدخلات التصاعديّة جاءت بنتائج عكسيّة“، غير أن التدخلات

التنظيمية في حقبة ”التقدميين“ و”العهد الجديد“ لم تكن تهدف إلى الحد من الفقر. وربما كان الائتمان بديلاً للرعاية، ولكنه كان يهدف أيضاً إلى دفع النمو، وليس تخفيف حدة الفقر. وإضافة إلى ذلك، برغم نجاح دول الرعاية الأوروبية بشكل أكبر في استخدام الإنفاق الاجتماعي للحد من الفقر وعدم المساواة، ففي أمريكا أدت الضريبة التصاعديّة شديدة الانحدار على الدخل في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وكذلك الخصم الضريبي على الدخل المكتسب في وقت أقرب إلى الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال التأثير على إعادة التوزيع. وليس من الواضح مدى انطباق أطروحة براساد على الاقتصادات النامية التي عادة ما تتسم بضعف الرعاية والتنظيم والائتمان. فمرت البرازيل والصين بفترات من النمو السريع والحد من الفقر في ظل برامج الرعاية الاجتماعيّة، ولكن لم يتقرر بعد ما إذا كانتا قد حققنا نجاحاً يضاهي ما حققته البلدان الاسكندنافية أو الولايات المتحدة في انتشار سكانهما من براثن الفقر. ويكرر الكتاب ما يقول في بعض الأحيان، وتؤكد الكاتبة العديد من الأمور

التي تثير الغرابة. فهي تقول مثلاً إن فرنسا أنشأت ”البنان المالي الليبرالي الجديد في تسعينات القرن العشرين“، وإن حركة العمال في الولايات المتحدة عارضت فرض ضريبة مبيعات وطنية لأسباب ”مؤيدة للرأسمالية“، وإن ”قانون الرعاية بأسعار معقولة“ في الولايات المتحدة حقق ”تأميناً صحياً شاملاً“.

ومع هذا، فهناك قدر من الكياسة وإثارة الفكر في حجج براساد حول المفاضلة بين توفير الائتمان ودولة الرعاية وحول تأثير التدخلات التنظيمية القوية من الدولة وسياساتها الضريبية التصاعديّة في الولايات المتحدة (حتى العقود الأخيرة). وبرغم أن الكتاب يخلو من أي توصيات تتعلق بالسياسات، فسوف يؤدي بلا شك إلى تحفيز النقاش حول الأساليب التي يمكن أن تنتهجها الاقتصادات المتقدمة لتحقيق ذلك الثلاثي النادر الذي يجمع بين النمو والعدالة الاجتماعيّة والاستقرار الاقتصاديّ.

رايموند أوفنهايسر
رئيس أكسفام أمريكا

جنة النقد: تجمع العملات معا



هارولد جيمس
Harold James

بناء الاتحاد النقدي الأوروبي
Making the European
Monetary Union

Belknap Press, Cambridge,
Massachusetts, 2012, 592 pp., \$35.00
(cloth).

يجمع
كتاب هارولد جيمس، أستاذ التاريخ في جامعة برينستون، بعنوان ”بناء الاتحاد النقدي الأوروبي“ بين

سلسلة من المشكلات التي كانت موضع نقاش ولكنها لم تحل وقت إنشاء اليورو. وتبين أصول أزمة منطقة اليورو في هذه الدراسة الحافلة بالمعلومات التي تتحدث عن ”لجنة محافظي البنوك المركزية“، التي أصبحت في وقت لاحق ”البنك المركزي الأوروبي“. ويتتبع الكتاب العملية برمتها بدءاً من الإعداد وحتى تنفيذ مفهوم الاتحاد النقدي الأوروبي والعملية المشتركة. ويساعد هذا السرد القراء على فهم الأزمة النقدية الأوروبية بعمق من خلال تتبع المفاوضات من وراء الكواليس. وكما يوضح هذا الكتاب، كان التوتر المستمر بين رجال السياسة والتكنولوجيا وراء تشكيل اليورو.

وكان الاتحاد النقدي الأوروبي مشروعاً ضخماً، ويواصل العمل على ضمان استقرار الأسعار في أوروبا بين الأعضاء عن طريق تكامل النظم النقدية وباستخدام عملة رئيسية عابرة للحدود، هي اليورو. واستناداً إلى المحفوظات التي توافرت حديثاً من ”لجنة محافظي البنوك المركزية“ و”لجنة ديلور“ في

سرد تاريخي موجز لأحداث الفترة المؤدية إلى إنشاء ”الاتحاد النقدي الأوروبي“ وحكاية مشوقة عن أصوله وأدائه ومشكلاته. وهذا التاريخ المتعمق سيروق القراء الأكاديميين الباحثين عن تفاصيل شاملة حول الاتحاد النقدي الأوروبي. ولم يكن هذا الكتاب الأسر المكتوب بعناية ليصدر في وقت مناسب أكثر من وقتنا هذا. وبينما يتميز الكتاب بحسن التنظيم، والاستفاضة، ويزخر بالحقائق التاريخية، فهو يستكشف أيضاً الأصول السياسية والتاريخية للاتحاد النقدي الأوروبي.

وبعد قرابة عشر سنوات من السُر النسبي شهدتها العملة الموحدة في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي ثم انتهائها فجأة مع بدء أزمة الديون اليونانية في ٢٠١٠، سرعان ما تحول الجدل حول قدرة اليورو على الاستمرار إلى التساؤل عن إمكانية وجود اتحاد نقدي بدون وجود نوع من الاتحاد المالي.

ووفقاً لجيمس، لا يمكن إلقاء اللوم على اليورو في وقوع الأزمة المالية الأوروبية. فجدور الأزمة الحالية أعمق، إنها تمتد إلى

ولا تزال تقارير الإعلام المتواصلة عن الانهيار الفوري للاتحاد النقدي الأوروبي تصدر بنفس القوة، وليس ثمة حلول سريعة لهذا الموقف المعقد. ويغطي الكتاب الظروف التاريخية التي أثمرت الاتحاد النقدي الأوروبي واليورو بعد عقود من التعاون على مستوى القارة سعياً لوضع نهاية لقرون من الصراعات داخل أوروبا. ويقدم الكتاب أيضاً معالجة متوازنة للأزمة المالية الحالية. ويمثل كتاب جيمس مرجعاً أساسياً لجميع المهتمين بالاتحاد النقدي الأوروبي — أياً كان موقفهم السياسي. فقرأته ستروق المتحمسين لليورو، والمتشككين في اليورو، والواقعيين في نظرتهم تجاه اليورو على حد سواء.

جون راين
زميل مركز الدراسات الدولية،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
في لندن

تحقيق وحدة سياسية كاملة، خسر مشروع اليورو إمكانية توفير ركيزة مستقرة في المستقبل المنظور.

١٩٨٨-١٩٨٩، يشير جيمس إلى أنه برغم نمو الاتحاد النقدي الأوروبي وتطوره، فغياب التنسيق في صنع السياسات،

كان التوتر المستمر بين رجال السياسة والتكنوقراط وراء تشكيل اليورو

وكانت تركيبة اليورو منذ بدايتها مثيرة للجدل. فأخطاء التصميم في منطقة اليورو كانت معروفة تماماً منذ بدايتها — بما في ذلك عدم وجود اتحاد مالي وعدم وجود آليات للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة وتفاوت القدرات التنافسية. ومع هذا، طغت الضرورات السياسية على المخاوف الاقتصادية في توحيد الدول الأوروبية، وكان اليورو هو الإنجاز الذي خرج به هذا المشروع السياسي.

وتعد صنع القرار، والعدد الكبير من العلاقات المتبادلة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية، أدت كلها إلى وقوع مشكلات خطيرة.

وكان يُنظر إلى الاتحاد النقدي الأوروبي في الأصل باعتباره نقطة انطلاق أخرى نحو أوروبا موحدة سياسياً. لكن مع سقوط حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ووحدة ألمانيا، تلاحقت إلى حد كبير الحاجة إلى وحدة سياسية أوروبية كوسيلة لضمان السلام في أوروبا. ونظراً لأفول الرغبة في

Dismal science?

IMF



Listen to our podcast interviews with top economic experts and decide: www.imf.org/podcasts

ألف

أتش ريس غوش، وتداعت الجدران، مارس
أدهايد بيرغي-شملتس، ألفريدو ليون، حل
 الأحجية وفهم حقيقة الأحداث، سبتمبر
أسلي ديميرجوك-كونت، ليورا كلاير، تأمل معي:
 الاستفادة من الخدمات المصرفية، سبتمبر
إسوار براساد، لي إيبه، هل يسيطر اليوان؟ مارس
ألفريد شيبكي، لمحة عن اتحاد نقدي آخر، مارس
أليسيا بارسيينا، تأمل معي: تجاوز الفقر عبر قناة
 النمو، مارس
أنا رفينغا، سودهير شيتي، تمكين المرأة هو من
 قبيل النكاح الاقتصادي، مارس
أنوب سينغ، سونالي جين-تشاندر، عادل
 محمد، الخروج من دائرة الظل، يونيو
إيرينا أسموندسون، سيدا أونر، عودة إلى الأسس:
 ما هي النقود؟، سبتمبر
إيمانويل جيمينيز، إيزابيث كينغ، جي-بينغ
 تان، النجاح بدرجة مقبول، مارس
أيهان كوزي، براكاش لونغان، ماركو
 تيرونيس، تتبع مسار التعافي العالمي، يونيو

باء

باس باكر، كريستوف كلينغن، في مأمن من
 العاصفة، ديسمبر
بانايوتيس غافراس، لعبة التصنيف، مارس
براكاش لونغان، شخصيات اقتصادية: أمريكي من
 أنصار العولمة، مارس، شخصيات اقتصادية: مشروع
 في كل بلد، ديسمبر
برغليوت باركيو، جسمين رحمن، إعادة تشكيل
 نمط النمو، ديسمبر
برنارد هوكان، السياسة التجارية: هل تسير على ما
 يرام حتى الآن؟ يونيو
بول أشين، أموال ملوثة وآلام حقيقية، يونيو
 بيانات تحت المجهر، اقتراض مجموعة السبعة
 من الخارج، يونيو، متابعة استخدام قواعد المالية
 العامة، سبتمبر، الميزانيات العمومية المتضخمة،
 ديسمبر
بيل كلينتون، قوة التعاون، ديسمبر

تاء

تامارا رازين، مارسيلو دينينزون، مارتين
 مكاثاغ، أضواء على البيانات: اقتراض مجموعة
 السبعة من الخارج، يونيو
 تأمل معي، تجاوز الفقر عبر قناة النمو، مارس،
 المياه للناس، يونيو، الاستفادة من الخدمات
 المصرفية، سبتمبر، الاستثمار في الموارد البشرية،
 ديسمبر

ثاء

ثروت جهان، براد ماك دونالد، المتفردون وقت
 الانهيار، يونيو

جيم

جون كيف، عودة إلى الأسس: ما هو ليبور؟ ديسمبر
جيريمي كليفت، شخصيات اقتصادية: مسؤولة شؤون
 الفجوات، يونيو
جيف غوتليب، غريغوريو إيمبافيدو، أنا
 إيفانوا، فرض ضرائب على التمويل، سبتمبر
جيمس رو جونيو، الأزمة وما وراءها، يونيو

جين غوبات، عودة إلى الأسس: ما هي البنوك؟ مارس

حاء

حنان مرسي، جبل لن تمنحي ندوبه الغائرة، مارس

دال

ديرك فان دام، كورين هيكلان، إيزابيث
فيلوتريه، تأمل معي: الاستثمار في الموارد
 البشرية، ديسمبر
ديفيد بلوم، شباب على المحك، مارس
ديفيد كودي، فالنتينا فلأميني، ماتياس
أنطونيو، إنكاء المخاطر، سبتمبر
ديميتريوس باباديميتريو، الهجرة تواجه بطء النمو،
 سبتمبر
دين كارلان، كل الوسائل الممكنة، ديسمبر

راء

رابح أرزقي، أرنو دويوي، ألن غيلب، الإنفاق أم
 التوزيع، ديسمبر
رابح أرزقي، كلاوس داينينغير، هاريس سيلود،
 التفاهات العالمي على الأراضي الزراعية، مارس
راندا دود، عودة إلى الأسس: ما هي أسواق المال؟
 يونيو
ريكارو دافيكو، برايان جون غولدسميث،
 بيانات تحت المجهر: الميزانيات العمومية
 المتضخمة، ديسمبر

سين

ستيفن بارنيت، ألا ميرفودا، مالهار نابار،
 الإنفاق الصيني، سبتمبر
ستين كلايسنز، تخفيض الديون، يونيو

شين

شخصيات اقتصادية، فريد يرغستن، مارس،
لورا دي أندريا تايسون، يونيو، جاستين
ييفو لين، سبتمبر، جيفري ساكس، ديسمبر

عين

عودة إلى الأسس، ما هي البنوك؟ يونيو، ما هي
 أسواق المال؟ مارس، ما هي النقود؟ سبتمبر، ما هو
 ليبور؟ ديسمبر

غين

غاستون جيلوس، يوليا أوستيوغوا، عندما
 ترتفع أسعار السلع الأولية، ديسمبر
غريغوري ديس، مختبر التعلم، ديسمبر

فاء

فرانشيسكا باستالي، ديفيد كودي، سانجيف
غوبتا، حصة عادلة، ديسمبر

كاف

كارلو كوتاريللي، كلام صريح: عصر التقشف، يونيو
كالبانا كوتشار، براديب ميترا، ربما نيار،
 وظائف أكثر ووظائف أفضل، يونيو
كاميليا مينويو، الوقوع في الشبكة، سبتمبر
كريستين لاغارد، كلام صريح: مخاطر التجزؤ،
 سبتمبر، كلام صريح، أحلام مسروقة، مارس، عصر
 التقشف، يونيو، مخاطر التجزؤ، سبتمبر، نظرة جديدة
 إلى التنمية القابلة للاستمرار، ديسمبر
كمال درويش، الاقتصاد العالمي: التقارب والتكافل
 والتباعد، سبتمبر
كيشور مهبوباني، القرية العالمية تتحول إلى واقع
 ملموس، سبتمبر

لام

لورا كودريس، أديتيا نارايين، إصلاح عيوب النظام،
 يونيو
لوك إيرود، بنديكت كليمنتس، الاخضرار، يونيو
لويس جاكوميه، إرنلد نير، حماية الكل، مارس

ميم

مارتن رافاليون، سؤل نسبي، ديسمبر
مارينا بريموك، أعمال الخير، ديسمبر
ماساهيرو كاواي، دومينيكو لومباردي، الإقليمية
 المالية، سبتمبر
مالهار نابار، أولاف أونتربيردورستر، تخير
 البؤرة، سبتمبر
محمد العريان، اللاتوازن المستقر، يونيو
مرضى سيد، جيمس والش، النمر والتنين، سبتمبر
ميرال كاراسولو، سيرجي دودجين، العودة إلى
 الخريطة، سبتمبر

نون

ناتالي راميريز-جومينا، تأمل معي: المياه للناس،
 يونيو
نعمت شفيق، كلام صريح: أحلام مسروقة، مارس،
 كلام صريح: نظرة جديدة إلى التنمية القابلة
 للاستمرار، ديسمبر
نيك بلوم، ميركو دراكا، جون فان رينن، الصين
 تحفز الابتكار في الغرب، ديسمبر
نينا بودينا، أندريا شختر، بيانات تحت المجهر:
 متابعة استخدام قواعد المالية العامة، سبتمبر

هاء

هشام علام، داريا سبتو-سوتشيتش، باربرا
فريزر، جاكلين ديلاورييه، جوليان ريال، ويل
فاتادي، تولو أوغونليسي، أصوات الشباب،
 مارس

BOOK REVIEWS

Daron Acemoglu and James A. Robinson,
Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, March
Olivier J. Blanchard, David Romer, A. Michael Spence, and Joseph E. Stiglitz, eds.,
In the Wake of the Crisis: Leading Economists Reassess Economic Policy, March
Janet Byrne (editor), *The Occupy Handbook*, June
Tyler Cowen, *An Economist Gets Lunch*, June
Yegor Gaidar, *Russia: A Long View*, September
Jane Gleeson-White, *Double Entry: How the Merchants of Venice Created Modern Finance*, September
Harold James, *Making the European Monetary Union*, December
Paul Krugman, *End This Depression Now!* June
Ngozi Okonjo-Iweala, *Reforming the Unreformable: Lessons from Nigeria*, September
Monica Prasad, *The Land of Too Much: American Abundance and the Paradox of Poverty*, December
Robert J. Shiller, *Finance and the Good Society*, March

استكشف مكتبة الصندوق الإلكتروني



طالع قائمة المطبوعات التي نوصي بقراءتها

www.elibrary.imf.org/fd12

www.elibrary.imf.org

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٢ - ٨ دولارات



MFIAA2012004